السياسة المالية للفاطميين بين النظرية والتطبيق

نريمان عبد الكريم

مصـــر

نجح الفاطميون فى أن يحكموا مصر ما يزيد عن القرنين من عام ٣٥٨ - ٥٦٧هـ/٩٦٩-١١٧١م . فكان هدفهم بعد إقامة خلافتهم بالمغرب ، هو وراثة الخلافة العباسية وحكم العالم الإسلامى ، لذلك كان انتقالهم إلى مصر ، التى اتخذوها مركزاً لإمبراطورية كبرى ، شملت معظم ملك العباسيين ، كما دخلوا بغداد نفسها ، واستمروا فيها لمدة أربعين أسبوعاً ، ولم يكن من السهل تحقيق ذلك إلا من خلال تقوية مركزهم فى الداخل والخارج ، معتمدين على موقع مصر المتميز وثرائها وكسب المصريين إلى جانبهم ، ولذلك قدموا من البداية عرضاً شاملاً لسياستهم العامة ، من خلال الأمان الذى أعطاه جوهر لأهل مصر ، فضلاً عما حوته كتب الدعوة الفاطمية وما ألقى فى مجالسها من شرح لبعض الأمور الحيوية ، التى تخص المصريين .

فمع وصول جوهر إلى تروجه بالقرب من الإسكندرية[١] ، قام المصريون بندب الوزير جعفر بن الفرات للمفاوضة وطلب الأمان ، وتم اختيار أحد العلويين ليرأس الوفد ، الذى مثل جميع فئات وطبقات المصريين[٢] ، فكتب لهم جوهر أماناً وجدده عدة مرات[٣] ، وحوى كتابه بعض الأمور المتعلقة بالناحية المالية منها ما هو عام وما هو خاص أو حتى ذكر بشكل ضمنى ، محاولاً إظهار ما للفترة السابقة من سلبيات ، كما مهد لفترة جديدة استهدفت الإصلاح .

وجاء فى هذا الأمان : «هذا كتاب من جوهر عبد أمير المؤمنين لجماعة أهل مصر .. أنكم التمستم كتاب يشمل على أمانكم فى أنفسكم وأموالكم وبلادكم وجميع أحوالكم .. إذ تخطفتكم الأيدى واستطال عليكم المستذل ، وأطمعته نفسه بالاقتدار على بلدكم والتغلب على من فيه والاحتواء على نعمكم وأموالكم .. ولكم على أمان اللّه التام

---

[١] المقريزى ، اتعاظ الحنفا بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفا ، تحقيق جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٦٧ ، جـ١ ، ص ١٠٣ .

[٢] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١٠٣ .

[٣] النويرى ، نهاية الأرب فى فنون الأدب ، حققه محمد محمد أمين - محمد حلمى محمد ، القاهرة ١٩٩٢ ، جـ٢٨ ، ص ١٢٨ .

العام الدائم على مر الأيام وكرور الأعوام فى أنفسكم ونعمكم وضياعكم ورباعكم ، وعلى أنه لا يعترض عليكم معترض ولا يتجنى عليكم متجن"[٤] .

وارتباطاً بذلك ذكر النعمان[٥] فيما ينبغى للوالى من أهل الخراج : "انظر كل ما يصلحهم ، فإن صلاحهم صلاح من سواهم ، فانظر فى عمارة أرضهم وصلاح معايشهم، أشد من نظرك فى زجاء خراجهم ، أجمع أهل الخراج من كل بلد ، ثم مرهم فليعلموك حال بلادهم ، والذى فيه صلاحهم وحال أرضهم ، فإن شكوا إليك ثقل خراجهم أو غلة دخلت عليهم من انقطاع شرب أو فساد أرض ... فأكفلهم مؤنة ما كان من ذلك ولا تثقلن شيئاً خففته عنهم ، فإن العدل يحتمل ما حملت عليهم وعمران البلاد أنفع من عمران الخزائن ، فإن خربت انقطعت مادة الخزائن ، فخربت بخراب الأرض" وفى موضع آخر[٦] : "ولا بأس بالمزارعة بالربع والنصف على ما أتفقا عليه ، ولا بأس باستئجار الأرض بالعين وقتاً معلوماً" .

وشمل أمان جوهر أيضا : "وما أمره به مولاه المعز من اسقاط الرسوم الجائرة، التى لا يرتضى بإثباتها عليكم ، وأن أجيركم فى المواريث على كتاب اللّه وسنة نبيه ، وأضع ما كان يؤخذ من تركات موتاكم لبيت المال من غير وصية من المتوفى فيها ، فلا استحقاق لمصيرها لبيت المال ... والزكاة على ما أمر اللّه فى كتابه ... وأجرى أهل الذمة على ما كانوا عليه ... ثم تجويد السكة وصرفها على العيار الذى عليه السكة الميمونة المباركة وقطع الغش منها ... ولكم على الوفاء بما التزمته وأعطيتكم أياه»[٧] .

وما ورد أيضا : "لا بأس باستئجار الدور والأرضين فيما يحل ، ولا يحل الفصل فى الدور والحوانيت ، وأشباه ذلك ، ومن أكترى مشاهرة على أنه سكن يوماً لزمه الشهر»[٨] .

---

[٤] المقريزى ، اتعاظ ، حـ٣ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .
[٥] دعائم الإسلام ، حققه آصف بن على فيظى ، القاهرة ١٩٥١ ، جـ٧ ، ص ص ٤٢٤-٤٢٥ .
[٦] النعمان ، الاقتصار ، حققه ميزرا ، دمشق ١٩٥٧ ، ص ص ٨٩ - ٩٠ .
[٧] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١٠٣
[٨] النعمان ، الاقتصار ، ص ص ٩٠ - ٩١

إلى جانب ذلك ذكرت كتب الدعوة[٩] ، عدة أمور وثيقة الصلة بالنواحى المالية ، منها : "ونهوا عن الحكرة ، إذا عز الطعام وعن التسعير" .

فضلاً عن ذلك ، فقد عرض لكيفية اختيار العمال : "أنظر فى أمور عمالك ، الذين تستعملهم ، فليكن استعمالك إياهم اختياراً ، ولا يكن محاباه ، ولا إيثاراً ، فإن الأثرة بالأعمال والمحاباة بها شعب الجور وادخال الضرر على الناس ، وليست تصلح أمور الناس ولا أمور الولاة إلا بصلاح من يستعينون به على أمورهم"[١٠] .

وبذلك قدم الفاطميون ، صورة عامة لطبيعة السياسة المالية ، التى سوف ينتهجونها مع المصريين ، بينوا فيها مساوئ الحكم السابق ، مستفيدين من الأحوال السيئة ، التى وصلت إليها مصر فى أواخر حكم الإخشيديين ، ولما كانت السياسة المالية تشكل جزءاً لا يستهان به من السياسة العامة للدولة ، بل هى العمود الفقرى لها ، فلابد أن تتسق مع أهدافهم ، التى أتوا إلى مصر من أجل تحقيقها . فهل سيتعارض الأمران ؟ فى الوقت الذى كان على الفاطميين أن يؤكدوا فعالية مع ما أعلنوه وما صرحوا به وأن يسيروا على منهاج قد رسموه بإيديهم . لذلك فهى محاولة للوقوف على طبيعة السياسة المالية ، التى نفذها الفاطميون بالفعل ، وإلى أى حد قد توافقت أو اختلفت أو حتى حدث توازناً بين الإطار النظرى والإطار التطبيقى ؟ .

ولما كانت الأرض تمثل أحد المحاور التى شملها أمان جوهر ، فهذا الأمر يرتبط بعدة أمور : منها ضريبة الأرض ، سياسة الدولة تجاه تحسين وسائل الزراعة ، احترام الملكية الخاصة ، وعدم انتزاعها من أيدى أصحابها ، وهذا يقودنا إلى وضعية الأرض فى عصر الفاطميين ، ومدى هيمنة الدولة عليها ، وإلى أى حد شكل الإقطاع جزءاً من سياستهم ، فضلاً عن أشكاله التى وجدت آنذاك ، وهل كان هناك ملكية خاصة ومدى ارتباطها بمتغيرات السياسة الفاطمية ؟

أما الخراج ، فهو الضريبة المفروضة على الأرض ، وهى إما مقداراً من مال أو حصة معينة مما تخرجه الأرض . وقد فرض مع بداية الفتح الإسلامى على أراضى غير المسلمين ، وبمضى الزمن أصبح الخراج إيجاراً دائماً للأرض سواء ظل صاحبها

---

[٩] النعمان ، الاقتصار ، ص ٨٤ .

[١٠] النعمان ، دعائم الإسلام ، ص ص ٤٢٣ - ٤٢٤ .

على دينه أو كانت ملكاً لأحد المسلمين[١١] . وفى العصر الفاطمى كان الخراج المقدر على الأرض فى الوجه البحرى يجبى بالدنانير ، على كل فدان ثلاثة دنانير ونصف بينما كان خراج الوجه القبلى يجبى عيناً ، لا سيما الحبوب ، فكان يفرض على كل فدان ثلاثة أرادب ، تبعاً لما ذكره ابن مماتى[١٢] ، الذى خدم فى دواوين الفاطميين فى أواخر أيامهم ، بينما يذكر ابن حوقل[١٣] : "أنه عند مجئ الفاطميين ، قام جوهر بمضاعفة قيمة الخراج إلى سبعة دنانير للفدان" ، وكان هذا الإجراء ليس فقط بسبب احتياج جوهر للأموال بقدر ما كان تغطية لنفقاته المباشرة ، التى قام بها قبل صدور هذا القرار ، وبطبيعة الحال ، قد أدى ذلك إلى ارتفاع ما جباه جوهر عام ٣٥٩هـ/ ٩٧٠م إلى أكثر من ثلاثة ملايين من الدنانير[١٤] .

ومن اللافت للنظر أن ارتفاع هذه القيمة جاء فى وقت عانت فيه البلاد من أزمة اقتصادية طاحنة بسبب قصور مياه النيل وانتشار الوباء والغلاء ، وما نتج عن ذلك من قيام الجند بالسلب والنهب ، مما حدا بالبعض[١٥] أن يتساءل كيف يمكن للمصريين دفع هذا الخراج المضاعف ، فى الوقت الذى يستبعد فيه قيام جوهر بهذا الإجراء ، وهو يستهل عهداً جديداً ، ويسعى جاهداً لاستمالة المصريين[١٦] ، وعلى ذلك يبدو أن هذا كان إجراءاً مؤقتاً ، وكان لابد من التفكير فى نظام أكثر استمراراً[١٧] ، لكن هذا الأمر جاء تدريجياً خلال وقت قصير ، فأبقى جوهر القائم بالخراج من أيام الإخشيديين وهو يحيى بن العرمرم ، ثم سرعان ما أشرك معه أحد المغاربة[١٨] ، وعندما استقر الأمر للفاطميين مع مجئ المعز . تم إقرار نظام جديد لتقدير الأملاك ،

---

[١١] الماوردى ، الأحكام السلطانية ، القاهرة ١٩٠٩ ، ص ص ١٥٢ ، ١٤٢ .
[١٢] قوانين الدواوين ، تحقيق عزيز سوريال عطية ، القاهرة ١٩٤٣ ، ص ٢٥٩ .
[١٣] صورة الأرض ، ليدن ١٩٣٨ ، ص ١٥٢ .
[١٤] ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٥٢ .
[١٥] أيمن فؤاد سيد ، الدولة الفاطمية فى مصر – تفسير جديد ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٨١ .
[١٦] راشد البراوى ، حال مصر الاقتصادية فى عهد الفاطميين ، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٣٠ .
[١٧] انظر : Shaban, Islamic History. A New Interpretation. A.D. 756-1055 A.H. 132-448, Cambridge 1976, p. 200.
[١٨] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١١٩ .

وتحديد الضرائب التى تفرض على كل منها وجمعت مصادر الضرائب على اختلافها[١٩] وكان الخراج يشكل جزءاً منها .

واعتمد الفاطميون على يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن اللذين قاما بهذا الأمر ، وقد تشددا أيضاً فى تحصيل البقايا من الأموال على المالكين والمتقبلين والعمال[٢٠] . وحسبنا أن نشير إلى كيفية جباية خراج الغلات ، وعلى رأسها القمح والشعير والفول ، لنرى كيف كانت الدولة الفاطمية تنفذ سياستها المالية ، فكان مقدار الخراج يتفق مع غلة الأرض من حيث الزيادة والنقصان ، كما كان يختلف باختلاف المحاصيل ، فكانت النسبة المئوية للضريبة تصل إلى ٣٠% من إنتاج الأرض المزروعة قمحاً[٢١] أو شعيراً ، وكان على عمال النواحى أو الجهات التابعة لديوان الخراج ، أن يقدموا ما عليهم من ضرائب إلى الديوان ، وكذا يطالب الفلاحين بالحضور فى بعض الأحيان ، خاصة فى أيام الأزمات الاقتصادية ، ويسجل ذلك فى سجل الجهبذ مع مبلغ أو قيمة الغلة المقررة عليهم[٢٢] .

وفى إطار جهود الدولة لتحسين الزراعة ، قام الفاطميون بدور ملحوظ ، باعتبار أن الأراضى الزراعية تشكل أهم قوى الإنتاج ثباتاً وعطاء[٢٣] . فبدت بعناية جوهر فى إصلاح وتجديد ما فسد من الجسور والقناطر[٢٤] ، أما المعز ٣٦٢ – ٣٦٥ هـ/ ٩٧٢ – ٩٧٥م ففضلاً عن قيامه بتنظيم الإدارة المالية وجباية الخراج ، فقد عنى بعمارة الجسور[٢٥] ، كما أوجد الفاطميون مع خلافة الحاكم بأمر اللّه ٣٦٨ – ٤١١هـ / ٩٩٦ – ١١٢٠م قصبة لقياس الأرض عرفت بـ "القصبة الحاكمية"[٢٦] وظلت إلى

---

[١٩] حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٢٩٨ .

[٢٠] المقريزى ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، بيروت ، جـ١ ، ص ٨٢ .

[٢١] حسن ابراهيم حسن ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٤٨ .

[٢٢] المقريزى ، إغاثة الأمة بكشف الغمة ، تحقيق محمد مصطفى زيادة – جمال الدين الشيال ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٢١ .

[٢٣] محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا الفكر الإسلامى ، الدار البيضاء ١٩٨٠ ، جـ١/٢ ، ص ١٤٠ .

[٢٤] ابن إياس ، بدائع الزهور فى وقائع الدهور ، حققه محمد مصطفى زيادة ، القاهرة ١٩٧٥ ، جـ ١/١ ، ص ١٩٢ .

[٢٥] ابن ميسر ، المنتقى من أخبار مصر ، حققه أيمن فؤاد سيد ، القاهرة ١٩٨١ ، ص ١٦٧ .

[٢٦] القلقشندى ، صبح الأعشى فى صناعة الأنشا ، القاهرة ، جـ٣ ، ص ٤٤٢ . القصبة الحاكمية ٤٠٠ قصبة طول فى عرض ٢٠ قصبة ، انظر . المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٣ .

آخر دولتهم ؛ فضلاً عن ذلك قام الفاطميون فى عصره بمشروع كان له أهمية كبيرة ، وهو تطهير خليج الإسكندرية عام ٤٠٤هـ / ١٠١٣م[٢٧] ، بعد أن طم تقريباً ، خاصة فى قسمه الأول عند خروجه من رشيد ، وأدى ذلك التطهير إلى استفادة كثير من الترع خاصة فى البحيرة[٢٨] .

وحتى يقضى الخليفة الحاكم على المجاعات ، التى كان قصور مياه النيل أحد أسبابها ، سارع إلى استدعاء الحسن بن الهيثم ، الذى قال : "لو كنت بمصر لعملت فى نيلها عملاً يحصل النفع" ومن المحتمل أنه كان يريد أن يقيم سداً ينظم مياه النيل ، وقامت الدولة بتوفير الإمكانات المالية وتسيير الصناع معه فى طول الإقليم ، لكنه اعتذر عن عجزه للقيام بهذا الأمر[٢٩] ، ويشير المؤرخون[٣٠] إلى قيام الخليفة الظاهر ٤١١ - ٤٨٧هـ / ١٠٢٠ - ١٠٣٥م بحفر ترعة كبيرة خارج القاهرة وعليها ثلاثمائة قرية ، تبدأ من فم الخليج فى الفسطاط حتى تصل إلى القاهرة .

ومع عصر المستنصر ٤٢٧ - ٤٨٧هـ / ١٠٣٥ - ١٠٩٤م شهدت البلاد فى الفترة الأولى من خلافته استقراراً ، كان استمراراً للفترة السابقة ، بحيث ما سجله ناصر خسرو[٣١] ، حتى عام ٤٣٩هـ/١٠٤٧م يدل على ذلك ، ومنها : "أن النيل يتفرع منه ترع صغيرة وعليها تقع الولايات والقرى ، كما أقيمت بمصر أسواق كثيرة يصعب حصرها" وقد تبدلت حالة الرخاء بصفة عامة بعد ذلك على أثر المجاعات وفتن الجند ، لكن الأحوال تحسنت مع استدعاء بدر الجمالى عام ٤٦٦هـ/١٠٧٤م الذى قام بإطلاق الخراج للمزارعين لمدة ثلاث سنوات[٣٢] ، وكذلك العناية بالترع والجسور[٣٣] ، ومع الأفضل بن بدر الجمالى تم تنفيذ مشروعاً يخدم الرى ، وهو حفر خليج يخرج من النيل إلى الشرقية ، بسبب أن هذه المنطقة كان لا يصل إليها الماء إلا من خليج السويس أو من بعض المجارى المائية البعيدة ، مما أدى إلى أن تشرق البلاد فى أغلب أراضى

---

[٢٧] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٧١ .
[٢٨] ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٢٢٢ .
[٢٩] ابن العبرى ، تاريخ مختصر الدول ، تحقيق صالحانى ، بيروت ١٨٩٠ ، ص ٣١٦ وما بعدها .
[٣٠] ناصر خسرو ، سفر نامه ، تحقيق يحيى الخشاب ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ١٠٧ .
[٣١] ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص ٩٧ .
[٣٢] ابن ميسر ، أخبار ، ص ٥٣ .
[٣٣] ابن ميسر ، أخبار ، ص ٨٤ .

الشرقية فى معظم السنوات[٣٤] . وقام بهذا الأمر أبو المنجا بن شعيا فى عام ٥٠٦هـ/ ١١١٣م ، الذى كان على رأس الإدارة الزراعية فى هذه المنطقة ، وقد استغرق حفر هذا الخليج ، الذى أخذ اسم "أبى المنجا" عامين وإن كان قد تكلف أموالاً طائلة ، فقد قدم خدمة جليلة للزراعة بسبب امتداد الرى لهذه المناطق فى الدلتا"[٣٥] .

كذلك يبدو حرص الأفضل الشديد على النهوض بالزراعة بإصداره أمراً على ألا تكون هناك بئراً معطلة أو أرضاً بائرة أو خرابا[٣٦] . وبسبب هذا الاهتمام تم حفر الخلجان حتى أصبحت الأراضى المصرية تشقها شبكة من الخلجان والترع وصلت فى الوجهين البحرى والقبلى إلى أعداد كبيرة[٣٧] .

كما قام الوزير المأمون البطائحى[٣٨] الذى تولى للآمر الوزارة من ٥١٥-٥١٩ هـ/١١٢٢-١١٢٥م ، بدور آخر حاول من خلاله أن ينظر فى مصالح الرعية ، فعفى عن أراضى الديوان المغتصبة من قبل بعض الملاك فى الصعيد ، حيث وصله من الوالى والمشارف[٣٩] ، أن من بيده السواقى كثيرون وأن واضعى اليد عليها لم يستطيعوا أن يثبتوا ملكيتها ؛ لأنها انتقلت إليهم عبر الزمن وكان تحصيل ما عليهم كثير ، فكتب بذلك منشوراً قرئ بالصعيد بإقرار جميع الأملاك والأرضين والسواقى بأيدى أربابها من غير انتزاع وأن يقرر الخراج عليهم ، كما تضمن المنشور أيضاً دعوة كل من يريد عمارة أرض بائرة أو إدارة مهجورة معطلة فى أن يسلم إليه ذلك ولا يؤخذ منه خراج إلا فى السنة الرابعة ، وأن يكون خراجه مؤبداً[٤٠] .

---

(٣٤) ابن المأمون ، أخبار مصر ، حققه أيمن فؤاد السيد ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ١١ .

(٣٥) انظر ، Mann, J., The Jews in Egypt and Palestine under the Fatimid Caliphs, Oxford 1967. 1, p 215.

(٣٦) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، حققه محمد حلمى محمد أحمد ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٤٣ .

(٣٧) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ص ٢٠٥-٢٠٦ بلغت عدد الخلجان ثمانية وعدد الترع ١١٧

(٣٨) هو أبو عبد الله محمد بن الأمير نور الدين أبى شجاع فاتك ، اتصل بخدمة الأفضل بن أمير الجيوش عام ٥٠١هـ/١١٠٧م وسلم إليه خزائن أمواله وكسوته ، ونعته بالقائد ، فلما قتل الأفضل عام ٥١٥هـ/١١١٦م قام المأمون بخدمة الخليفة الآمر واطلعه على أموال الأفضل إلى أن عين وزيراً له . انظر الخطط ، جـ١ ، ص ٤٦٢ وما بعدها .

(٣٩) المشارف : وهو يزيد على الناظر بأن يكون الحاصل من المستخرج فى مودعه وتحت حوطته ، بعد أن يكون مختوماً عليه . انظر ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٠٢ .

(٤٠) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٤ .

ويبدو أن المأمون أقدم على هدا الإجراء ليقينه بأن أملاك الديوان جميعها لا تقدم ما يجب عليها[٤١] . لذلك استطاعت السياسة الجبائية للفاطميين فى الفترات التى شهدت اهتماماً من قبل الدولة أن تجمع بين مصلحة الدولة والعدل فى الرعية[٤٢] ، حقيقة أن هذه الإجراءات التى تمت منذ خلافة المستنصر مع بدر ثم استتبعت بعد ذلك مع الأفضل والمأمون ، تدل على جهود الدولة فى العناية بشئون البلاد ، خاصة من قبل الوزراء أصحاب السيادة العليا من دون الخلفاء والتى سوف لا نسمع عن مثلها حتى نهاية العصر الفاطمى .

كذلك يذكر المؤرخون[٤٣] ، أن الفاطميين رصدوا لعمارة الجسور ثلث الخراج لما فيه مصلحة الرى والرعية ، لكن ليس هناك شك فى أن هذا الرقم مبالغ فيه[٤٤] ، حتى المقريزى نفسه استهل هذه العبارة الواردة بهذا الشأن بكلمة "وقد حكى" كما ذكروا أيضاً ، أن الدولة كانت تصرف من خزينة السلطان عشرة آلاف دينار مغربى لتجديد عمارة الجسور فى الولاية[٤٥] ، حيث كان هناك نوعين من الجسور : السلطانية التى تقوم بإنشائها الدولة لتنظيم الانتفاع بمياه النيل والجسور البلدية ، والتى يقيمها الفلاحون فى القرية أو الناحية[٤٦] . وحرص الفاطميون على عدم اضطراب المزارعين بمنع النداء على زيادة النيل أو نقصانه ، حتى لا يؤدى هذا إلى الغلاء ، ولا يسمح به إلا إذا وصل النيل إلى ستة عشر ذراعاً[٤٧] . لكن يطالعنا ناصر خسرو[٤٨] بنص يستلفت النظر فيذكر : «ما لم يصل الارتفاع إلى ثمانية عشر ذراعاً ، لا يأخذ السلطان الخراج» صحيح أنه قد زار مصر فى وقت تألق خلافة المستنصر ، وضمن كتابه تلك المشاهدات التى بهرته ، لكن يتضح أنه قد بالغ فى الوصف لهذه المشاهدات فى بعض الأحيان .

---

[٤١] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٥ .
[٤٢] محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ١٥١ .
[٤٣] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٦١ .
[٤٤] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ١٠٥ .
[٤٥] ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص ٩٨ .
[٤٦] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠١ ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١٣٨ .
[٤٧] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٦١ ، وكان هذا المنع مع الخليفة المعز ، عام ٣٦١هـ/ ٩٧٢م.
[٤٨] ناصر خسرو ، سفر نامه ص ٩٧ .

كما عملوا على إدخال شجرة البلسان التى أتوا ببذرتها من بلاد المغرب وزرعوها فى إحدى حدائقهم بعين شمس ، وكانوا يستخرجون منها دهن البلسان[٤٩] ، فضلاً عما قاموا به من الاهتمام بقصب السكر والتوسع فى زراعته[٥٠] . واهتموا بالإشراف على الزراعة بشكل عام من خلال الدواوين التى أنشئت فى عهدهم ، فجعلوا على الخراج وسائر وجوه الأموال موظفاً باسم «متولى الخراج»[٥١] ويرى البعض[٥٢] «أن جباية الخراج قد تطورت فى عهد الفاطميين ، حتى اشتملت على عدة دواوين ، وأكبر الظن أنها استحدثت خلال هذا العصر» ومنها ديوانين يقومان بالإشراف على جباية الخراج ، أحدهما يعرف باسم "ديوان الصعيد" والثانى "ديوان أسفل الأرض"[٥٣] ؛ بالإضافة إلى «ديوان الخاص» الذى ظهر فى خلافة الأمر ٤٩٥ - ٥٢٤هـ / ١١٠١ - ١١٣٠م . وكان يشرف أيضاً على الخراج المستخرج من الأرض[٥٤] .

لكن كان يقابل اهتمام الدولة بالزراعة بعض الفترات ، التى ساءت فيها أحوال البلاد ، بسبب التعرض للمجاعات أو الإهمال لسوء تدبير الوزراء العظام فى أخريات عهد الدولة .

وحسبنا أن نشير إلى قيمة الخراج ، الذى جبته الدولة لنقف على حقيقة الأمر من خلال ما ذكره المؤرخون[٥٥] . والذى وصل أقصاه إلى أربعة ملايين ديناراً فى أيام يعقوب بن كلس ، الذى تشدد فى الجباية ، كما بلغ أدناه إلى ٦٠٠،٠٠٠ دينار أثناء المجاعات خلال خلافة المستنصر ، بينما كان فى وزارة بدر الجمالى أكثر من ثلاثة ملايين ديناراً ، وهذا أمر طبيعى ، بسبب الإصلاحات الاقتصادية التى قام بها ، لكن

---

(٤٩) ناصر خسرو ، سفر نامه ، نفس المصدر ، ص ص ١١٣ - ١١٤ .

(٥٠) المخزومى ، المنتقى من كتاب المنهاج فى علم خراج مصر ، تحقيق كلود كاهن ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ٥ .

(٥١) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٤٥ ، ماجد ، نظم الفاطميين ورسومهم فى مصر ، القاهرة ١٩٧٣ ، جـ١ ، ص ٢٢ .

(٥٢) ماجد ، نظم الفاطميين ، جـ١ ، ص ٢٢ .

(٥٣) القلقشندى ، صبح ، جـ٣ ، ص ٤٩١ .

(٥٤) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٧٩ .

(٥٥) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٥٩ : المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٠ ، وإذا وفى النيل ستة عشر ذراعاً ، فقد وجب الخراج ، وإذا زاد عن ذلك ذراعاً ، زاد فى الخراج ماية ألف دينار ، فإن نقص ذراعاً ، نقص الخراج ماية ألف دينار .

مع وزارة الأفضل ارتفع إلى خمسة ملايين ، وهذا المبلغ كان شاملاً المكوس ، مع الأخذ فى الاعتبار أن الأفضل كان أحد الوزراء الذين اهتموا بشئون البلاد ، وساعد حفر خليج أبى المنجا على زيادة الخراج ولم يكن المأمون البطائحى أيضاً أقل اهتماماً من الأفضل ، لا سيما أنه كان بمثابة ساعد الأفضل الأيمن[٥٦] . وجاء الخراج فى عهده أقل وهذا يرجع إلى أن المأمون سامح الناس فيما عليهم من بقايا[٥٧] ، لكن بعده إلى نهاية الدولة ، كان لابد أن يحدث انخفاضاً ملحوظاً فى الخراج بسبب الظروف التى ألمت بالبلاد من تصارع الوزراء وتقلص ممتلكات الخلافة .

أما فيما يخص الأرض ، فإن هذا الموضوع يعد من الأمور الملغزة فى تاريخ مصر الإسلامية ، لذلك فتناول أشكال ملكيتها أو حيازة الدولة لها وكذلك وجود الإقطاع لا يكون بالأمر السهل ، خاصة وأن هناك أشكالاً مختلفة للإقطاع من إقطاع تمليك وإقطاع استغلال فضلاً عن الارتفاع ، فكانت هناك قبالة الأراضى والمزارعة والملكية الخاصة ، مما لا تعطى صورة واضحة ومحددة ، كما أنها تطرح كثيراً من التساؤلات بشأن خصوصية كل فترة ، ومدى امتلاك الدولة للأرض ، وتواجد الملكية الخاصة .

ومعلوماً أن الدولة الفاطمية ظهرت على المسرح السياسى ، خلال فترة اتسمت بشكل عام بوجود تحولات على كافة الأصعدة فى العالم الإسلامى ومنها الاقتصادية ، فوقفنا معها على أعتاب فترة جديدة ، حملت فى طياتها بعض سمات الفترة السابقة فى ذات الوقت ، وبخصوص الإقطاع الذى قامت هذه الدولة فى ظله ، والذى كان منتشراً فى العصر الإخشيدي[٥٨] ، فحسبنا على ذلك المصادرات فى أواخر هذا العصر ، لذا لم يستأصل الإقطاع دفعة واحدة ، إنما راعت الدولة فيه المرحلية[٥٩] .

ولأن الفاطميين ورثوا أملاك الإخشيديين ، وصادروا الإقطاعات القديمة التى كانت فى الغالب إقطاعات تمليك ، ونظرياً كان الإمام يملك الأرض فى منطقة

---

[٥٦] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .

[٥٧] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .

[٥٨] ملك أبو بكر المارذانى الذى وزر للأخشيد عام ٣٢٨/٩٤٠م ، ضياعاً بلغ دخلها أربعمائة ألف دينار فى كل سنة ، وتعرض لمصادرة الأخشيد هو وغيره من أسرة الماذرائيين وكذلك كبار رجال الدولة . انظر: سيدة كاشف ، مصر فى عهد الأخشيديين، القاهرة ١٩٨٩ ، ص ص ١٦٠ ، ٢٤٤

[٥٩] محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ١٤٢ .

نفوذه[٦٠] . وعلى ذلك قام الفاطميون باقطاع المغاربة ، الذين أتوا معهم الاقطاعات[٦١] ، كما منح الخليفة العزيز ٣٦٥ - ٣٨٦هـ / ٩٧٥ - ٩٩٦م ، الوزير يعقوب بن كلس الاقطاعات فى الشام ومصر بلغت ثمانى آلاف ديناراً سنوياً[٦٢] ، كما قام برجوان أثناء وصايته على الخليفة الحاكم بإقطاع قاضى القضاة مالك بن سعيد الفارقى مبلغه خمسة عشر ألف ديناراً فى السنة[٦٣]، وغيره من رجال العلم[٦٤] .

وكانت الأسرة الحاكمة نفسها تملك كثيراً من الاقطاعات ، فاقطعت ست الملك ارتفاع لبعض ضياع الصعيد والوجه البحرى[٦٥] . وفى إطار سياسة الحاكم التى هدفت فى البداية إلى الإصلاح وهب وأقطع الضياع والأعمال والعقارات والأملاك السلطانية[٦٦] ، لكن بعد وفاته قبضت أخته على جميع هذه الأقطاعات[٦٧]. وعلى ذلك استمرت الدولة فى منح هذه الاقطاعات ، فمنح الخليفة الظاهر إقطاعات لشمس الملك مسعود بن طاهر الوزان رئيس ديوان الكتاميين عام ٤١٥هـ / ١٠٢٤م[٦٨] .

ومما سبق يتضح أنه كان هناك إقطاعاً خلال العصر الفاطمى الأول وكان يمنح لكبار رجال الدولة من الوزراء ورؤساء الدواوين بدلاً من الرواتب[٦٩] ، كما أن ما يمنحه الخليفة هو نعمة ، وله حق الملكية والمنح[٧٠] ، كما كان هذا الإقطاع ، إقطاع

---

[٦٠] انظر Shaban, Islamic History, p. 200.

[٦١] ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، حققه إحسان عباس ، بيروت ، جـ١ ، ص ص ٣٧٧-٣٧٨ ؛ نهاية الأرب ، جـ٢٨ ، ص ١٧٣ .

[٦٢] ابن ظافر ، أخبار الدول المنقطعة ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٠٩ ، ويختلف معه المقريزى فى مبلغ هذا الاقطاع ويجعله ثلاثمائة ألف دينار ، انظر ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٦ .

[٦٣] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٠٧ .

[٦٤] ابن حجر ، رفع الأصد عن قضاة مصر .

[٦٥] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٣٣ . اقطعت سيدة الملك اقطاعاً مبلغه مائة ألف دينار منها ضياع فى الصعيد وأسفل الأرض ثمانية وستون ألفاً وأربعمائة وخمسون ديناراً منها بوتيج ستة آلاف وسبعمائة وخمسون ديناراً وصهرشت سبعة عشر ألف ديناراً .

[٦٦] المقريزى ، اتعاظ ، ص ص ٧٤ ، ٩٢ ، ١٠٢ .

[٦٧] يحيى بن سعيد ، تاريخ أو صلة تاريخ أوتيخا ، بيروت ١٩٠٨ ، ص ٢٣٧ .

[٦٨] المسبحى ، أخبار مصر فى سنتين ، تحقيق وليم ج ميلورد ، القاهرة ١٩٨٠ ، ص ٥٠ .

[٦٩] انظر : Hassanein Rabie, The Financial System of Egypt A.H. 564-741 A.D. 1169-1341, London 1972, p. 26.

[٧٠] وأنفذ شمس الملك إلى الحضرة يسأل فى تسليم إقطاعه ، فقيل له : هذه نعمة أمير المؤمنين عليك وعلى أمثالك ليس تنزع منهم ، انظر . المسبحى ، أخبار ، ص ٥٠

ارتفاع[٧١] ، وهو ما يستفيد به المقطع من خراج بعض النواحى مقابل دفع العشر إلى الخزانة ، وبذلك يعد الإقطاع خلال هذه الفترة إقطاعا مهمشاً .

ولابد أن وضع الاقطاعات خلال عصر المستنصر ووصول وزراء السيف إلى السلطة بداية من بدر الجمالى ، الذى يعد فاتحة للوزراء المستبدين قد تغير ، وذلك من حيث اتساع هذه الاقطاعات ونوعيتها أى انتقالها إلى شكل آخر من أشكال الإقطاع وهو "اقطاع التمليك"[٧٢] وهذا يتضح مما قام به بدر الجمالى من حبس بعض الأراضى على عقبه ، حيث كان هذا الحبس يشتمل على مناطق واسعة فى بهتين والأميرية والمنية ، وكان أيضاً ناحية الجيزة فى سفط ووسيم[٧٣] ، فهى إذ لم تكن إقطاعاً له ويملكه ، فكيف يكون له الحق فى توريثه لذريته ؟ كما أقطع أبو على بن الأفضل شاهنشاه الطائفة الحجرية إقطاعات بسبب وقوفها بجانبه للوصول إلى الوزارة عام ٥٢٤هـ١١٣٠م[٧٤] . أما بهرام فقد اقطع أخيه المعروف بالباساك ولاية قوص وولاه عليها ، وكانت تعتبر من أعظم ولايات مصر أنئذ[٧٥] . ويبدو أنه أقطع الجند الأرمن بعض نواحى الصعيد ، حتى أنه بعد هزيمته أمام رضوان بن ولخشى عام ٥٣٣هـ/ ١١٣٩م ، خير هؤلاء الجند فى البقاء كفلاحين فى هذه الأراضى أو العودة إلى بلادهم[٧٦] . كما وردت كلمة الضياع فى المصادر[٧٧] خلال هذه الفترة لتدل على شيوعها . ففى العصر الفاطمى الثانى أصبح كبار رجال الدولة يحصلون على الاقطاعات إلى جانب الرواتب[٧٨] .

---

[٧١] الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ١٩٤ .

[٧٢] واقطاع التمليك إما موات وأما عامر وأما معدن ، والموت ما كان كذلك على مر الزمان أو كان عامراً فخرب وصار مواتاً عاطلة ، وأما العامر ، فالذى لم يتعين مالكوه ، فإن كان الإمام اصطفاه لبيت المال من الفتوح بحق الخمس أو برضاء الفاتحين ، لم يجز اقطاع رقبته وصارحكم الوقف وللسلطان استغلاله لبيت المال أو اختيار من يقوم بعمارة رقبته . انظر . الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ١٩٠ وما بعدها .

[٧٣] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٢٩ .

[٧٤] المقريزى ، المقفى الكبير ، القاهرة ١٩٩١ ، جـ١ ، ص ٣٩٦ .

[٧٥] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ١٦٥ .

[٧٦] المقريزى ، المقفى ، جـ٢ ، ص ٥١٥ ؛ نفسه ، ص ص ١٦١-١٦٢ . وأفرد للجند الأرض جهات منها سملوط وأثلوسنا وإيوان والبرجين فى صعيد مصر وضيعة أخرى بالمحلة .

[٧٧] المسبحى ، أخبار ، ص ص ١٧٦ - ٢٢٥ .

[٧٨] القلقشندى ، صبح ، جـ٣ ، ص ٥٢١ .

وتطالعنا المصادر[٧٩] ، بأن الفاطميين اتبعوا نظام قبالة الأرض ، الذى كان سائداً فى مصر قبل مجيئهم ، باعتبار أن الأرض ملكاً للدولة ، فتقوم بتأجيرها إلى كبار المزراعين بوصفهم متقبلين يقومون بدفع ما عليها من ضرائب مقابل استغلالها ، من خلال المزايدة وحصول المتقبلين للنواحى على خراجها مقابل إصلاح جسورها وعمارتها وسد ترعها ، ثم دفع حصة الدولة من خراجها على أقساط بعد خصم تكاليف المرافق السابقة . وكانت مدة القبالة فى أول الأمر أربع سنوات مراعاة لظروف الأرض ومياه النيل ، أو ما عبر عنه بالظمأ والأستبحار[٨٠] ، حتى يعوض المتقبل النقص فى حالة المحصول السيئ ، معنى ذلك أن الفلاحين قاموا بزراعة الأرض مقابل ما يدفعون من خراج للدولة ، ويعتبر البعض[٨١] : "أنه بذلك لم يوجد فى مصر سوى مستأجرين من الدولة وليس فيها أرض خراج بالمعنى الصحيح ، لأن الخراج الذى يؤديه الفلاحون آنئذ ما هو إلا أجرة حكرية ، التزم بها المزارعون تجاه الحكومة" ونظام القبالة على ذلك يؤكد فى حد ذاته أيلولة غالبية أرض مصر للدولة ، التى أصبحت حرة فى توزيعها كيفما تشاء .

كذلك بخصوص القبالة ، التى حددت بأربع سنوات ، فهى فى الواقع لا تزيد عن نظام الالتزام ، كما يعبر عنه البعض[٨٢] بأنه إقطاع استغلال ، فالمقطع يدفع مبلغاً من المال يذكر فى الأمر الصادر بإقطاعه عن جهة ما ، وهذا المبلغ يقل بطبيعة الحال عما يجبيه المقطع من أهل الناحية والفارق بينهما هو الفائدة التى تعود على المتقبل .

بدأ نظام القبالة مع خلافة المعز استمراراً لما كان موجوداً فى مصر الإسلامية ، فقد عهد الخليفة به إلى يعقوب ابن كلس وعسلوج بن الحسن عام ٣٦٣هـ/ ٩٧٤م ، وجلسا فى جامع ابن طولون ، ولم يقوما فقط بالمزايدة على الضياع وتوزيعها على المتقبلين ، بل طالبا بالبقايا[٨٣] . ومن الواضح أن هذا الأمر كان متاحاً لجميع الناس فى القرى والمدن ممن يستطيعون القيام به ، ومع عصر المستنصر ، الذى اتسم

---

(٧٩) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٢ .

(٨٠) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٢ .

(٨١) كلود كاهن ، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، نقله إلى العربية بدر الدين القاسم ، بيروت ١٩٨٣ ، ص ١٢٣ .

(٨٢) البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٥٨ .

(٨٣) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٢ .

بوقوع الأزمات الاقتصادية وزيادة سطوة الجند ، كنتيجة للصراع بينهم ، الذى فسره البعض[٨٤] أنه بسبب احتياز الأرض ، والأمر لم يقف عند هذا الحد ، بل تعداه إلى مصادرة الخليفة نفسه ، ثم تقاسموا الأعمال ، وكانوا ينتقلون فيها بحكم من تغلب عليها على حد قول المقريزى[٨٥] . ولما طالب الأتراك الوزير ابن كدينه عام ٤٦٠هـ/١٠٦٧ م بالأموال ، قال : "وأى مال بقى الريف فى يد فلان والصعيد فى يد فلان"[٨٦] . وهذا يؤكد عجز الدولة عن دفع الرواتب والأعطيات ، فجاء اغتصاب الجند للأراضى أمراً واقعاً ، مما مهد الطريق لسطوة العسكر الأرمنى ، خاصة بعد تولى بدر الجمالى واستبداده بالسلطة[٨٧] .

وكان طبيعياً أن تستشرى هذه الظاهرة ، حتى إذا وصلنا إلى بداية القرن السادس الهجرى/الثانى عشر الميلادى، وجدنا غالبية الأرض فى يد القادة والجند ، وبسبب تسلط قادة الجند ، بدأت شكوى الجند مع وزارة الأفضل من قلة ارتفاع اقطاعاتهم فى الوقت الذى تضاعفت فيه اقطاعات الأمراء وازدادت عن غيرها[٨٨] . ويبدو أن الأمراء وكبار المقطعين انتهزوا فرصة الاضطراب أيام المستنصر فزادوا اقطاعاتهم ، ثم أخذوا فيما بعد يجيرون على ما فى أيدى صغار المقطعين ، ويحتمل أنهم ارغموهم على التماس الحماية مقابل رسم مقرر ، ولهذا ازدادت اقطاعاتهم[٨٩] .

ولذلك أمر الأفضل بحل الاقطاعات جميعها وروكها أى مسحها ثم إعادة توزيعها من جديد ، وكان هذا الإجراء الفورى من قبل الدولة ، بقدر ما يحقق انصافاً للجند ، فكان لابد أن يعود بفائدة مالية على الدولة ، بسبب وجود بقايا لأموال الديوان لدى المقطعين ، الذين كانوا لا يدفعون للدولة كل ما عليهم . وأعيد توزيع الأرض من جديد بالمزايدة ويتضح أن المقطعين الجدد كانوا من الأقوياء ، الذين هم فى الغالب أما قادة الجند أو كبار رجال الدولة من العاملين بالدواوين ، فضلاً عن الأجناد ، فلم يكن

---

(٨٤) محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ٢٣٩

(٨٥) المقريزى ، اغاثة ، ص ص ٢٢ - ٢٣ .

(٨٦) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٢٧٥ .

(٨٧) محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ص ٢٤١ - ٢٤٢ .

(٨٨) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ٢ ، ص ٢٧٦ ؛ المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .

(٨٩) البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٦٠ .

من السهل على عامة المصريين الاشتراك فى المزايدات ، التى كانت تعقد بشأنها[٩٠] ، وهذا لا يرجع فقط بسبب سوء الأحوال الاقتصادية ، لكن أيضاً بسبب تطاول العسكر وتصدرهم السلم الاجتماعى آنئذ .

كما زادت فترة القبالة إلى ثلاثين عاماً ، وهذا معناه أنها تحولت إلى الإقطاع ، لكنه مع ذلك لا يتشابه مع ما ستشهده البلاد فيما بعد ، فعلى الرغم من إطالة الفترة ووقوع الأرض فى أيدى الأجناد فإنه لا يشترط فى حيازة الأرض أى التزام بالخدمة العسكرية ، لكنه ملزم بأداء العشر الواجب على كل مسلم ، كما كان المالك يخضع لإشراف الدولة[٩١] ، وبعد هذه الفترة يحق للدولة نقله إلى غيره ، ويصبح المحصول من نصيب المقطع الجديد ، ويرد الأرض المقطعة ، فلا ينقل شيئاً من المنشآت المقامة فيها ، ولا يتصرف فى التبن المودع بمخازنها[٩٢] ، كما كان هناك جمعاً بين الرواتب والإقطاع ممثلاً فى الأسطول ، فكان من يعمل به يصل راتبه إلى عشرين أو خمسة عشرة ديناراً وكان له اقطاعا يعرف «بأبواب الغزاة»[٩٣] . ومع ذلك فهذا التحول قد مهد لنظام الاقطاعات الحربية الذى أدخله الأيوبيين[٩٤] ، أو بمعنى آخر كانت هذه الفترة السابقة إرهاصا لسيادة الإقطاع فى العصر الأيوبى[٩٥] .

ويتضح من العرض السابق أن الاقطاعات كانت قليلة فى بداية الدولة ، كما كانت بمثابة تعويضاً من الدولة عن الرواتب ، لكنها تزايدت فى أواخر حكمهم وأخذت أشكالاً أكثر ثباتاً أسلمت البلاد فيما بعد إلى الإقطاع العسكرى .

كما كانت الدولة تؤجر الأراضى التابعة لبيت المال للفلاحين ، ويدفعون عنها إيجارا محدوداً أو يزرعوها وفق نظام المزارعة أو المقاسمة فى المحصول[٩٦] ، فضلاً

---

[٩٠] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٦١ .
[٩١] كاهن ، تاريخ العرب والشعوب الإسلامية ، ص ١٢٤ .
[٩٢] ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٦٧ .
[٩٣] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ١٩٣ .
[٩٤] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٦١ .
[٩٥] عبد العزيز الدورى ، تاريخ العراق الاقتصادى فى القرن الرابع الهجرى ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ١٠٢ .
[٩٦] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٥٣ .

عن ذلك ، كان للخلفاء أملاكاً واسعة مثل الخليفة المستنصر ، الذى كان له ثلاثمائة قرية فى ساحل الخليج[٩٧] . وكان من ممتلكات الخليفة الآمر قرية من قرى قليوب تعد متنزهاً له ، عرفت باسم «قصر الورد»[٩٨] ، فضلاً عما حازه الوزراء من ممتلكات مثل ما حبسه أمير الجيوش أو ما تركه ابن رزيك من أملاك موقوفة[٩٩] .

وارتباطاً بما سبق لنا أن نتساءل ، هل كانت هناك ملكية خاصة للمصريين بعيداً عما ملكه القطاع الحاكم ؟ يذكر المقدسى[١٠٠] : "ليس فى مصر خراج ، ولكن يعمد الفلاح إلى الأرض يأخذها من السلطان ويزرعها ، فإذا حصدت .. يخرج الخازن وأمين السلطان فيقطعون كرى الأرض ويعطيا ما بقى للفلاح ، وفيهم من يأخذ من السلطان تقوية ، فيرد علته فى كرى الأرض بمقدار ما أقطعه ، فلا يكون لأحد ملك وضيعة ، قال : اللهم أن يكون رجل قد اشترى ممن أقطعه السلطان فى القديم ووهبها ، فاحتاج هو وذريته إلى ثمنها ، فباعها لعامة الناس» .

فهذا النص فضلاً عن أنه يجمل ما اسلفناه ، فهو يؤكد على أن الملكية الخاصة تكاد أن تنعدم من خلال احتياز الدولة للأرض ، وتوجد فى نطاق ضيق ، ولا تأتى إلا عن طريق إقطاع الأرض ولا سيما التمليك ، فتنتقل بالبيع لعامة الناس . ومن المعلوم أن المقدسى زار مصر خلال القرن الرابع الهجرى / العاشر الميلادى ، وأن كانت هذه المعلومات لم يستقها من مصر نفسها ، بل سأل أحد المصريين ببخارى عن حال الأرض فى مصر ، فكان ما أوردناه . والبعض[١٠١] فند هذا الرأى وأكد على وجود الملكية الخاصة ، لكنه قد استند فى ذلك على نصوص ترجع إلى ما بعد زيارة المقدسى لمصر وحتى آخر عصر الفاطميين ، فالنص الذى أمامنا يبين حال الأرض فى بداية عصرهم وكانت الدولة لا تزال مالكة للأرض ، وهى التى تمارس توزيعها أما بالقبالة أو بالمزارعة مع وجود الملكية الخاصة فى نطاق ضيق .

---

[٩٧] ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٠٧ .
[٩٨] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٨٨ .
[٩٩] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٩٤ .
[١٠٠] أحسن التقاسيم فى معرفة الأقاليم ، الطبعة الثالثة ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ٢١٢ .
[١٠١] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ص ٥٣ – ٥٦ .

لكنها ازدادت بمضى الزمن ، حتى كان الوقف معبراً عنها ، لأنه لا يمكن أن يمنح شخص حق الاستفادة فى أرض ليس له فيها سوى حق الانتفاع ، ولا معنى إنه يوقف إيرادها ، لأنه بذلك يسلب المالك الأصلى حق الاستفادة من ملكه[١٠٢] . ومن خلال أحد عقود الوقف الذى يرجع إلى عام ٤٠٢هـ/١٠١٢م[١٠٣] نتبين ذلك ، كما أورد المقريزى[١٠٤] خلال وزارة الأفضل : «قد طالع المجلس الأفضلى بحال أرباب الأملاك هناك وأنهم قد استضافوا إلى أماكنهم من أملاك الدواوين أراضى اغتصبوها ومواضع مجاورة لأملاكهم تعدوا عليها وخلطوها وحازوها» ويبدو أن هؤلاء استفادوا من فترات الاضطرابات السابقة واغتصبوا أراضى الدولة مع بقاء الملكيات الخاصة .

كذلك عندما أراد الأفضل أن يحل الاقطاعات ، أخذ كل من الأقوياء والمميزين يتضررون ويذكرون أن لهم بساتيناً وأملاكاً ومعاصر فى نواحيهم ، فقال : "من كان له ملك فهو باق عليه لا يدخل فى الأقطاع وهو محكم إن شاء باعه وإن شاء أجره» فهذا النص تقرير صريح عن وجود الملكية الخاصة واعترافاً من الدولة بحق وحرية صاحبها فى التصرف فيها ، لكن هؤلاء أو أولئك قد ظهروا فى أخريات العصر الفاطمى ، حتى سمحت لهم الظروف بالظهور بهذه الكيفية ، كما وصف الآخرين بأنهم من الأقوياء أو المميزين ، فيبدو أنهم كانوا من قادة الجند أو أمراء النواحى ، الذين ظهروا فى أخريات عهد الدولة ، وكان لهم شأناً فيها ، وهذا معناه أن المالكين للأرض كانوا يرتبطون بشكل أو بآخر بالدولة ، أو من المحتمل أنهم كانوا بقايا فلول جند السودان ، الذين أجبروا على التقهقر إلى الصعيد أبان فتن الجند .

خلاصة القول ، أن الملكية الخاصة قد وجدت فى بداية عهد الفاطميين فى نطاق ضيق ، لكنها ازدادت بمضى الوقت ، ولم يقف الأمر عند حد الامتلاك ، بل تعداه إلى اغتصاب الأرض ، كما أن المالكين لم يكونوا من عامة المصريين ، وأن كان ذلك ربما يرجع إلى الافتقار إلى نصوص متعلقة بهذا الشأن .

---

[١٠٢] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٥٥

[١٠٣] انظر Répertoire chronologique d'épigraphie arabe, Le Caire Tome VI. No. 2148.

[١٠٤] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٥

وقد تضمن الأمان ، الذى أعطاه جوهر للمصريين أيضاً : «اسقاط الرسوم الجائرة» وهذا يشير إلى وجود بعض التجاوزات لسياسة الإخشيديين المالية ، والتى عانى منها المصريون[١٠٥] ، فإلى أى حد استطاع الفاطميون أن يؤكدوا فعالية هذا التصريح خلال حكمهم لمصر ؟

تطالعنا المصادر[١٠٦] بأنه مع الفتح الإسلامى لمصر فرضت ضرائب على الصناع والأجراء ، لكنها كانت تقسم عليهم فى كل قرية بقدر احتمالهم ، وفى نهاية عصر الولاة ، فرض أحمد بن المدبر عامل الخراج ضرائباً عرفت باسم «الهلالى»[١٠٧] منها ما فرض على الكلأ وعرف بـ «المراعى» أو ما يخرج من البحر وعرف بـ «المصايد» وعلى الرغم من أن هذه الضريبة فرضت على نطاق ضيق ، فإنها أثقلت كاهل الرعية ، ولذلك عمل أحمد بن طولون عندما ولى مصر على إسقاطها[١٠٨] رغبة منه فى التقرب إلى المصريين .

وعلى الرغم من التجاوزات المالية ، التى أشار إليها المؤرخون خلال العصر الإخشيدي ، فإنها فى الغالب ارتبطت أولاً بشخص الإخشيد ، الذى قام بمصادرة كبار موظفى الدولة أو ممن كانت لهم معاملات معها وأصابوا منها مالاً كثيراً ؛ فضلاً عن استيلائه على جزء من تركة كبار التجار والموظفين وثانياً جعفر بن الفرات ، الذى تولى الوزارة فى نهاية عصر الإخشيديين وقام بمصادرة الكثيرين من وجوه القوم[١٠٩] ، منهم يعقوب بن كلس ، الذى هرب إلى المعز يحرضه على المجئ إلى مصر ، فضلاً عن البراطيل[١١٠] التى عرفت آنذاك .

---

[١٠٥] اشتد الغلاء فى مصر من عام ٣٥٢هـ/٩٦٣م واستمر تسع سنوات متتابعة ، وكان سببه الرئيسى يرجع إلى النقص فى فيضان النيل مما أدى إلى اختفاء القمح واضطراب الأحوال وكثرة الفتن ونهب الضياع ، ثم مات كافور ، فكثر الاضطراب وتعددت الفتن ، سيدة كاشف ، مصر فى عهد الأخشيديين ، ص ٣٤٦ .

[١٠٦] ابن عبد الحكم ، فتوح مصر والمغرب ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٧٩ .

[١٠٧] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٣ .

[١٠٨] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

[١٠٩] سيدة كاشف ، مصر فى عهد الإخشيديين ، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦ .

[١١٠] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١١٧ .

ومع الفاطميين بعد أن استقر الأمر لجوهر ، طاف صاحب الشرطة السفلى[١١١] ، يصحبه رسول جوهر وأمنا الناس وأعلنا عدم مطالبتهم بأية كلفة أو مؤنة[١١٢] ، كما قام جوهر فى نفس العام ، الذى سخل فيه مصر بإسقاط البراطيل[١١٣] . وبعد مجئ المعز إلى مصر ، أمر يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن ، بوضع نظاماً جديداً للضرائب ، جمعت أقسامه فى مكان واحد . كما كان من بين الأعمال التى تقلدها الأثنان السواحل والأعشار[١١٤] ، وفى خلافة العزيز أقر الوزير عيسى بن نسطورس ضرائباً ومكوساً زائدة[١١٥] . وهذا يبين أن الضرائب التى فرضها الفاطميون كانت منذ بدء خلافتهم وأنها عرفت باسم "المكوس" مما حدا بالبعض[١١٦] أن يذكر أن الفاطميين وضعوا المكوس على الناس ، وأنهم أحدثوا شيئاً لم يكن على الأقل موجوداً فى العصر السابق عليهم .

وإن كانت هناك إشارات بأن العرب ، كانوا يفرضون ضرائب على التجارة ، وكانت تعرف هذه الضرائب بالمكوس ، استمراراً لما كان معروفاً أيام البيزنطيين[١١٧] ، وكذلك أن ربيعة بن شرحبيل كان والياً لعمرو على المكوس ، واستمرت هذه الوظيفة بحيث ورد اسم زريق بن حيان فى خلافة عمر بن عبد العزيز[١١٨] ، وليس هناك شك فى وجود هذه الضرائب وهذه الوظيفة ، لكن الخلاف حول المسمى ، فمن المعلوم أن المقس أنشأ فى القاهرة ، فعند مجئ المعز ، رأى أن المدينة الجديدة لا ساحل لها فلم يعجبه ، وقال يا جوهر : «فاتك عمارتها ههنا ، يريد

---

(١١١) لما أنشئت العسكر على يد أول الولاة العباسيين فى مصر أنشئت فيها شرطة جديدة سميت بـــ "الشرطة العليا" تميزاً لها عنا الشرطة السفلى فى الفسطاط وترجع هذه التسمية إلى الموقع وحدود الاختصاص ، وكان صاحب الشرطة السفلى عظم شأناً من زميله بوصفه صاحب القسم الرئيسي . انظر سيدة كاشف ، مصر فى عهد الإخشيديين ، ص ص ١٧٢ - ١٧٣.

(١١٢) المقريزى ، اتعاظ ، جـــ١ ، ص ١١٠ .

(١١٣) المقريزى ، اتعاظ ، جـــ١ ، ص ١١٧ .

(١١٤) ابن ميسر ، أخبار ، ص ١٦٣ .

(١١٥) يحيى بن سعيد ، تاريخ ، ص ١٨٠ .

(١١٦) أبو شامة ، الروضتين فى أخبار الدولتين ، تحقيق محمد حلمى محمد أحمد ، القاهرة ، ١٩٥٦ ، جـــ١ ، ص ٢١ .

(١١٧) سيدة كاشف ، مصر فى فجر الإسلام ، بيروت ١٩٨٦ ، ص ٦٢ .

(١١٨) المقريزى ، الخطط ، جـــ٢ . ص ١٢٣

المقس»[١١٩] ثم حرفت بعد ذلك إلى كلمة المكس ، حيث كان الماكس يجلس ليستخرج المكس[١٢٠] . فمن المرجح أن هذه الكلمة «مكوس» قد عرفت مع الفاطميين ، ولأن ما كان يجبى من ضرائب منذ الفتح لم يكن سوى عشور التجارة التى حددت للمسلمين بربع العشر ومن أهل الذمة بنصف العشر ومن أهل الحرب بالعشر[١٢١] ، فضلاً عن ضرائب التجارة الداخلية التى كانت تفرض داخل البلاد[١٢٢] . وكذلك لأن الكلمة كانت تفيد الضرائب ، وبذلك انسحبت على الفترات السابقة على الفاطميين .

والمكوس[١٢٣] ، ضرائب تفرض على كل نشاط حرفى يمارس فى مصر الفاطمية ، فإذا كان الخراج ضريبة تفرض على الأرض ويدفعها القطاع الفلاحى ، فالمكوس تفرض على الصناعة والتجارة ويدفعها الصناع والتجار ، وتختلف المكوس عن الخراج أيضاً فى وقت جبايتها ، فبينما الخراج يجبى حسب السنة الشمسية[١٢٤] ، كانت المكوس تجبى حسب الشهور الهلالية[١٢٥] ، ولذلك عرفت أيضاً باسم الهلالى والمرافق والمعاون . وقد استمرت هذه الأسماء فى بعض الأحيان مع الفاطميين[١٢٦] . وقد أصبحت المكوس تفرض على نطاق واسع ولم تترك شاردة ولا واردة إلا وفرضت عليها الدولة رسوماً وضرائب . وقد ذهب البعض[١٢٧] ، إلى إنها ضريبة تفرض على الانتاج .

وفيما يخص الضرائب المقررة على الصناعة ، فكانت كثيرة ، منها ما يفرض على صناعة الفاخور والنبيذ ومعاصر الزيت والخل[١٢٨] ، فمثلاً كان يفرض على زق

---

[١١٩] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١١٢ .
[١٢٠] القلقشندى ، صبح ، جـ٣ ، ص ٣٥٧ ؛ المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٢١ .
[١٢١] أبو يوسف ، الخراج ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ ، ١٢٣ .
[١٢٢] سيدة كاشف ، مصر فى فجر الإسلام ، ص ٦٣ .
[١٢٣] انظر : Dozy, Supplément aux dictionnaire arabe, 1927, 11, p. 606.
[١٢٤] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٢٧٥ .
[١٢٥] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٢٧٦ .
[١٢٦] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ١٠٤ ، ١٠٧ .
[١٢٧] ماجد ، نظم الفاطميين ، جـ١ ، ص ١١٧ .
[١٢٨] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

الزيت ديناراً[١٢٩] ، بالاضافة إلى ما يفرض على مطابخ السكر ودار الجبن وبيوت الغزل ، فكانت الضريبة المقررة على صناعة الحرير فى الفسطاط ٣٣٤ دينار[١٣٠] ، وبالمصادفة ، هناك وثيقة ترجع إلى عام ٥٤٢هـ/١١٤٧م[١٣١] من المحلة تعطى نفس القيمة ، ومن وثيقة أخرى[١٣٢] ، تتوافق الضرائب الخاصة بصناعة الحرير تبعاً لمراحلها المختلفة ، والتى يتم مباشرتها من قبل الصناع والحرفيين المشار إليهم عند المقدسى[١٣٣] ، حيث الرسوم ، التى كانت تحصل فى تنيس ودمياط ، مقابل حمل المنسوجات وشدها وحزمها ، بالإضافة إلى ما كان يفرض من ضرائب على صباغة الحرير[١٣٤] ، بل تعدت الضرائب إلى حضانات الفراريج[١٣٥] كسائر الحرف والصناعات ، وكذلك استمرت الضريبة المقررة على المصايد[١٣٦] وغيرها مما ذكره المؤرخون وكان يوجد فى كل سوق من الأسواق على أرباب كل صنعة من الصنائع عريف يتولى أمرهم[١٣٧] .

وفيما يخص النشاط التجارى ، فقد فرضت الدولة كثيراً من الضرائب سواء على التجارة الخارجية أو الداخلية ، لا سيما أن التجارة شهدت تقدماً ملحوظاً مع قيام الدولة الفاطمية ، كما لعبت مصر دور الوسيط التجارى بين الشرق والغرب ، وعلى الصعيد الداخلى ، تأثرت التجارة فى مدن مصر بهذا النشاط فضلاً عن التقاليد الاجتماعية التى أرستها طبيعة الحكم الفاطمى من ميل إلى الترف وحب المظاهر ، فشهدت الأسواق الداخلية لذلك حركة دائبة .

---

(١٢٩) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ ، والزق ، كل وعاء أتخذ للشراب ونحوه ، انظر ، ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت ١٩٨٨ ، جـ٦ ، ص ٦٠ .

(١٣٠) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٥ .

(١٣١) Goitein. S.D., A Mediterranean Society, Economic Foundations, Los Angeles, 1967, 1, p. 116.

(١٣٢) انظر : Goitein, Med Soc., 1, p. 116.

(١٣٣) أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

(١٣٤) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٥ .

(١٣٥) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٧ .

(١٣٦) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٣٢ .

(١٣٧) المقريزى ، إغاثة ، ص ١٨ .

أما التجارة الخارجية ، أو ما يقصد بها الصادر والوارد فى موانى ومدن مصر المختلفة مثل الإسكندرية وتنيس ودمياط ورشيد وعيذاب[١٣٨] وغيرها . فكانت الضرائب تستأدى من الروم فى الإسكندرية والفسطاط واخميم[١٣٩] ، أما أسوان فيدفع فيها الضرائب على السلع الواردة من الحبشة وزنجبار واليمن[١٤٠] . ولقد اختلفت قيمة الضرائب ، بسبب أن القائمين بالتجارة كانوا ينتمون إلى طوائف مختلفة من مسلمين وغير مسلمين ، لذلك نجد أن هذه الضرائب ارتبطت بالطائفة التى فرضت عليها مثل العشر ، الذى فرض على التجار المسلمين والخمس على التجار الغير مسلمين والأجانب ، خاصة الروم وعرف بهم[١٤١] . وإن اختلف الخمس أيضاً من فئة إلى أخرى حسب أنواع السلع وقيمتها وكذا جنسيات التجار . فكان يحصل من بعض تجار الروم الخمس ومن بعضهم العشر ، ومن هنا جاءت كلمتا العشر والخمس كمرادف لكلمة مكوس . كما كانت تخفض الضرائب على التجار الأوروبيين ، خاصة تجار المدن الإيطالية . فضلاً عن حصولهم على بعض الامتيازات بسبب ما يحملون من مواد خام يحتاجها الفاطميون مثل الخشب والحديد[١٤٢] .

ولقد وضع الفاطميون كثيراً من الضوابط لأحكام تحصيل هذه الضرائب ، فعندما تأتى السفينة ، يصعد إليها الأمناء ، وهم موظفون من قبل الدولة ومهمتهم تسجيل جميع ما جلب من بضائع ، ويتم نقل هذه البضائع إلى الفنادق حيث تقدر أثمانها بواسطة سماسرة تابعين للدولة أيضاً ، ثم يساق التجار بعد ذلك إلى مكان التفتيش[١٤٣] ،

---

(١٣٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٦٤ .

(١٣٩) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٤٩ .

(١٤٠) ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٣٣ .

(١٤١) المخزومى ، المنهاج ، ص ٤٥ . والخمس عبارة عما يستأدى من تجار الروم الواردين على الثغر بمقتضى ما صولحوا عليه ، وربما يستخرج عما قيمته مائة دينار ما يناهز خمسة وثلاثين ديناراً وإنما انحط عن العشرين ديناراً وسمى كلاهما خمساً ، انظر . ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٢٦ .

(١٤٢) هايد ، تاريخ التجارة فى الشرق الأدنى فى العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٩١، جـ٢ ، ص ٣٤ .

(١٤٣) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٢٧ .

فضلاً عن الأمناء المسئولين عن تحصيل الضرائب المستحقة على القوافل ، التى تأتى إلى حدود البلاد[١٤٤] .

أما السلع التى تصدر من مصر عبر الموانى المصرية ، فيدفع صاحب السلعة رسوماً معينة إذا حملت السلعة إلى المراكب ، كما تحمل سلعة كل تاجر علامة خاصة به ، ثم يتم التفتيش قبل التحرك ، وتوكل الدولة لتحصيل هذه الضريبة موظفاً يسمى «ضرائبياً» يكون مسئولاً فى كل ميناء من موانئ مصر عن جباية الأموال المختلفة[١٤٥] . وكان يؤخذ مثلاً فى القلزم على كل حمل درهم ، وكان يؤخذ فى الإسكندرية والفسطاط واخميم دون بقية البلاد ضرائب بتقرير الديوان[١٤٦] . ولكثرة ما كان يجبى من ضرائب ، أوجدت الدولة ديواناً سمى بـ «ديوان الثغور» ليقوم بالإشراف على الثغور الساحلية[١٤٧] .

كما كان لنشاط التجارة الكارمية ، أثر فى تحصيل هذه الضرائب ، خاصة أن الفاطميين قد دفعوا بهذه التجارة قدماً ، عندما زاد اهتمامهم بالبحر الأحمر وتجارة الشرق[١٤٨] . حتى أصبحت كلمة كارم مع القرن ٦هـ/١٢م ، شائعة فى بيوت الفسطاط[١٤٩] . وكانت رسوم هذه التجارة تحصل فى أربعة سواحل ، فى عيذاب والقصير والطور والسويس[١٥٠] ، وعلى ذلك قامت الدولة بحماية سفن التجارة الكارمية من خلال إقامة أسطول فى عيذاب[١٥١] ، مما يبين أنه كان هناك أسباباً مالية من وراء هذه الحماية ، فقد كان كبار التجار قادرين على الدفع ، أما صغار التجار فكانوا مضطرين إلى أن يتحملوا تقلبات القراصنة ، التى كانت تشكل خطراً فعلياً وقتذاك فى

---

(١٤٤) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

(١٤٥) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

(١٤٦) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١١٠ .

(١٤٧) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٣٩١ .

(١٤٨) بعد فقدان الفاطميين للمغرب وصقلية أقل نجمهم فى البحر المتوسط ، وكان عليهم أن يؤكدوا وجودهم فى مكان آخر ، فاتجهوا إلى البحر الأحمر ، لاسيما تجاه اليمن والهند ، وبذلك أصبح البحر الأحمر خلال ق٥هـ/١١م طريق التجارة الرئيسية إلى الهند والبحر المتوسط ، انظر : Shaban, Islamic Hiswtory, P. 203.

(١٤٩) انظر : Goitein, New lights on the beginning of the Karimi Merchants (JRAS), p.181.

(١٥٠) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ص ٤٦٤ - ٤٦٥ .

(١٥١) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ص ٥٢٠ .

جنوب البحر الأحمر[١٥٢] ؛ فضلاً عن قيام الخلفاء أنفسهم وغيرهم من كبار رجال الدولة بالمشاركة فى هذه التجارة ، من خلال السفن التى أعدت لهذه التجارة ، مستفيدين من انتعاش هذه التجارة[١٥٣] ، مما يدل على ارتفاع الرسوم المقررة على تجارة الكارم . وكانت دار مانك الصغرى ، التى كانت تقع فى الفسطاط مكاناً لدفع المكوس[١٥٤] على السلع المصدرة ومنها تجارة الجملة مثل الكتان والتوابل[١٥٥] .

ولحاجة الفاطميين إلى تحصيل الأموال فى موانى مصر سواء التى تربطها بأوروبا أو بالشرق ، عمل الفاطميون على تشجيع التجارة ، فأنشأت الأساطيل التجارية ، كما أعيد حفر القناة الموصلة بين النيل والبحر الأحمر فيما عرف بـ «الخليج الحاكمى»[١٥٦] ، كذلك أعيد حفر خليج الإسكندرية ٤٠٤هـ/١٠١٣م[١٥٧] ، فضلاً عن تشجيع التجار الأجانب على المجئ إلى مصر من خلال تخفيض الرسوم وإقامة الفنادق فى الموانئ الهامة وفى غيرها من المدن ، حيث انتشرت من الإسكندرية حتى أسوان[١٥٨] ، إلى جانب تعهد الدولة فى بعض الأحيان ببسط حمايتها على التجار الموجودين فى أنحاء البلاد[١٥٩] . كما أمر الآمر ببناء دار الوكالة لمن يصل من العراق والشام من التجار ، ولم يسبقه إلى ذلك أحد[١٦٠] .

أما الضرائب المقررة على التجارة الداخلية ، فكانت كثيرة ، منها ما يفرض على عبور السلع من القناطر والمعديات . أو التوابل والقطن والصوف والأبقار والحنة والفحم وغيره[١٦١] . وقد أوردت وثائق الجنيزة[١٦٢] قيمة بعض هذه الضرائب ، منها

---

(١٥٢) انظر : Goitein, New Lights, p. 182.

(١٥٣) ماجد ، نظم الفاطميين ، جـ١ ، ص ٣٠١ .

(١٥٤) المسبحى ، أخبار ، ص ١٨٩ ؛ ودار مانك تقع بشارع الزياتين ، انظر . ابن دقماق ، الانتصار ، جـ٤ ، ص ٥-٦ .

(١٥٥) انظر : Goitein, Med. Sec. IV, p. 27.

(١٥٦) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٧١ .

(١٥٧) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٧١ .

(١٥٨) ابن جبير ، الرحلة ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٣٧ ؛ هايد ، تاريخ التجارة ، جـ٢ ، ص ٤٣ .

(١٥٩) هايد ، تاريخ التجارة ، جـ٢ ، ص ٤٠ .

(١٦٠) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٩٢ .

(١٦١) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

(١٦٢) انظر : Goitein, Med. Soc. 1, pp. 194, 276.

درهمين على الحمار ، بينما كان ثمنه ما بين دينارين وخمسة دنانير وثلاثة دنانير للمتوسط ، والجمل يباع بخمسة دنانير وضريبته خمسة دراهم أى حوالى ٢،٥% من ثمنه . كما كانت الدولة تفرض الضرائب على الأسواق المتخصصة مثل سوق السكر والدقيق والجمال والدواب والسمك والذبائح وغيرها[١٦٣] ، بالإضافة إلى ما يدفعونه مقابل ما يباع وما يشترى[١٦٤] ، أما تجارة المنسوجات ، فقد فرضت عليها رسوماً باهظة كما راقبتها الدولة رقابة شديدة سوف نشير إليها فيما بعد .

وكانت هناك أيضاً بعض الضرائب التى تفرض على السلع ، منها مكس حقوق الساحل أو الغلة ، وهى ضريبة مقررة على القمح المجلوب إلى ساحل القاهرة والفسطاط[١٦٥] حيث كان يفرض عليه الضريبة قبل أن يباع ، ويبدو أن هذه الضرية فاطمية الأصل أو حتى مبكرة[١٦٦] ، إلى جانب ما كان يفرض على الكتان والقطن وعما يحصل فى ساحل السنط بالفسطاط على الأخشاب ، التى تنقل إليه والمباعة للتجار بالوجه القبلى[١٦٧] ، كما كانت تؤخذ الرسوم بشكل عينى على بعض السلع وهذا يتضح مما سومح به فى وزارة المأمون البطائحى عام ٥١٥هـ/١١٢٢م[١٦٨] ، وكذلك ما كان يؤخذ من الجاموس للديوان على كل رأس من الراتب نظير ما يتحصل منه فى كل سنة من خمسة إلى ثلاثة دنانير ، فضلاً عن الضرائب المقررة عليه[١٦٩] ، وبذلك أمدت ضرائب السوق الفاطميين بأموال ضخمة[١٧٠] ، وفى الغالب كانت تجمع الضرائب من خلال الضمان بمقدار معين لكل جهة إن زادت فله وإن نقصت فعليه[١٧١].

---

(١٦٣) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

(١٦٤) ابن جبير ، الرحلة ، ص ٧٥ .

(١٦٥) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

(١٦٦) انظر : Rabie, The Financial System, pp. 103 - 104.

(١٦٧) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١١١ .

(١٦٨) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ٨٣ - ٨٤ . ومقدار ما سومح به إلى آخر عام ١٠هـ/ ١١١٦م تسعمائة وثلاثة عشر قنطاراً من الشب ومن الحديد خمسمائة رطل ، ومن الملح الفان وسبعمائة وثلاثة وتسعون أردباً وثلث ومن الشمع أربعمائة وأربعون لاطلاً .

(١٦٩) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ٨٣ - ٨٤ .

(١٧٠) انظر : Ashtor. E., Social and economic History of the Near cast in Middle Ages. London 1976, p. 200.

(١٧١) القلقشندى ، صبح ، جـ٣ ، ص ٤٦٦

ومن الملاحظ أيضاً ذكر مناطق متعددة لجباية ضرائب التجارة الداخلية فى ساحل الفسطاط والقاهرة ، كما خصصوا أماكن معينة يرد إلى كل منها نوع معين لتقرير الضريبة عليه ، وأن هذه الضرائب اختلفت من حيث ورود كلمات تعبر عنها مثل رسوم ، مكس ، حماية ، واجب ، سمسرة السلع ، سمسرة الدلالة[١٧٢] . وكان هناك ديواناً يشرف على التجارة الداخلية يسمى «ديوان الهلالى»[١٧٣] ويوجد أيضاً فى كل ناحية متولى المال ، حيث يوجد ديوان الحكومة فى الناحية ، أما الحسابات النهائية ، كانت توجد فى المركز الرئيسى بالقاهرة[١٧٤] ، ولعله الديوان السالف الذكر .

لذا نجد الفاطميين يهتمون بالأسواق لتشجيع التجارة الداخلية ، فكان أغلبها مغطى بالسقائف وتضاء ليلاً بالقناديل ، خاصة فى عهد الحاكم بأمر اللّه ، الذى أمر بإضاءة الشوارع والأسواق والحوانيت فى مصر والقاهرة ليلاً[١٧٥] . كما كانت معظم الأسواق مبلطة[١٧٦] . إلى جانب توفير الدواب للركوب للانتقال بين الأسواق[١٧٧] . وكان هناك موظفاً مسئولاً عن الإشراف على التجار[١٧٨] ، ربما يكونُ أحد العرفاء الذين استعان بهم المحتسب[١٧٩] ، أو أنه كان يهتم بشئون اليهود وحدهم .

ولحرص الفاطميين على تشجيع التجارة ، استطاع القاضى النعمان أن يجد حلاً لممارسة الربا بشكل شرعى ، فمع عدم شرعية الربا كما هو معلوم ، فقد تمت ممارسته ، لكن خلال تحديداً خاصاً بهم قام على التفاضل فى عملية الدين ، وهو : «لا بأس باقتضاء الفضة من الذهب والذهب من الفضة ، إذا اتفقا على ذلك ، ومن أسلف دراهم فأعطى أجود منها فلا بأس»[١٨٠] وهذا الأمر ينسحب على السلع أيضاً .

---

[١٧٢] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

[١٧٣] القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٩٢ .

[١٧٤] انظر : Goitein, Med Soc., p. 267.

[١٧٥] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٣٩ .

[١٧٦] الشيزرى ، نهاية الرتبة فى طلب الحسبة ، القاهرة ١٩٤٦ ، ص ١١ .

[١٧٧] ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ص ١٢٠ – ١٢١ .

[١٧٨] انظر : Mann, The Jews in Egypt. 1. p. 81.

[١٧٩] المقريزى ، إغاثة ، ص ١٨ .

[١٨٠] النعمان ، الاقتصار ، ص ٨٤ .

وإضافة إلى الضرائب التى فرضت على النشاط الصناعى والتجارى ، كان هناك نظام التصاريح أو التراخيص ، الذى كان من الأمور المعمول بها خلال العصر الفاطمى ، فكان على كل حانوت أن يستخرج رخصة شهرية مقابل واجبات مالية يجب أن تؤدى ، وهذا الأمر لم يكن مطبقاً فقط على المصانع ، لكن أيضاً على حوانيت بيع المواد الغذائية أو غيرها من السلع الأخرى ، وهذه الواجبات كانت تجمع تبعاً للشهور الهلالية ، وهى لم تكن إيجارات لما تؤجره الحكومة ، وهذا النظام ، بالإضافة إلى أنه يعد مصدرا للدخل ، فهو يجعل الحكومة قادرة على أن تشرف على أوجه النشاط الصناعى والتجارى لرعاياها[١٨١] .

ومع ذلك ، قد تجاوزت المكوس فى بعض الأحيان هذين المجالين ، ففرضت على الحجيج فى البحر الأحمر إلى مكة عن طريق عيذاب ، وهى سبعة دنانير ونصف عن كل إنسان[١٨٢] ، إلى جانب ما يدفعونه عن كل حمل طعام من ضريبة معلومة[١٨٣] . ومن لم يؤد هذه الضريبة منع من الحج وعذب[١٨٤] ، وهذا الأمر لا يخلو من المبالغة ، فإذا كان الفاطميون حريصين كل الحرص على فرض الضرائب وجبايتها ، فلا يمكن أن يشوهوا صورتهم بهذه الكيفية ، فى الوقت الذى كانوا يتطلعون فيه إلى حكم العالم الإسلامى ، وإذا كانت فرضت بالفعل ، فلعلها ارتبطت بالعصر الفاطمى الثانى ، حيث ضعفت موارد الدولة وبدأت تبحث عن موارد أخرى لتغطى نفقاتها ، كذلك كان المكس يؤدى على شرب مياه النيل[١٨٥] ، حتى من يغرق فى النيل كان على أهله أن يدفعوا واجب الصناعة للدولة مقابل اخراجه ، وبلغ هذا الواجب دينارين وقيراطين[١٨٦] . وبذلك لم تترك الدولة شيئاً إلا وفرضت عليه رسوماً وضرائب وأن الهواء وحده أخلى سبيله وبقى حراً[١٨٧] .

---

[١٨١] انظر : Goitein, Med Soc., pp. 269 - 270.

[١٨٢] المقريزى ، السلوك لمعرفة دول الملوك ، القاهرة ١٩٥٦ ، جـ١ ، ص ٦٤ .

[١٨٣] ابن جبير ، الرحلة ، ص ٧٤ .

[١٨٤] المقريزى ، السلوك ، جـ١ ، ص ٦٤ .

[١٨٥] ابن جبير ، الرحلة ، ص ٥٥ .

[١٨٦] المسبحى ، أخبار ، ص ٦٠ "غرق فى دار النيل حدث يعرف بابن الاسكاف ، وطرحة النيل على الشط ، .وصار أهله إليه ليحملوه ، فمنعهم أصحاب الشريف متولى الصناعة من حمله وطالبوهم بدينارين وقيراطين واجب الصناعة من حق من غرق فى النيل ، فدفع ذلك إليهم" .

[١٨٧] ماجد ، نظم الفاطميين ، جـ١ ، ص ١١٧ .

واعتبر البعض[١٨٨] ، أن هذه الضرائب جائرة وغير قانونية ، حيث كانت قيمة المكس تتراوح بين ١٠ – ٢٥% من قيمة السلعة ، فكانت الضرائب ثقيلة خاصة فى تنيس ودمياط على ساحل النيل[١٨٩] ، واستطاعت الخلافة الفاطمية أن تحصل من المكوس الشيئ الكثير ، منها ألف دينار يومياً بساحل تنيس ، ونفس القيمة من الفسطاط ، فضلاً عما كان يجبى فى الموانى من التجارة الواردة ، وكانت أكثر الجهات وأشدها ما هو مقرر على التجار الآتين من الشام والعراق ، حيث كانت تتحصل منهم الضريبة فى الفرما[١٩٠] . كما تشير وثائق الجنيزة[١٩١] إلى ثقل هذه الضرائب بشكل عام ، عندما جاءت سفينة من بيزنطة وعليها أسرى كثيرين ، فطلب يهود الإسكندرية المساعدة من ابراهام ، الذى لم تحدد الوثيقة وضعه ولعله من أغنياء الإسكندرية ، أو أحد المسئولين عن الجالية اليهودية فيها ، لعجزهم عن توفير الأموال ، إذ الأوقات صعبة والضرائب ثقيلة ، كما أن ضريبة الختم على البضائع قد لوحظ أنها ثقيلة جداً ، فكان يدفع لكل خمسين ديناراً ، دينار أى بواقع ٢% ، وتشير الرسائل إلى احساس التجار بثقل هذه الضريبة ، وأنه لا يستطيع معها أن يحصل أى فائدة ، وربما كان ارتفاع هذه الضرائب من وراء استخدام التجار الرسائل الشفوية ، لأن الدولة كانت تفرض رقابة اقتصادية على الرسائل[١٩٢] .

بداية ، تعتبر المكوس ضرائب غير شرعية ، كما أنها فى الأصل غير مباشرة ، وهى بذلك تخضع لظروف الدولة وحاجتها للأموال أو رغبتها فى التخفيف لمراعاة ظروف خاصة بها لحاجتها مثلاً فى التعامل مع تجار إحدى الدول من أجل سلعة معينة ، وعلى الرغم من أنها فى الأصل تتفق وما عرف بالعشور كما أسلفنا ؛ لكنها مع الفاطميين شملت نواح أخرى كثيرة ، كما أنها كانت متجاوزة عن الحد فى بعض الأحيان كما بينا . ومع ذلك لم يكن الفاطميون أول من بالغ فى قيمة هذه

---

(١٨٨) ماجد ، نظم الفاطميين ، جـ١ ، ص ١١٨ .
(١٨٩) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .
(١٩٠) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٩٢ .
(١٩١) انظر : Mann, The Jews in Egypt, 1, p. 91.
(١٩٢) انظر : Goitein, Med Soc., 1, p. 271.

الرسوم ، بدليل ما أورده أبو يوسف[١٩٣] من ضرورة إصلاح الجهاز الجمركى للعباسيين إبان خلافة الرشيد .

ولما كانت المكوس قد بدأت مع المعز وزادت مع ابن نسطورس . ومع استمرارها طوال العصر الفاطمى ، مع ذلك كانت هناك بعض الفترات التى شهدت فيها البلاد إسقاط لهذه الضرائب . فعندما وزر ابن عمار للخليفة الحاكم اسقط الرسوم الغير مقررة لابن نسطورس ورد الأمور إلى ما كانت عليه[١٩٤] ، كما قام الخليفة الحاكم بإسقاط المكوس والمؤن التى تؤخذ من المسافرين عن الغلال والأرز[١٩٥] ، وبدأ ذلك فى عام ٣٩٨هـ/١٠٠٧م ثم تلاه بإسقاط مكوس الساحل[١٩٦] ، فضلاً عن إصدار سجلاً بالمنع من تفتيش المسافرين وأن تخلل هذه السنوات إعادة المكوس التى ألغيت[١٩٧] ، وفى عام واحد يسقط الخمس ثم يعيده ، ولذلك ، فمهما قيل فى سياسة الحاكم وما قام به من إلغاء بعض الضرائب ، فقد ارتبطت بقتل برجوان والتخلص من وصايته ، أو أنه أراد من وراء ذلك تنفيذ سياسة إصلاحية ، بسبب نزعة التصوف أو رغبة فى التقرب من الناس بعد اتهامه بادعاء الألوهية[١٩٨] . ولذلك فسياسة الخليفة الحاكم كان يشوبها عدم الاستقرار .

ولما كانت سياسة الدولة المالية ترمى إلى فرض الضرائب ، فكان طبيعياً أن تقوم ست الملك ، التى أصبحت وصية على الخليفة الظاهر ، بإعادة المكوس إلى ما كانت عليه ، قبل إسقاطها[١٩٩] . لكن بعد وفاتها فى عام ٤١٥هـ / ١٠٢٤م أصدر الخليفة الظاهر أمراً بإسقاط جميع المكوس عن سائر أصناف الغلات الواردة إلى سواحل الفسطاط ، وهذا الإجراء ارتبط بالغلاء الذى وقع فى نفس العام[٢٠٠] . كما كان حرص الخليفة الآمر على الضرائب عند توليته للمأمون البطائحى ، فاشترط عليه بألا

---

[١٩٣] الخراج ، ص ص ١٤٢ - ١٤٣ .
[١٩٤] يحيى بن سعيد ، تاريخ ، ص ١٨٠ .
[١٩٥] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٩٣ .
[١٩٦] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٩٣ .
[١٩٧] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٨٧ .
[١٩٨] يحيى بن سعيد ، تاريخ ، ص ٢٢٢ .
[١٩٩] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٧٤ .
[٢٠٠] المسبحى ، أخبار ، ص ١٩٦ .

يجبى الأموال ، إلا بالقصر[٢٠١]، وهذا الأمر مرتبط بما عرف عن الآمر من إنه ظلم الناس وأخذ أموالهم[٢٠٢] . وما حدث فى وزارة رزيك بن الصالح طلائع من إسقاط رسوم الظلم على حد قول المقريزى[٢٠٣] ، على الرغم من أنه تولى الوزارة بعد أبيه الصالح ، الذى تولى الوزارة للخليفة الفائز ثم العاضد ٥٥٠-٥٥٦هـ/١١٥٤-١١٦١م، كان أشد الناس تطلعاً إلى ما فى أيدى الناس من أموال ، وباع الولايات[٢٠٤] ، وفرض على الولاة والقضاة والمحتسبين أموالاً مقررة ، وجعل مدة كل متول ستة أشهر وعرفت هذه الأموال باسم "البراطيل"[٢٠٥] ، مما أدى إلى ضرر الناس .

وهناك إشارات إلى أن المكوس ، قد ازدادت فى أخريات الدولة الفاطمية ، ولابد أن هذا الأمر ارتبط ببداية حالة الضعف التى ألمت بالبلاد خلال عصر المستنصر ، الذى اسلم البلاد لحالة سيئة ، فيذكر المقريزى : «ثم أعيدت الأموال الهلالية فى أثناء الدولة الفاطمية ، عندما ضعفت وصارت تعرف بالمكوس»[٢٠٦] وهذا ليس معناه أن المكوس فرضت مع نهاية الدولة ، فمن المحقق أنها عرفت معهم من البداية ، لكن الذى يفهم من هذا النص إنها زيدت فى العصر الفاطمى الثانى من حيث تنوعها ومقدارها وعددها[٢٠٧] ، لأن ضعف الدولة الفاطمية قد اقترن بهذه الفترة المتأخرة . ولهذا فإن كلمة "أعيدت" قد جاءت مرتبطة بما قام به أحمد بن طولون فى النص من إسقاط الأموال الهلالية .

وابن خلدون ، يلقى الضوء على هذا الأمر ويربط زيادة الجباية مع آخر الدولة بأسباب الترف ، وأن الدولة عندما يصيبها الهرم وتضعف عصبيتها عن جباية الأعمال ، فتثقل الجباية : «فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدراً معلوماً»[٢٠٨] وهو بالفعل يعطى أمثلة منها الدولة الفاطمية .

---

[٢٠١] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٤١ .

[٢٠٢] ابن تغرى بردى ، النجوم الزاهرة فى ملوك مصر والقاهرة ، القاهرة ١٩٣٣ ، جـ٥، ص ١٧٥ .

[٢٠٣] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٢٥٣ .

[٢٠٤] ابن ظافر ، أخبار ، ص ١١١ .

[٢٠٥] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

[٢٠٦] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

[٢٠٧] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ٣٤٢ .

[٢٠٨] المقدمة ، بيروت ، صفحات ، ٢٨٠ - ٢٨١ .

وإذا حاولنا أن نطبق هذا النص ، نجد أن زيادة رغبة الدولة فى الانفاق على الحفلات والمواكب والأسمطة[٢٠٩] وغيرها ، خاصة مع خلافة الآمر ، والتى اكتملت فيها الرسوم الفاطمية ، فكانت الدولة فى حاجة دائمة إلى الأموال ، فضلاً عن انقطاع موارد التجارة ، فلم تجد الدولة ، مخرجاً من الضائقة المالية غير الإسراف فى فرض الضرائب والمكوس[٢١٠] . وعلى ذلك لا نستبعد أن القائمة ، التى أوردها المقريزى[٢١١] ، ربما ترجع إلى هذه الفترة أو بعدها بقليل ، لا سيما أن الضرائب قد انخفضت خاصة المفروضة على التجارة الخارجية خلال هذه الفترة مما أدى إلى هبوط المتحصل بشكل عام[٢١٢] ، ويعد ما كان يؤخذ من التاجر ٣٥ دينار عن كل مائة دينار انخفضت إلى عشرين ، حتى وصل ارتفاع ثغر الإسكندرية عام ٥١٧هـ/١١٢٣م فى الشهر إلى خمسمائة دينار[٢١٣] ، وكذا بسبب اضطراب أحوال البلاد من جراء الصراع الدائر بين الوزراء العظام فيما بعد ، حتى وصل المتحصل منها مائة ألف دينار فى السنة[٢١٤] ، ومقارنة بما كان يجبى فى السابق فى تنيس والاشمونين وحدهما ووصل إلى مائتى ألف دينار فى السنة ، نجد أن السبب ربما يرجع أيضاً إلى تشجيع التجار الأجانب على المجئ إلى مصر ، فقامت الدولة بتخفيض الضرائب المقررة عليهم . وعلى أية حالة قد وصلت قيمة الضرائب مع صلاح الدين قبل إلغائها إلى ما يقرب من مليون دينار فى السنة[٢١٥] .

ومن خلال ما أوردناه يتضح أن المكوس كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على الرعية «حتى أنها خرجت فى التزيد عن الحد ودخلت الشبهة فى أموال الكثير من الناس بسببها»[٢١٦] . كما أنه بسبب زيادة الضرائب على الصناعة ، كانت أسعار الصناعات

---

(٢٠٩) والمواكب منها العظام فى أول العام - أول شهر رمضان - أيام الجمع من شهر رمضان - صلاة عيد الفطر والأضحى - تخليق المقياس - فتح الخليج . أما الأسمطة : سماط شهر رمضان - العيدين . انظر . القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٩٩ وما بعدها ؛ المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٧٠ وما بعدها .

(٢١٠) محمود اسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ٢٤١ .

(٢١١) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ ، وما بعدها .

(٢١٢) ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٢٦ .

(٢١٣) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٩٧ .

(٢١٤) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٩٧ .

(٢١٥) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٩٧ .

(٢١٦) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٦٦ .

المنتجة مرتفعة أيضاً ، ومع ذلك كان دخل الصناع منخفضاً[٢١٧] ، حتى أن العامل الماهر كان يكسب خمسة دراهم يومياً[٢١٨] ، وبخصوص الوضع الاقتصادى لمجموع العاملين ، فإن وثائق الجنيزة[٢١٩] تخالف الكتاب القدامى والمحدثين ، الذين وصفوا العصر الفاطمى بالازدهار ، فإذا كان هذا العصر يعتبر بداية العصر الذهبى للبرجوازية ، لكن العاملين كانوا أسوأ حالاً ، بسبب ارتفاع الضرائب . وهذا ليس فيه إنكاراً كاملاً للازدهار الاقتصادى ، الذى اتسم به العصر الفاطمى ، لكن الفاطميين استطاعوا أن يستفيدوا من كل الأوضاع المتاحة من سياسية واقتصادية ؛ فضلاً عن فرض الضرائب الباهظة مما كان له انعكاساً واضحاً على حالة الصناع ، أى أن هذا الازدهار لم يمس إلا الدولة برجالها والطبقة العليا من المجتمع .

وكان التلويح بإسقاط بعض المكوس أو بإلغائها نهائياً هدفاً سياسياً ، مثلماً حدث مع أهل الإسكندرية ، الذين رفضوا تسليم مدينتهم لشاور ، وسلموها لشيركوه ، الذى تركها لابن أخيه صلاح الدين ، فحاول شاور أن يساوم أهلها بأن يسلموه صلاح الدين مقابل أن يرفع عنهم الضرائب ، لاسيما المكوس ، ضريبة الأسواق البغيضة ويعطيهم الأخماس[٢٢٠] ، كما كان إلغاؤها على يد صلاح الدين عام ٥٦٦هـ/١١٧٠م[٢٢١] ، يهدف أيضاً إلى التقرب من المصريين .

وبذلك لم يستطع الفاطميون أن ينجزوا ما جاء فى أمان جوهر ، لكنهم على العكس من ذلك تجاوزوه ، فيما فرضوه من ضرائب خرجت عن حدود العدل ، حتى ما قرره من إبطال المكوس فى فترات متباينة ، لم يكن وفق سياسة مرسومة ، أرادوا من ورائها التخفيف عن كاهل الرعية ، لكنها كانت تأتى بعد فترات اضطراب الحكم ، ومحاولة منهم لاحتواء وكسب الرعية ، بل وبسبب هذه المسامحات ضعفت الجباية ومن ثم زيدت فى أواخر عهد الدولة . ولم يكن ما أعلنه جوهر فى أمانة من إسقاط

---

(٢١٧) انظر : Ashtor. Social and Economic History, p. 200.

(٢١٨) انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 97.

(٢١٩) انظر : Goitein, Med Soc, 1, p. 97.

(٢٢٠) النويرى ، نهاية الأرب ، جـ٢٨ ، ص ٣٣٧ .

(٢٢١) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ ، وما بعدها .

الرسوم الجائرة سوى هدفاً دعائياً من أهداف الفاطميين ، خاصة أن فرض المكوس كان ضرورة للفاطميين واستمراراً لما فرضوه فى بلاد المغرب من ضرائب[٢٢٢] .

وارتباطاً بسياستهم المالية ، لم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل أضافوا ضرائباً جديدة على الرعية مثل "النجوى" وهى ضريبة الدعوة ، التى يدفعها أتباع المذهب الاسماعيلى ، وهى ثلاثة دراهم وثلث ، وكان أغنياء الشيعة يدفعونها ثلاثة وثلاثين درهماً[٢٢٣] . وقد تبدو هذه الضريبة اختيارية ، لكنها حسب كتب الدعوة الاسماعيلية كانت إجبارية[٢٢٤] . كما كانت هناك «الفطرة» التى كانت تدفع فى عيد الفطر[٢٢٥] . ويرى البعض[٢٢٦] «إن هذه الضرائب المتعلقة بالمذهب لم تكن لها معنى ضرائب حقيقية ، إنما كانت أشبه بواجبات دينية أو مذهبية» وقد أصبحت هذه الضرائب بمضى الوقت كما تذكر المصادر[٢٢٧] : «صارت هذه الصدقات فرضاً واجباً على كل مؤمن العمل به ، ومن تركه كمن ترك فرضاً من فرائض الصلاة والصوم والحج والجهاد» وطالما كان هناك اهتمام بأمر الدعوة ونشر المذهب الاسماعيلى ، كان المتحصل منها الشيئ الكثير . وصحيح أن الحاكم أبطل أخذ هاتين الضريبتين عام ٤٠٠هـ/١٠١٠م لكنه سرعان ما أعادهما فى نفس العام أيضاً[٢٢٨] .

كما حوى أمان جوهر «وأن أجيركم فى المواريث على كتاب اللّه وسنة نبيه صلى اللّه عليه وسلم ، وأضع ما كان يؤخذ من تركات موتاكم لبيت المال من غير وصية فلا استحقاق لمصيرها لبيت المال» وهذا النص يطرح عدة أمور أولها ، الأخذ

---

[٢٢٢] النعمان ، المجالس والمسايرات ، بيروت ١٩٩٦ ، ص ص ٣٣٦ - ٣٣٧ . وعندما غادر الخليفة المعز حاضرة دولته فى المغرب متجهاً إلى مصر ، أخذ يوصى بلكين بن زيرى وقال له : "إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية" .

[٢٢٣] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٩١ .

[٢٢٤] النعمان ، الهمة فى آداب أتباع الأئمة ، تحقيق كامل حسين ، جـ١ ، ص ٧ .

[٢٢٥] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٩١ .

[٢٢٦] ماجد ، نظم الفاطميين ، جـ١ ، ص ١٢٠ .

[٢٢٧] السجلات المستنصرية ، تقديم وتحقيق عبد المنعم ماجد ، القاهرة ١٩٥٤ ، سجل رقم ٢٣ ، ص ٨٤ .

[٢٢٨] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٨٧ .

بقانون الوراثة الذى وضعه القاطميون وثانيها أن هذا النص يعد برهاناً غير مباشر على معارضة الفاطميين اعتباراً المواريث الحشرية كمصدر من دخل الدولة[٢٢٩] .

وقانون الوراثة لدى الفاطميين[٢٣٠] ، يقوم على أساس الرحم ولا يعول على التعصيب ، فهو يجيز للبنت إذا انفردت أن تأخذ الإرث جمعية بلا عصبة ولا بيت مال ، وكانوا يهدفون من وراء ذلك إلى إيجاد مبرراً لإثبات أحقية فاطمة الزهراء فى ميراث أبيها ، حتى يكون لهم الحق فى حكم العالم الإسلامى بدلاً من العباسيين . كما يوضح أيضاً ما كان سائداً قبل مجيئهم وهو أن من مات ولم يكن له من يرثه من عصبة أو ما يتبقى بعض إعطاء الأسهم يذهب إلى بيت المال ، وهذا الأمر لا غبار عليه ، إلا أنه من وجهة نظرهم غير مقبول . لكن ما كانت تأخذه الدولة الإخشيدية من التركات وكان معروفاً بـ «ضريبة الإرث» كانت ضريبة غير شرعية[٢٣١] بيد أنه فى خلافة الظاهر حصلت الدولة على ثلث تركة إحدى المتوفيات ، اللاتى تمت بالقرابة لجوهر ، بسبب أن جوهراً كان عبداً للسلطان[٢٣٢] .

ولذلك تم الفصل فى القضايا الخاصة بالمواريث مع الفاطميين تبعاً لمذهبهم ، رغم امتعاض القاضى السنى والشهود على ذلك[٢٣٣] . وأصبح بعد ذلك من الأمور الملزمة ، الأخذ بمذهبهم فى الميراث لجميع الرعية[٢٣٤] ، ومع الوزير بدر الجمالى تغير هذا الوضع ، فأقر نظاماً جديداً يقوم على : «أن كل من مات يعمل فى ميراثه على حكم مذهبه»[٢٣٥] ومن المحتمل أن هذا التغيير يرجع إلى حاجة الدولة إلى الأموال ، لأن هذا النظام سوف يزيد من أموال الدولة مما يتحصل من أموال الأيتام

---

[٢٢٩] انظر : Rabie, The Financial System, p. 127.

[٢٣٠] يرى الشيعة أنه لا يرث مع البنت أخ ولا أخت ولا عم ولا جد ولا ابن أخ ولا ابن عم ، ولا يرث مع الذكر ، كان أو أنثى إلا الزوج والزوجة والأبوان والجدات ولا يرث مع الأم إلا من يرث مع الولد . وخاطب القاضى جوهراً فى بنت وأخ وأنه قد حكم قديماً للبنت بالنصف والأخ بالباقى فقال : "ما أفعل ، فلما ألح عليه قال : يا قاضى هذه عداوة لفاطمة عليها السلام ، انظر . النعمان ، دعائم الإسلام ، ص ص ٣٧٩-٣٨٠ ، المقريزى ، المقفى ، جـ٣ ، ص ١٠٣ .

[٢٣١] أدم متز ، الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى ، نقله إلى العربية محمد عبد الهادى أبو ريدة ، بيروت ، ١٩٦٧ ، جـ١ ، ص ١٩٥ .

[٢٣٢] المسبحى ، أخبار ، ص ص ٥٤ - ٥٥ .

[٢٣٣] حسن ابراهيم ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ص ٣٣٠ - ٣٣١ .

[٢٣٤] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٨٩ .

[٢٣٥] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٨٩ .

وهو ربع العشر أو ضريبة التركات ، خاصة أنه كان يحاول أن يخرج الدولة من أزماتها الاقتصادية المتعاقبة ، على الرغم مما وصف به من كونه متشيعاً متعصباً ضد السنة[٢٣٦] . وربما تم إنشاء ديوان المواريث الحشرية فى عهده وأن كان الترجيح لإنشاء هذا الديوان لأبنه الأفضل ، فقد ذكر المؤرخون[٢٣٧] أنه أفرد مال المواريث .

كما اتبع الأفضل سياسة مغايرة لأبيه بخصوص المواريث ، فمنع من أخذ شيئاً من التركات وأمر بحفظها بمودع الحكم ، حتى إذا حضر من يطلبها وتأكد القاضى بأحقيته أطلقت لمستحقيها[٢٣٨] ، لكن مع الوزير المأمون البطائحى ، طرح هذا الموضوع للمناقشة من قبل الفقيه أبى بكر محمد الطرطوشى فيما يأخذه أمناء الحكم من أموال الأيتام ، وانتهى الأمر بإصدار عدة قرارات منها : أن يخلص لحرم ذوى التشبع الوارثات جميع موروثهن ، وأن الناس على اختلاف مذاهبهم يحمل ما يترك من موجوده على حكم مذهبه فى حياته والمشهور به اعتقاده إلى حين وفاته ، ويشترك معهم بيت مال المسلمين فى موجودهم ، فضلاً عن عدم أخذ ربع العشر من أموال الأيتام ، وعلى ذلك يعرض أمناء الحكم عنه من مال المواريث الحشرية لمن يموت وليس له وارثاً سواء حاضراً أو غائباً ، فموجوده إلى بيت المال ، وأن كان للمتوفى وارث غائب فلتحفظ تركته ، وإذا حضر وأثبت استحقاقه على الأوضاع الشرعية فليخرج الأمر بتسليمه ذلك[٢٣٩] .

وهذه القرارات عبارة عن صورة توفيقية بين ما كان موجوداً قبل الفاطميين وأثناء عصرهم ، كما أنه أتاح الحرية للمذاهب السنية ، وربما ذلك يرجع إلى أن القاضى الذى استعان به الوزير كان سنياً والمأمون البطائحى رغم تشيعه لدولة متمذهبة[٢٤٠] ، فكان ينشد الاستقرار والإصلاح ، أو أن المذهب الفاطمى مع العصر الثانى لم يعد يحفل به بالقدر الكافى .

---

(٢٣٦) ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ٥ ، ص ١٢٠ .
(٢٣٧) ابن ميسر ، أخبار ، ص ص ٨٣ - ٨٤ .
(٢٣٨) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٧٢ .
(٢٣٩) القلقشندى ، صبح ، جـ١٠ ، ص ١٦٦
(٢٤٠) المقريزى ، اتعاظ جـ٣ ، ص ٨٩ .

وأما بخصوص الزكاة ، التى تعد الحق الشرعى الوحيد فى مال المسلمين «وليس فى المال حق سواها ، سواء كانت ظاهرة كالزروع والثمار والمواشى أو الباطنة من ذهب وفضة وعروض تجارة»[٢٤١] فهى لا تأتى بأموال كثيرة ، لأنها ضريبة شرعية مقدرة ، كما أنها تصرف فى المصارف الشرعية ، وعلى ذلك لم نسمع عن وجود والى للصدقات ، ويذكر المقريزى[٢٤٢] ؛ بأنها تركت للناس يدفعونها إلى أربابها دونما تدخل من الدولة ، وأن صلاح الدين أول من جبى الزكاة بمصر ، لكن هناك إشارة تفيد بأن أموال الزكاة كانت تدفع إلى الأئمة أو إلى بيت مال الخليفة شأنها شأن النجاوى والفطرة[٢٤٣] . كما أنه مع الخليفة الآمر هناك إشارة إلى تعيين أحد رجال الدواوين على الزكاة إلى جانب ضرائب أخرى[٢٤٤] ، لكننا لا نستطيع أن نقف على كيفية توزيعها أو تولى بيت المال لهذا الأمر كما أن ورود جملة «بيت مال الخليفة» تعطى إيحاءاً بأنها أموال شخصية أو ربما ارتباط اسم الخليفة ببيت مال المسلمين يرجع إلى اعتبار شخص الأمام الفاطمى . صحيح أن المصادر غاصة بما كان يقوم به الخلفاء من توزيع الصدقات والأموال أثناء المواكب أو أثناء الخروج إلى المناظر المختلفة[٢٤٥] ، لكن ليس من المؤكد أنها كانت من أموال الزكاة لأنهم كانوا ينفقون فيها الكثير وكان الغرض منها هو كسب قلوب المصريين .

أما ما جاء فى شأن أهل الذمة فى أمان جوهر : «أجرى أهل الذمة على ما كانوا عليه» فمعلوماً أن سياسة الفاطميين تجاه الذميين اتسمت بالتسامح واطلاق الحريات الدينية والاقتصادية ، حتى وصل التسامح أقصاه مع الفاطميين ما لم نسمع عنه فى فترات أخرى سواء فى مصر أو غيرها من بلدان العالم الإسلامى ، لكن فى ذات الوقت بحيث لا يؤثر ذلك على سياسة الدولة المالية ، التى قامت بتحصيل الجزية المفروضة عل اليهود والنصارى والتى وعدوا أن تستمر كما هى فى العصر السابق مما يبين أنها لم تخرج عن الحد من وجهة نظر الفاطميين ، ومن خلال ما ذكرته

---

[٢٤١] الماوردى ، الأحكام السلطانية ، ص ١١٣ ، وما بعدها .

[٢٤٢] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٨ .

[٢٤٣] النعمان ، تأويل الدعائم ، تحقيق محمد حسن الأعظمى ، القاهرة ١٩٦٩ ، جـ٢ ، ص ص ٨٧ – ٩٠ ؛ السجلات المستنصرية ، سجل رقم ٢٣ ، ص ٨٤ ، سجل رقم ٣٦ ، ص ١٢٢ ، سجل رقم ٥٧ ، ص ١٨٨ .

[٢٤٤] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ص ١١٥ – ١١٦.

[٢٤٥] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٧٩ وما بعدها .

المصادر أثناء العصر الإخشيدي نستطيع أن نقف على قدر الجزية ، وهل سار الفاطميون على منوالها لنبرهن عن مدى وفاء الفاطميين بما أعلنوه ، أو أنهم قد خرجوا عند هذا الحد مع الذميين ، لتتسق بذلك سياستهم المالية التى التزموا بها ومارسوها ، فهناك إشارة من وثيقة بردية[٢٤٦] ، ترجع إلى عام ٣٣٠هـ/٩٤١م تتضمن إيصالاً ، باستلام جزية قدرها ثلث دينار وثلثا قيراط . كما سجل فى الديوان فى عام ٣٤٤هـ/ ٩٥٥-٩٥٦م أن أحد الأشخاص من الأشمونيين قد دفع أقل من دينار فى جزيته ، وفى وثيقة مؤرخة بعام ٤١٦هـ/١٠٢٥م أن أبو الياس بن مينا دفع ديناراً وثلثى قيراط ونصف قيراط فى الجزية عن عام ٤١٥هـ/١٠٢٤م[٢٤٧] . كما كان الرجل لا يستطيع أن يترك مدينته قبل أن يتم كل واجباته ، فتشير وثيقة إلى ما تعرض له أحد الذميين من الشرطة ، وكان عليه أن يدفع درهمين غرامة ، حتى اضطر إلى مغادرة المركب[٢٤٨] . كذلك يشير أبو صالح الأرمنى[٢٤٩] أن الجزية وصلت فى عهد الآمر عن كل نفس ديناراً وثلث وأحياناً دينارين . وفى وزارة رضوان بن ولخشى أقر فى عام ٥٣٢هـ/ ١١٣٧م الجزية . وهى تتفق مع ما ذكره المخزومى[٢٥٠] ، الذى عمل فى ديوان الفاطميين الأواخر فكان على الغنى أربعة دنانير وسدس والمتوسط ديناران وقيراطان ومن الفقير دينار واحد وثلث وربع وحبتان وابن مماتى[٢٥١] يذكر أيضاً نفس قيمة الجزية ، لكنه أضاف بأن كل جزية مضافاً إليها درهمان وربع عن رسم المشد والمستخدمين .

وهذه التقديرات تشير فى الغالب إلى نهاية العصر الفاطمى ، وما أشرنا إليه يخص الطبقة الدنيا من المجتمع . ويبدو أن غالبية أهل الذمة فى أواخر العصر الفاطمى كانوا من هذه الطبقة والغنى فيهم قليل[٢٥٢] ، ويبدو أنها كانت حالة المجتمع من مسلميه وذميه . ومع ذلك فحتى بالمقارنة بين ما أوردناه فيما يخص العصر الإخشيدي والفاطمى وإذا كان كلاهما يشير إلى الطبقات الدنيا ، لكن يظل هناك فارقاً بينهما وعلى

---

(٢٤٦) سيدة كاشف ، مصر فى عهد الأخشيديين ، ص ١٧٧ .

(٢٤١) انظر : Rabie, The Financial System, pp. 108 - 109.

(٢٤٩) انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 300.

(٢٤٩) كنائس وأديرة مصر ، تحقيق Evetts ، اكسفورد ١٨٦٤ ، ص ١٢ .

(٢٥٠) المنهاج ، ص ٣٥ .

(٢٥١) قوانين الدواوين ، ص ٣١٨ .

(٢٥٢) المخزومى ، المنهاج ، ص ٣٥

الرغم من أن الجزية حتى قبل الإخشيديين قد ريدت فى القرن الثالث الهجرى/التاسع الميلادى إلى نصف دينار ، فسبب ذلك الكثير من التذمر كما حدث فى تنيس عام ٢٠٠ هـ / ٨١٥م ، بينما مع بداية حكم الفاطميين بقليل زيدت إلى دينار أو نصف ومع ذلك، فلم يسبب هذا إلا تذمراً قليلاً[٢٥٣] . ويبدو أن الذميين قد نقص عددهم عن ذى قبل ، حتى كان يطلق على الجزية «الجوالى» وأنشأ لهم ديواناً خاصاً بهم[٢٥٤] .

ومما تقدم يتضح أن الفاطميين قد زادوا فى الجزية المقررة على الذميين . ومن المحتمل أن هذه الزيادة ارتبطت بقلة أعدادهم أو طبيعة الفترة التى حكم فيها الفاطميون ثم أن الزيادة التى حدثت فى أواخر أيامهم ترجع أيضاً إلى فقدان الدولة لبعض مواردها وبذلك تساير هذه الزيادة ما أسلفناه من زيادة المكوس فى أخريات عمر الدولة الفاطمية .

كما وعد جوهر أيضاً بتجويد السكة وصرفها على العيار المعمول به فى خلافتهم بالمغرب ومنع الغش فيها . ويبدو أن سوء الأحوال الاقتصادية فى أواخر العصر الإخشيدي قد أدت إلى تعطيل دار الضرب بها ، لذلك عندما جاء جوهر ، قام بضرب عملة جديدة وكانت العملة السارية عند مجيئهم ، الدينار الراضى والدينار الأبيض والدرهم الرباعى ، فقام جوهر بضرب الدينار المعزى عام ٣٥٨هـ/٩٦٩ م[٢٥٥] ، كما أدخل الفاطميون معهم الدينار المغربى ، الذى أصبح عملة سارية حتى عصر المستنصر[٢٥٦] أو حتى بعده .

ولم تقم الدولة الفاطمية بمنع العملة العباسية ، واكتفت بمنع العملة ذات الفئة القليلة مثل المثقال والقطع[٢٥٧]، لكن مع ذلك اتخذت بعض الإجراءات لمحاربتها ، فعمل جوهر عند ضربه للدينار المعزى على تثبيت قيمته إلى خمسة وعشرين درهماً ، بينما ثبت قيمة الدينار الراضى عند خمسة عشر درهماً والدينار الأبيض وصل إلى ستة

---

[٢٥٢] لويس ، القوى البحرية والتجارية فى حوض البحر المتوسط (٥٠٠هـ-١١٠٠م) ، ترجمة أحمد محمد عيسى ، القاهرة ، ص ٣٢٨ .

[٢٥٤] القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٩١ .

[٢٥٥] المقريزى ، المقفى ، جـ٣ ، ص ١٠٠ ؛ اتعاظ ، جـ١ ، ص ص ١١٥ - ١١٦ .

[٢٥٦] سفر نامه ، ص ١٢٥ .

[٢٥٧] المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٤ .

دراهم كما رفع المعاملة بالدنانير المتقية ، التى ترجع إلى عصر المتقى العباسى[٢٥٨] . وهذا التحديد لقيمة كل عملة تسبب فى ضرر الصيارفة ، لما لديهم من هذه الدنانير ، فقاموا بثورة ، إلا أن جوهراً هدد بحرق مكانهم[٢٥٩] . ومع الخليفة المعز قام يعقوب ابن كلس وعسلوج بن الحسن بجباية الخراج وامتنعا عن أخذ الخراج إلا بالدينار المعزى ، مما كان له أثر فى انحطاط قيمة الدينار الراضى بمقدار الربع[٢٦٠] ، وإن كان من الثابت أنه كان أكثر وزناً وأشد نقاوة[٢٦١] ، وهذا الإجراء قد أدى إلى سحب العملة الجيدة وشرائها بأقل من قيمتها الحقيقية ، مما عاد على الدولة بالربح وإلى سيادة العملة الفاطمية .

لكن من الملاحظ أن قيمة الدينار المعزى خلال العصر الفاطمى قد تراوحت بين ٤،٣٠٠إلى ٤جرامات من عصر المعز حتى عصر المستنصر ، وارتفع خلال عصر المستنصر الطويل وسجل أعلى ارتفاع له عام ٤٨٢هـ/١٠٩٨م إلى ٤،٥٠٠ جرام ، والدنانير الفاطمية المضروبة فى مصر فيما بين عام ٣٥٨-٤٨٧هـ/ ٩٦٩-١٠٩٤م تتسم فى مجملها بارتفاع العيار[٢٦٢] . ومما يدل على حالة الاستقرار النسبى وصول وزن الدينار فى عام ٥٠٩هـ/١١١٥م إلى ٤،٥٠٠جرام ، كما أنه بسبب جهود الوزير المأمون البطائحى وإنشائه لأول دار ضرب بالقاهرة عام ٥١٦هـ/١١٢٢م بلغ الدينار نسبة عالية من النقاء[٢٦٣]، حتى صار الدينار المصرى يمثل أعلى عيار فى جميع ما يضرب لجميع الأمصار ، لكن من اللافت للنظر أن الدينار الفاطمى وصل مع

---

(٢٥٨) المقريزى ، المقفى ، جـ٣ ، ص ١٠٧ .

(٢٥٩) المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١٣٢ .

(٢٦٠) المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٦ .

(٢٦١) الكرملى ، النقود العربية وعلم النميات ، القاهرة ١٩٣٩ ، ص ٨٥ .

(٢٦٢) مايسة محمد داود ، المسكوكات الفاطمية ، القاهرة ١٩٩١ ، ص ص ٣٧٧ ، ٤٢٥ - ٤٢٦ ؛ أحمد السيد الصاوى ، المجاعات وتأثيرها على النواحى المالية والحضارية زمن الفاطميين ، دراسة أثرية حضارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآثار - جامعة القاهرة ١٩٨٥ ، ص ٣٣٣ . انظر :
La Voix, Catalogue des Monnaies Musulmanes de la Bibliothéque National, Paris 1896, p. 88, 89, 163.

(٢٦٣) ابن المأمون ، أخبار مصر ، حققها ايمن فؤاد سيد ، القاهرة ١٩٨٣ ، ص ٣٨ ؛ المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٤٤٥ .

خلافة العاضد عام ٥٦٤هـ/١١٦٩م إلى ٤،٦٣٠ جرام[٢٦٤] ، على الرغم من سوء الأحوال السياسية للبلاد ، التي تأثرت بها الأحوال الاقتصادية بالتبعية .

كما تم صرف الدراهم فى خلافة الحاكم بأمر اللّه ورفع من سعر الفضة فى مواجهة الدينار وأصبحت مصر تعتمد فى نقدها على قاعدة المعدنين ، حيث تقرر أمر الدراهم الجدد على ثمانية عشر درهماً للدينار ، وعرف منها الدراهم القطع والمزايدة ، ويشير المقريزى إلى أن طرح هذه الدراهم أحدث أثراً سيئاً ، تزامن مع قصور مياه النيل ، ثم ارتفعت الأسعار ووقفت الأحوال في الصرف فى الدراهم المتداولة ، حتى وصل صرف الدينار إلى ستة وعشرين درهماً ، ثم تزايد حتى وصل فى عام ٣٩٧ هـ/١٠٠٧م إلى كل أربعة وثلاثين درهماً بدينار مما أدى إلى ارتفاع السعر واضطربت أحوال الناس ، فقامت الدولة بإنزال عشرين صندوقاً من بيت المال مملوءة دراهم فرقت على الصيارفة ، كما نودى فى الناس بالمنع من المعاملة بالدراهم القطع والمزايدة وأن يحملوا ما بأيديهم إلى دار الضرب ، وهذا الأمر أضر بالناس ، لأنهم كانوا يدفعون فى الدرهم الواحد من الدراهم الجدد أربعة دراهم من القطع أو المزايدة[٢٦٥].

وبذلك ، كان وفاء الفاطميين فيما وعدوا به المصريين بشأن تجويد العملة مرتبطاً بعدة عوامل منها : رغبة الفاطميين فى أن تكون لهم السيادة المالية من خلال إصدار عملة جديدة تحمل اسمهم وتشير إلى مذهبهم ، حتى تحقق لهم هدفاً سياسياً طالما سعوا إليه ، كذلك توفر الذهب ، فكان الفاطميون شأنهم شأن من حكم الشمال الافريقى مسيطرين على ذهب السودان ، حتى أن جوهرا عندما جاء إلى مصر كان محملاً بصناديق الذهب[٢٦٦] ، وفى مصر تم لهم استغلال الذهب الموجود فى الجنوب ، لاسيما

---

[٢٦٤] انظر : La Voix, Catalogue, p. 169.

[٢٦٥] المقريزى ، إغاثة ، ص ٦٥ ، الدراهم القطع دراهم غير كاملة لذهاب جزء منها بسبب القطع ، وكانت تلك الدراهم تقل فى معاملات الأفراد حسب الوزن ، غير أن الحكومات كانت ترفض التعامل بها وتسمى الدراهم الغلة ، أما الدراهم المزايدة ، فهى التى كانت تزيد عن الدراهم الجيدة في الحجم وليس فى الوزن ، انظر : المقريزى ، إغاثة ، ص ٦٤ هامش ٣ ، ص ص ١٤ – ١٥ ؛ أحمد الصاوى ، المجاعات ، ص ٣٢٨ .

[٢٦٦] ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ٤ ، ص ٢٨٨ .

فى العلاقى[٢٦٧] ، فضلاً عن المكوس التى قاموا بتحصيلها ، والتى أثقلت كاهل الناس ، سواء من أهل البلاد أو من الوافدين عليها فى طريق الحج والتجارة إلى جانب ما صاحب المجاعات من شيوع ظاهرة الاكتناز للاستفادة من قيمة الدنانير بعد انتهاء المجاعات ، حتى أن الشدة المستنصرية وغيرها من الأزمات لم تؤثر كثيراً فى وزن الدينار الفاطمى[٢٦٨] ، فكل ذلك قد وفر لهم حصيلة من الذهب وقاعدة نقدية استطاعوا من خلالها أن يقوموا بإصلاح العملة وتجويدها وأن كان ما قاموا به أدى إلى اضطراب أحوال الناس الاقتصادية وأوقع الضرر بهم كما أسلفنا .

أما الرباع السلطانية ، فقد جاء بصددها : «لا بأس باستئجار الدور والارضين ، فيما يحل ، ولا يحل الفصل فى الدور والحوانيت وأشباه ذلك ، ومن أكترى مشاهرة على أنه أن سكن يوماً لزمه الشهر» وكذلك ما شمله أمان جوهر بخصوص «الرباع» والفرق هنا يتضح، فيما تقوم الدولة بتأجيره وحرصها على الحصول على الإيجار كاملاً ، أما كلمة الرباع الثانية فهى تتعلق بما يملكه المصريون من آدر وحمامات وحوانيت وغيرها ، ويطلق على ما يتحصل منها «المال الهلالى» لذلك فهناك من يربط بينها هى والزكاة والجوالى والمواريث وبين المكوس[٢٦٩] ، من حيث جبايتهم حسب الشهور الهلالية ، لكن هناك اختلاف بينهما ؛ لأن ما يؤخذ من الزكاة والجوالى يعتبر أموالاً شرعية ، أما المكوس على عكس ذلك بينما الرباع السلطانية ما يؤخذ منها يعتبر إيجاراً ويستخرج مشاهرة ، لكن ينظم حسابها بالحول .

وكانت الرباع السلطانية مما يملكه الخليفة من الآدر والحمامات والحوانيت والمعاصر والطواحين والقياسر وغيرها لا يمكن حصرها فكان للخليفة المستنصر يملك فى القاهرة وحدها ثمانية آلاف بيت معدة للإيجار وعشرين ألف دكان يؤجر الواحد ما بين دينارين وعشرة دنانير فى الشهر[٢٧٠] ، ولكثرة ما يملكه الخليفة كان هناك مسئولاً عن هذه الرباع يسمى «متولى الرباع» يقوم بالإشراف عليها وحمايتها واستخراج مالها من السكان مستخرجاً غاية الاستطاعة والإمكان[٢٧١] .

---

(٢٦٧) الأدريسى ، نزهة المشتاق فى اختراق الآفاق ، ١٩٨٩ ، ص ٣٢ .
(٢٦٨) أحمد الصاوى ، المجاعات ، ص ص ٣٢٠ ، ٣٣٣ .
(٢٦٩) المخزومى ، المنهاج ، ص ٣٤ .
(٢٧٠) سفرنامه ، ص ١٠٤ .
(٢٧١) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ١٠ ، ص ص ٤٤٩ - ٤٥٠

ومع ذلك فقد أتاحت الدولة الملكية الخاصة ، لكن بضوابط أيضاً : «ليس لأحد أن يملك عقاراً أو بيتاً غير المنازل ، وما يكون قد بناه الفرد لنفسه»[٢٧٢] وعلى ذلك يقوم أصحاب المنازل بتأجيرها لمن يريد ، وناصر خسرو عندما أتى إلى مصر أجر منزلاً فى الفسطاط بخمسة عشر ديناراً فى الشهر[٢٧٣] ، كما قام أحد التجار فى عام ٤٩٦هـ/١١٠٢م بتأجير جزء من منزل فى القاهرة مقابل ثلاثمائة دينار فى الشهر لتقيم فيه أسرته[٢٧٤] ، كما كانت النساء فى هذا العصر مغرمات بالملكية العقارية ، خاصة المنازل ، كما تجاوزت ملكياتهن إلى الدكاكين ومطاحن الدقيق[٢٧٥] .

وهناك شكل آخر تتضح فيه الملكية الخاصة يتمثل فى الأحباس[٢٧٦] من رباع وقياسر أو غيرها ، والتى يقوم أصحابها بحبسها على جهة ما . ومع مجئ الفاطميين إلى مصر بطل تحبيس البلاد ، وصار قاضى القضاة يتولى أمر الأحباس من الرباع ، كما أصبح للأحباس ديواناً مفرداً ، وأمر المعز عام ٣٦٣هـ/٩٧٤م بحمل مال الأحباس إلى بيت المال ، كما طولب أصحاب الأحباس بالوثائق لإثبات أحقيتهم فيما يرتفع منها[٢٧٧] ، وكانت تلك خطوة من الفاطميين سيطروا من خلالها على مال الأحباس من ناحية ، كما تسنى لهم الحصول على مورد ثابت ينفقون منه على المساجد فى مصر ، ولذلك أمر الخليفة الحاكم بأمر اللّه بحصر المساجد سواء التى ليس لها وقفاً ، أو التى لا يكفيها ريع ما يخرج مما هو مقرر لها ، وخصص لكل مسجد أثنى عشر درهماً فى الشهر[٢٧٨] .

وعلى الرغم من شيوع ظاهرة الأحباس فى العصر الفاطمى ، لكن لم تصلنا وثائق كثيرة بشأنها ، اللّهم إلا ما حبسه الخليفة الحاكم بأمر اللّه عام ٤٠٤هـ/١٠١٣م من قياسر وأملاك على الجامع الحاكمى والحجة التى ترجع إلى أواخر العصر

---

[٢٧٢] ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٠٤ .

[٢٧٣] ناصر خسرو ، سفرنامه ، ص ١٠٤ .

[٢٧٤] انظر : Goitein, From the Mediterranean to India, Documents on the trade to India, South Arabia, and East Africa from the Eleventh and twelfth centuries, Speculum, xxxix, 1954, p. 191.

[٢٧٥] انظر : Ashtor, Histoire des prix et des salaries dans I'orient médiéval, Paris 1969, p. 184; Goitein, Med. Soc, 111, pp. 189, 327.

[٢٧٦] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٩٥ ، اتعاظ ، جـ١ ، ١٤٨ .

[٢٧٧] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٩٥ .

[٢٧٨] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٩٥ .

الفاطمي ، وهى حجة وقف الصالح طلائع بن رزيك[٢٧٩] ، الذى أوقف فى بداية عام ٥٥٤هـ/١١٥٩م بعض الرباع وغيرهاعلى الأشراف المقيمين فى القاهرة والفسطاط وكذلك على اشراف المدينة ، وعلى ما يبدو أن الحبس الخيرى كان أكثر ثباتاً من الحبس الأهلى ، بحيث أن الدولة لم تستطع أن تتدخل أو تحل أو تبطل ما تم حبسه ، طالما كان يقوم على توفير الأموال لصيانة المساجد والمشاهد ، أما الوقف الأهلى ، فقد تأثر إلى حد كبير بالتغيرات السياسية ، إذ كان هذا الحبس يرتبط بكبار رجال الدولة[٢٨٠] ، لكن من المتوقع لو أنه كان هناك حبساً أهلياً للرعية ، ربما كان لا يتعرض لهذا الأمر ، ولا تكون السياسة عامل من عوامل حله .

ونظراً لما أسلفناه من ضرائب فرضتها الدولة على كافة أوجه النشاط الاقتصادى أو الإيجارات المقررة على أملاكها ، كان لابد أن تكون جباية هذه الأموال بشكل يضمن للدولة القدرة على تحصيلها ، مع بقاء الضوابط التى وضعتها ووجود العاشر أو الماكس فى الموانى والمدن فى كافة أنحاء مصر ، لكن كان هناك أيضاً نظام الضمان ، اذى يتعهد من خلاله الضامن أن يدفع مبلغاً من الماء سنوياً للدولة عن قيمة الضرائب المفروضة على جهة ما ، ولما كان المبلغ الذى يقوم بدفعه أقل من المتحصل ، كانت هناك الفائدة وكان العسف أيضاً .

وبدأ هذا النظام مع خلافة المعز ، إذ قام القاضى أبو طاهر الذهلى بضمان الأحباس بمبلغ ألف ألف وخمسمائة درهم[٢٨١] ، وفى عهد العزيز قام جماعة من كبار رجال الدولة بضمان أوجه الأموال المختلفة ، حيث ضمن على بن عمر بن العداس

---

[٢٧٩] المقريزى ، الخطط ، جـ٢، ص ص ٢٧٧ ، ٢٩٤ . أوقف الصالح طلائع بن رزيك ناحية بلقس ونصف بركة الحبش . سجلات المحكمة ، صندوق ١ ، وثيقة رقم ١ .

[٢٨٠] حبس أمير الجيوش على ذريته أثناء وزارته ، فكان فى البر الشرقى بهتين والاميرية والمنية وفى الغربى سفط ونهيا ووسيم ناحية الجيزة ، وظل بأيدى الورثة ، حتى وزارة المأمون البطائحى ، فلما توفى الخليفة الآمر واستولى أبو على الأفضل على الوزارة ٥٢٤هـ/١١٣٠م أعاد الجميع إلى الملاك لكون نصيبه فى ذلك الأوفر ، وبعد قتله أعيدت الأملاك إلى قبضة الدولة فى خلافة الحافظ بعد أن حلت هذه الأحباس ، لولا تدخل أحد غلمان الأفضل بأبقائها ، ولما انقرض عقب أمير الجيوش ولم يبق سوى امرأة أفتى الفقهاء ببطلان الحبس ، فصار ماله يحمل إلى بيت المال . المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١١٠ .

[٢٨١] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٩٥ .

مال الدولة والنفقات عام ٣٨١هـ/٩٩١م[٢٨٢] ، وتكرر الأمر فى خلافة الحاكم بأمر اللّه عندما عين الأخوين الحسن وعبد الرحمن عام ٤٠٥هـ/١٠١٤م فى الوساطة بعد أن ضمنا أموال الدولة وأجراءها على رسومها[٢٨٣] . كما كانت الرباع السلطانية تخضع أيضاً لهذا النظام سواء ضمناً لوجوه أموال الدولة أو منفردة[٢٨٤] ، وعلى ما يبدو أن هذا النظام الجامع للأموال ، كان فى البداية مع كبار رجال الدولة ، ثم أصبح بمضى الوقت منفرداً لكل باب من أبواب مالية مصر .التى اتسعت .

لكن هذا النظام كان يشوبه بعض الظلم والعسف كما أسلفنا سواء من قبل الديوان نفسه أو من القائمين عليه بين المدفوع للدولة والمتحصل من الرعية ، وقد ظهر هذا جلياً فى وزارة المأمون البطائحى ، من قيام الديوان بقبول الزيادات وفسخ عقود الضمان وأخذها ممن تعب فى تحصيلها ونقلها إلى من يتعهد ببذل زيادة فى قيمتها ، ولذلك أصدر المأمون منشوراً عام ٥١٦هـ/١١٢٢م[٢٨٥] يتضمن كافة الإجراءات ، التى من شأنها أن تبين مواضع الخلل ، وقرئ بالجامع الأزهر وجامع عمرو ، بإنكار ذلك ومنعه ، كما أعفى كافة الضمناء والمعاملين من قبول الزيادة فيما يتصرفون فيه ، ما داموا قائمين بأقساطهم ، واشترط على الضمناء الامتثال لما جاء فى هذا المنشور ، كما حذرهم بعد ثبوت قيمته فى ديوانى المجلس والخاص من تجاوزه ، وإذا أصر أحد على المغالطة فسخ عقده . كذلك ألزم أرباب الدواوين والمتصرفين والمستخدمين بالعمل بهذا المنشور .

وهذا يبين أن ما حدث فى وزارة المأمون البطائحى من اختلال فى نظام الضمان ، لم يكن وليد ساعته ، لكنه يعبر عن استمرار الخلل خلال فترة طويلة قد وصلت قمتها معه ، أو أنه بحكم رغبته فى الإصلاح ، استطاع أن يوقف استمرار الظلم والعسف ، وبالنسبة للضمناء ، الذين كان يرهقهم الديوان بطلب الزيادة ، ولا يستطيعون الوفاء بما عليهم ، فكثرت البقايا والمتأخرات ، لذلك أمر المأمون البطائحى

---

[٢٨٢] ابن الصيرفى ، الإشارة إلى من نال الوزارة ، القاهرة ، ١٩٢٤ ، ص ٢٤ .

[٢٨٣] ابن الصيرفى ، الإشارة ، ص ٣٠ .

[٢٨٤] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٤ ؛ كان الموفق الدمياطى بن قادوس ضامن الثغور كتنيس ودمياط ويعد وفاته عام ٥١٠هـ/١١١٦م تولى ابنه ضمانة الثغور بعده ، انظر : المقفى ، جـ ٢ ، ص ٩٦ .

[٢٨٥] ابن المأمون ، أخبار ، ص ص ٢٩ – ٣١ ؛ المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٨١ .

فى عام ٥١٥هـ/١١٢١م بكتابة سجل يتضمن المسامحة مما عليهم . نظراً لوجود البقايا لدى الضمناء والمتصرفين وهدف من وراء ذلك إلى شئ مهم ليس فقط رفع الظلم الواقع على هؤلاء الضامنين من الديوان ، لكن أيضاً إلى منع التعسف الذى نال الرعية ، لكن بشكل ضمنى فجاء فى سجل المسامحة[٢٨٦] : «إنما بما تضمنه هذا السجل من المسامحة قصداً فى استخلاص من طالبت غفلته وخربت ذمته وإنقاذ عامل أجحف من الديوان» .

ومن الواضح أن هذه المسامحة ، كانت الأولى من نوعها ، فقد ذكر فى السجل أيضاً «كان ذلك من جميل الأحدوثة التى لم نسبق إليها ولا شاركنا ملك فيها»[٢٨٧] وشمل هذا السجل عدد ومبلغ ما سومح به من العين والغلة . كذلك أصدر الخليفة الآمر فى عام ٥١٧هـ/١١٢٣م منشوراً بمسامحة كافة سكان الرباع السلطانية بالقاهرة والفسطاط ، بأجرة شهر رمضان ، وكان طبيعياً أن يقابل ذلك بالدعاء للآمر ، ومن الأمور النادرة ، أن تكون المسامحة فى بعض الأحيان بسبب نقص العائد وعدم قدرة الضامن على التسديد[٢٨٨] ، وحدث ذلك فى وزارة رضوان بن ولخشى عام ٥٣٠هـ/ ١١٣٦م ، عندما سومح هبة اللّه بن عبد المحسن الشاعر ، الذى انكسر مال فى ضمانه[٢٨٩] .

وعن مدى التزام الفاطميين بما ورد فى كتب الدعوى عن النهى عن الحكرة ، إذا عز الطعام وعن التسعير ، فهذا يجرنا إلى الحديث عن احتكار الغلات وعن سياسة التسعير ومدى ممارسة الفاطميين لها ، فضلاً عن ذلك ، فهو يفرض علينا تجاوزه إلى دراسة مدى ممارسة الدولة للسياسة الاحتكارية بشكل عام . باعتبار أن منظومة الاحتكار إن وجدت ، فلابد أن تنسحب على السلع والموارد الأخرى .

ولمصر ظروف اقتصادية مرتبطة بقصور مياه النيل أو زيادته عن الحد المطلوب مما ينجم عنه الغلاء ، وهذا الحد يتراوح ما بين ستة عشر وثمانية عشر ذراعاً وتكون معه الزراعة مستقرة فإذا قصر النيل أو زاد ، أضر بأحوال البلاد

---

(٢٨٦) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .
(٢٨٧) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .
(٢٨٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٦٦ .
(٢٨٩) ابن ميسر ، أخبار ، ص ١٢٩ .

الاقتصادية ، حيث تتعدم الزراعة وتقل الأقوات ، وترتفع الأسعار ، ولذلك من يتحرى أسباب المجاعات فى مصر يجد النيل يكاد أن يكون القاسم المشترك فى هذه المجاعات ، بالإضافة إلى الحكام واختلال أحوال البلاد أو استيلاء الأمراء على الدولة وكذا وقوع الفتن ، وإجمالاً سوء تدبير الحكام[٢٩٠] .

وهذا الأمر قد واجه جوهراً عندما فتح مصر للفاطميين ، حيث كانت البلاد تعانى من المجاعات منذ أواخر أيام كافور الإخشيدي واستمرت حتى مجيئه[٢٩١] ، فاتخذ جوهر من الإجراءات التى استطاع بها أن يقضى علىهذه المجاعة ، وأن ظل خطرها فترة ، ومنها ، أنه جمع سماسرة الغلات وأنشأ مخزناً عاماً للحبوب لا يشترى إلا منه ويشرف عليه المحتسب ، وجلد بعض أصحاب المطاحن ممن لم يمتثل لأوامره[٢٩٢] . وبذلك منع من احتكار التجار للغلات ، خاصة أنه أتى ببعض السفن المحملة بالحبوب من المغرب[٢٩٣] .

وقد توالت المجاعات فى مصر الفاطمية وارتفعت الأسعار بشكل ملحوظ واتخذت الدولة خلالها من الإجراءات ما استطاعت معها فى الغالب أن تقضى عليها ، لكن من الملاحظ أن هناك أمراً قد تواتر خلال المجاعات من خلافة الحاكم إلى الفائز ، وهو لجوء الدولة إلى تحديد سعر الغلة ، ففى مجاعة عام ٣٨٧هـ/٩٩٧م أمر الحاكم بأن يكون كل أثنى عشر رطلاً من الخبز بدرهم ، كما أصدر أوامره أيضاً بالنظر فى الأسعار ، ثم تم جمع خزان الغلال والطحانين والخبازين وحدد سعر القمح ، كل تليس بدينار إلا قيراط ، والشعير عشر ويبات بدينار ، وسعر سائر الحبوب والمبيعات ، وكبست عدة حواصل للقمح وفرق ما فيها على الطحانين بالسعر المحدد[٢٩٤] . وكذلك فى مجاعة ٣٩٨هـ/١٠٠٨م حيث قصر مياه النيل ، وخير أرباب الغلات فى أن يبيعوا بالسعر الذى يقرره ، بما فيه الفائدة المحتملة لهم ، وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ، ولا يمكنهم من بيع شيئ منها إلى حين دخول الغلة الجديدة ، فاضطروا إلى

---

[٢٩٠] المقريزى ، إغاثة ، ص ٢٤ .
[٢٩١] المقريزى ، إغاثة ، ص ١٢ .
[٢٩٢] المقريزى ، إغاثة ، ص ص ١٣ – ١٤ .
[٢٩٣] ماجد ، ظهور ، خلافة الفاطميين وسقوطها فى مصر ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٣٦٢ .
[٢٩٤] المقريزى ، إغاثة ، ص ١٦ .

الاستجابة إلى ما حدده من سعر[٢٩٥] . كما أن السجل الذى أصدره الخليفة الظاهر عام ٤١٥هـ/١٠٢٤م ، تضمن أيضاً : «ان يبيع الناس كما يؤثرون بما أطعم اللّه بغير تسعير»[٢٩٦] .

وفى عصر المستنصر ، الذى حدثت فيه مجاعات متوالية ، واستمرت لعدة سنوات وبلغت ذروتها عام ٤٦٢هـ/١٠٦٩م وعرفت بـ «الشدة العظمى»[٢٩٧] ، فقام الوزير اليازورى خلال المجاعة التى وقعت عام ٤٤٧هـ/١٠٥٥م بمطالبة الفلاحين ببيع غلاتهم قبل حصادها ، كما قرر ثمن التليس ثلاثة دنانير ، بعد أن كان ثمانية دنانير[٢٩٨] ، وفى خلافة الآمر ارتفع سعر القمح حتى بيع مائة أردب بمائة وثلاثين ديناراً ، فقام الوزير المأمون البطائحى ، بالختم على مخازن الغلات ، وكرر ما فعله الخليفة الحاكم بين الختم على الغلات أو البيع بالسعر المحدد ، الذى تحدده الدولة ، وهو مائة أردب بثلاثين ديناراً[٢٩٩] . أى أنه قام بتسعير القمح للتجار أو السماسرة ، كما أمر ببيع جزء من غلات الديوان للطحانين بالسعر الذى حدده السوق .

وإذا كان ما قام به الفاطميون من التدخل فى تحديد أسعار الغلال ، لا سيما القمح ، الذى يعتبر واحداً من السلع الحيوية واليومية ، فهذا يتعارض مع ما عرضوه فى كتب الفقه الخاصة بهم والتى تبين رفضهم لسياسة التسعير ، لكن مثل هذه الإجراءات التى أسلفناها ، كانت الدولة مدفوعة إليها بغرض التقليل من حدة الغلاء ومحاربة احتكار التجار ، كما أنها حينما تدخلت لتحديد الأسعار كانت تقوم بتخفيضها إلى معدل أقل من السعر الجارى آنذاك ، محاولة منها فى تخطى الأزمة ، ومن المحتمل أن هذا الإجراء يتفق مع غالبية فقهاء السنة بخصوص التسعير ، فهم لا يعارضونه لما له من نفع للناس ، فيرى الأمام أبو حنيفة «لا ينبغى للسلطان أن يسعر

---

[٢٩٥] المقريزى ، إغاثة ، ص ١٨ .
[٢٩٦] المسبحى ، أخبار ، ص ١٩٦ .
[٢٩٧] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٣٥ ، حدثت المجاعات فى عام ٤٤٤هـ/١٠٥٢م و ٤٤٧ هـ/١٠٥٥م ، ثم ٤٥٧ – ٤٦٤هـ/١٠٦٤ – ١٠٧١م .
[٢٩٨] المقريزى ، إغاثة ، ص ٢١ ، والتلبس ، والتليسة أيضاً وعاء يسوى من الخوص ، شبه قفة ، أنظر . أبن منظور ، لسان العرب ، بيروت ، جـ١ ، ص ٤٣٩ .
[٢٩٩] المقريزى ، إغاثة ، ص ٢١ .

على الناس ، إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة» أما الأمام الشافعى فيرى «جواز التسعير للناس ، إذا كان بالناس حاجة»[٣٠٠] .

وبذلك يكون الفاطميون مضطرين للتسعير فى وقت الأزمات ، فهل هذا السعر الذى تحدده الدولة يظل بعد انفراج الأزمة ، ويكون هو المعمول به من قبل الدولة ، وحين تتوالى الأزمات ، ترتفع الأسعار ، فتتدخل الدولة لتثبيتها إلى ما كانت عليه ؟ هناك إشارة لناصر خسرو[٣٠١] ، الذى زار مصر أثناء خلافة المستنصر : «بأن تجار مصر يصدقون فى كل ما يبيعون ، وإذا كذب أحدهم على مشتر ، فإنه يوضع على على جمل ويعطى جرساً بيده ، ويطوف به فى المدينة ، وهو يدق الجرس وينادى قائلاً : قد كذبت وها أنا أعاقب» وهذا يبين أن التجار كانوا يبيعون بأسعار محددة ، من قبل الدولة وإذا خالفوها ، عوقبوا مما يدل على أن الفاطميين كانوا يتبعون سياسة التسعير بشكل عام ، بدليل وجود العرفاء ، وقيام المحتسب بمراقبة الأسواق ، كأحد اختصاصاته المنوط بها ، ومنها مراقبة الأسعار[٣٠٢]. صحيح أن هذا الإجراء يحمى الرعية من جشع التجار ، لكن يظل هذا الأمر متعارضاً مع ما ذكره الفاطميون عن التسعير ويبين أنه كان منفذاً ، فمثلاً كان هناك تحديداً لأسعار السوق عند ورود السلع الخاصة بتجارة العبور ، أو قبل رحيل القوافل وإرسال السفن[٣٠٣] .

وفيما يخص احتكار الغلات ، فهذا الأمر شائكاً ، إلى حد لا يمكن الدارس من الوقوف على حقيقته ، فقيام الفاطميين أثناء المجاعات بالضرب على أيدى التجار المحتكرين وتأديبهم ومحاربة الاحتكار بالختم على مخازنهم وإلزامهم بسعر محدد ، قد وضع حدا لاحتكار التجار ، أما فيما يتعلق بالفاطميين أنفسهم ، فهل احتكروا الغلات ؟ هناك إشارات غير مباشرة أثناء المجاعات منها : «وقبض على ما بالساحل من

---

(٣٠٠) ابن تيمية ، الحسبة ومسئولية الحكام ، تحقيق صلاح عزام ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٢٩ .

(٣٠١) سفرنامه ، ص ١٢٠ .

(٣٠٢) ودور المحتسب الاقتصادى يظهر فى ذهابه إلى الأسواق وتفتيشه على بضائع التجار من حيث الجودة والرداءة ومنعه لهم من الغش والتطفيف فى الكيل والميزان وإلزامهم البيع والشراء بالسعر المحدد والتفتيش على عيار الصنج والمكاييل والموازين للتأكد من سلامتها وصلاحيتها ، أنظر ، سهام مصطفى أبو زيد ، الحسبة فى مصر الإسلامية من الفتح العربى حتى نهاية العصر المملوكى ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ص ١٦٥ – ١٦٦ .

(٣٠٣) انظر : Goitein , Med. Soc., 1, p. 218.

الغلال»[٣٠٤] وأيضا · «وحمل الغلال من النواحى إلى المخازن السلطانية بمصر»[٣٠٥] .

وإذا كانت رغبة الدولة فى جمع الغلال ، ربما محاولة منها لوضع حداً لاحتكار التجار من ناحية ، وحل الأزمة من ناحية أخرى ، خاصة أن النهى عن الاحتكار يتفق وحديث الرسول صلى اللّه عليه وسلم قال : «لا يحتكر إلا خاطئ»[٣٠٦] ، لكن الفاطميين أقاموا المتجر[٣٠٧] ، الذى كان فى الأصل لخزن الغلال ، فضلاً عن الأهراء[٣٠٨] ، التى كان يأتى إليها المتحصل من خراج الوجه القبلى ؛ الذى كان يجبى عيناً ، خاصة الحبوب ، ثم تحول المتجر بعد ذلك كأحد منافذ استثمار أموال الخليفة ، فكان يباع للخليفة المستنصر فى كل سنة غلة بمائة ألف دينار[٣٠٩] ليواجه بها احتكار التجار وقت المجاعات ؛ أو لأنها كانت تجارة مربحة ، خاصة أن الخلفاء أسهموا بأموالهم فى التجارة . هذا الأمر حتى عصر المستنصر يعد احتمالاً ، لا سيما أن هذا المتجر سرعان ما تحول مع عام ٤٤٤هـ/١٠٥٢ ، إلى شراء وخزن سلع أخرى ليس منها ضرر ولا كلفة على الناس وأكثر فائدة . كما رأى اليازورى الذى حسن للخليفة المستنصر هذا الأمر وأخذ به[٣١٠] وهذا يوضح أثر آخر وأهم فى خزن الغلات وهو أنه يضر بأحوال الناس ، مما يبين أن المتجر ، كان يعد وسيلة مباشرة للاحتكار .

وبتوالى المجاعات بعد المستنصر ، نلمس محاربة الوزراء المسيطرين على البلاد ، لاحتكار التجار للغلات ، مع قيامهم باحتكارهم لها بالفعل ، فمع وزارة الأفضل ٤٨٧-١٥هـ / ١٠٩٤ - ١١٢١م ، وجد فى مخازنه بعد وفاته وتحت يد عماله

---

[٣٠٤] المقريزى ، إغاثة ، ص ١٦ .

[٣٠٥] المقريزى ، إغاثة ، ص ٢١ .

[٣٠٦] أبو داود ، صحيح سنن المصطفى ، بيروت ، جـ٢ ، ص ٩٨ .

[٣٠٧] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ ، والمتجر عبارة عما يبتاع للديوان من بضائع تدعو إليها الحاجة ويقتضيه طلب الفائدة .

[٣٠٨] والأهراء هى الأماكن التى تخزن بها الغلال والاتبان الخاصة بالخليفة أو السلطان احتياطاً لأمثال الطوارئ الاقتصادية ، وكانت لا تفتح إلا عند الضرورة ، المقريزى ، إغاثة ، ص ٢٨ .

[٣٠٩] المقريزى ، إغاثة ، ص ٢٠

[٣١٠] المقريزى ، إغاثة ، ص ٢٠

والجباة وضمن النواحى أصناف الغلال والحبوب[٣١١] . وربما كان ذلك من أسباب المجاعة ، التى كانت فى عصر الآمر ؛ لأن المقريزى لم يذكر أنها كانت بسبب قصور مياه النيل ، كذلك احتكر الصالح طلائع بين رزيك أثناء وزارته ٥٤٩-٥٥٦هـ/١١٥٤-١١٦١م ، الغلات ، مما كان سبباً بالفعل فى ارتفاع أسعارها فى أيام الخليفة الفائز ٥٤٩-٥٥٥هـ/ ١١٥٤ -١١٦٠م ، مع قصور مياه النيل ، فأخرج الوزير ما كان بالأهراء من الغلات ما لا يحصى وفرقها على الطحانين[٣١٢] .

وكان طبيعياً أن تتضح سياسة الدولة الاحتكارية فى مجالات أخرى بشكل أوسع ، لكنها مع ذلك ، مارست سياسة شبه احتكارية وأخرى احتكارية خالصة لبعض الصناعات والسلع والموارد ، التى تمثل أهمية اقتصادية ، سواء التى تميزت مصر بإنتاجها ، أو التى افتقرت إليها وكانت عليها أحرص ، ومن الصناعات التى لم تصل إلى حد الاحتكار الكامل ، صناعة النسيج وتجارته وكذا السكر وغيره ، ثم احتكار بعض الموارد مثل الشب والنطرون ، وبعض السلع مثل الخشب والحديد والرصاص وزيت الزيتون وغيرها ؛ فضلاً عن بعض الصناعات السيادية المرتبطة بقوة الدولة مثل صناعة السلاح والسفن والعملة .

ولما كان ازدهار مختلف فروع الصناعة فى العصر الفاطمى ، ظاهرة اقتصادية ارتبطت بالتطور الكبير فى تجارة مصر الدولية وفتح أسواق جديدة لها ؛ فضلاً عن رفاهية البلاط الفاطمى[٣١٣] . لذلك فصناعة النسيج ، التى اشتهرت بها مصر فى ربوع العالم الإسلامى ، ظلت مع الفاطميين تمثل أهمية كبرى ، لذا عمل الفاطميون على إنشاء المصانع الحكومية ، التى تسمى «طرازاً»[٣١٤] فى طول البلاد وعرضها[٣١٥] ، وهذه الدور لم تنشأ مع الفاطميين ، بل وجدت منذ الفتح العربى ،

---

(٣١١) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٨٣ .

(٣١٢) المقريزى ، إغاثة ، ص ٢٨ .

(٣١٣) انظر : Ashtor, Social and Economic history, p. 198.

(٣١٤) كان لفظ الطراز يعنى فى أول الأمر الكتابة الزخرفية ، التى توجد على الأقمشة وهو لفظ أعجمى مأخوذ من كلمة "طرازيدن" ومعناها التطريز ، ثم اتسع مدلولها فأصبحت تستعمل للكتابة على الورق والنسيج ، انظر : سعاد ماهر ، النسيج الإسلامى ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ٢٥ .

(٣١٥) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤١٣ .

وظلت حتى مجئ الفاطميين تأثراً بالبيزنطيين[٣١٦] ، أو أن هذه المصانع نشأت فى العصر الإسلامى فى عهد الدولة الأموية مع خلافة الوليد بن عبد الملك[٣١٧] ، ومع الفاطميين عمت هذه المصانع أنحاء مصر فى تنيس ودمياط والإسكندرية[٣١٨] وطحا بالصعيد[٣١٩] وغيرها ، ويبدو أنه كان بالمدينة الواحدة أكثر من دار واحدة للطراز[٣٢٠].

وكان حرص الفاطميين على النهوض بالصناعة واضحاً مما وألجأهم فى بداية دولتهم إلى اختيار الصناع المهرة والحاقهم بخدمة الدولة فى الصناعات ، التى كانت تهتم بها ، ولذلك جعل المعز كل ماهر فى صنعة صانعاً للخاص ، وأفرد لهم مكاناً برسمهم ، كما شرط على ولاة الأعمال عرض أولاد الناس بأعمالهم ، فسيروا إليه بعضهم ، فأفرد لهم دوراً وأطلق على هؤلاء صبيان الحجر[٣٢١] . وتؤكد وثائق الجنيزة[٣٢٢] هذا الاتجاه ، حيث كان يجبر العمال المهرة على العمل فى مصانع النسيج الحكومية من خلال المسئول عن الجند ، بانتقاء الحرفيين المهرة ، وكانوا بذلك لا يستطيعون الخروج مطلقاً من القاهرة لسنوات عديدة ، إلا من خلال أمر خلافى يؤمنهم ، ومن خلال حالة التماس[٣٢٣] رفعت للخلافة تؤكد هذه الحقيقة ، وتبين إلزام هؤلاء العمال بالخدمة فى المصانع الحكومية ضد رغبتهم ، حتى أن أحدهم كتب يشكو بمرارة أنه غير قادر على المشاركة فى الحياة الاجتماعية والدينية مع أخوته .

وهناك اختلاف بين المؤرخين المحدثين ، حول وضعية هذه المصانع ، فمنهم من يرى[٣٢٤] : «أن إنشاء هذه الدور يعد احتكاراً لصناعة النسيج» ومن يرى أنه[٣٢٥] : «ينبغى ألا نظن أن الحكومة الفاطمية كانت تحتكر صناعة النسيج وتجارتها» ، وكل ما فى الأمر أن الحكومة الفاطمية كانت تنظر إلى تأجير ما تملك من مبان كمصدر إيراد

---

(٣١٦) زكى حسن ، كنوز الفاطميين ، القاهرة ١٩٣٧ ، ص ١١ .
(٣١٧) سعاد ماهر ، النسيج الإسلامى ، ص ص ٢٥ ، ٢٨ .
(٣١٨) القلقشندى ، صبح الأعشى ، جـ٣ ، ص ٤٧٢ .
(٣١٩) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢٠٢ ، وكان يعمل بها ثياب الصوف الرفيعة .
(٣٢٠) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٤٩ .
(٣٢١) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٤٤٣ .
(٣٢٢) انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 82.
(٣٢٣) انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 82.
(٣٢٤) زكى حسن ، كنوز الفاطميين ، ص ١١ .
(٣٢٥) لويس ، القوى البحرية ، ص ٢٦٢ .

لها وليس لهذا علاقة بحرية الصناعة[٣٢٦] وهذا الرأى مرتبط بما أورده ناصر خسرو[٣٢٧] من قيام الحكومة الفاطمية بتأجير المخازن والمتاجر لصناع وتجار المنسوجات .

بداية لا نستطيع أن نقرر بأن الفاطميين احتكروا صناعة النسيج فى مصر ، لأنهم أعطوا الفرصة للمصريين لمزاولة هذه الصناعة ، بدليل انتشارها فى جميع أنحاء مصر ، فتذكر المصادر[٣٢٨] أن كثيراً من مدن الوجه البحرى اشتهرت بهذه الصناعة منها تنيس ، التى كان معظم أهلها حاكة ، ودمياط ودبيق وشطا فى الوجه البحرى ؛ فضلاً عن الإسكندرية ، وفى الوجه القبلى اشتهرت الأشمونيين واسيوط وأهناس والفيوم ، التى كان يسكنها الصناع وأرباب الحرف والنساجون وغيرها[٣٢٩] . كما تطالعنا وثائق الجنيزة[٣٣٠] ، بوجود مصانع للغزل والصباغة فى الفسطاط والمحلة . كذلك كشفت أوراق البردى[٣٣١] فى مدينة البهنسا عن قائمة تتضمن أشخاص يملكون أنوالاً للنسيج ، فمنهم من كان يملك أربعة أنوال ، ومنهم من كان يملك خمسة مما يدل على اشتغال أهل هذه المدينة بهذه الصناعة .

لكننا لا يمكن فى ذات الوقت أن نقول بحرية هذه الصناعة الأهلية ، حيث أنها كانت تخضع لإشراف الدولة من خلال فرض الضرائب ، ووضع الضوابط لإنتاجها ، فكان غير مسموحاً ، بإنشاء مصانع للغزل فى بيوت خاصة أو تصنيعها بدون دفع الضريبة[٣٣٢] ، وفى تحريم الدولة على النساجين فى تنيس ودبيق أن ينسجوا شيئاً إلا تحت إشراف الدولة عن طريق ختم ما يتم نسجه بختم السلطان[٣٣٣] ، الذى عرف بـ

---

[٣٢٦] البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ١٢٤ .
[٣٢٧] سفر نامه ، ص ١٢٢ .
[٣٢٨] مجهول ، الاستبصار في عجائب الأمصار ، بغداد ١٩٨٦ ، ص ٨٧ .
[٣٢٩] الادريسى ، نزهة المشتاق ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧ .
[٣٣٠] انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 362 - 366.
[٣٣١] جروهمان ، أوراق البردى العربية ، تحقيق عبد العزيز الدالى ، القاهرة ١٩٧٤ ، الجزء السادس ، بردية رقم ١٨٧ ، ترجع إلى القرن الرابع أو الخامس الهجريين – العاشر أو الحادى عشر الميلاديين ، ص ص ٧٠ – ٧٢ .
[٣٣٢] انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 116.
[٣٣٣] المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

«خاتم الشرب والدبيقى»[٣٣٤] ، الذى يبين أن هذه المنتجات قد استوفت الضريبة المستحقة عليها ، ولذلك كان ممنوعاً على مصانع النسيج والصباغة فى البيوت الخاصة ، أو التى تصنع خلافاً لذلك بهدف التحايل فى دفع الضريبة المستحقة ؛ لأنه يمكن التعرف عليها على الفور مع غياب الختم[٣٣٥] ، كما لاتباع هذه المنسوجات إلا على أيدى السماسرة المكلفين بهذا العمل من قبل الدولة ويناط بأحد كتاب الديوان تسجيل ما يباع ، وبعدها تحمل المنسوجات لمن يقوم بشدها وحزمها ، ثم تفتش المراكب التى تحملها مثلما يحدث للثياب المنتجة فى شطا[٣٣٦] ، والتى تعد مثالاً لما يحدث للمدن الأخرى المنتجة لهذه المنسوجات .

ولما كانت صناعة النسيج تمثل الصناعة الرئيسية فى إقليم البحر المتوسط فى العصور الوسطى[٣٣٧] ، وكانت مصر إحدى هذه الدول التى كانت مصانعها تنتج أنواعاً مختلفة من المنسوجات الجيدة ، من هنا جاء اهتمام الفاطميين بالخامات المنتجة لهذه الصناعة ، لاسيما الكتان ، حيث تتوفر فى زراعته فى الدلتا ، فى بنها وبوصير وسمنود والفيوم[٣٣٨] ، لذلك كان الكتان يجلب للدولة من مناطق زراعته من خلال الوكلاء الحكوميين ، وقبل سفرهم إلى هذه المراكز ، كان على التجار أن يجهزوا الخطابات ليقدموها إلى العامل أو متولى الأموال[٣٣٩] ، ويرجع حرصهم على الحصول على الكتان لاستخدامه فى مصانعهم الخاصة ، وتصديره للشرق والغرب[٣٤٠] ، خاصة تونس وصقلية[٣٤١] ومن هنا كانت الدولة أكبر مستهلك للكتان[٣٤٢] . أما الحرير الذى لم تكن مصر من البلاد التى تعنى بإنتاجه[٣٤٣] ، فكانت لذلك حريصة على استيراده

---

(٣٣٤) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

(٣٣٥) انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 117.

(٣٣٦) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢١٣ .

(٣٣٧) انظر : Goitein Med Soc, 1, p. 101.

(٣٣٨) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٤٩ ؛ المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ص ٢١ ، ٢٢ .

(٣٣٩) انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 267.

(٣٤٠) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص ١٤٩ .

(٣٤١) انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 154.

(٣٤٢) انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 267.

(٣٤٣) البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ١٧٦ .

خاصة من صقلية وأسبانيا[٣٤٤] ، ومن خلال أحد الخطابات في وثائق الجنيزة[٣٤٥] ، الذى يرجع إلى القرن السادس الهجرى/الثانى عشر الميلادى ، أن كل الحرير ، الذى وصل إلى الإسكندرية ، تسلمته الحكومة ، باستثناء كميات صغيرة ذات جودة أقل ، وعندما ينخفض سعر الحرير فى الفسطاط كان على التجار أن يبيعوا مخزونهم منه للحكومة ، ويتلقون المبلغ الذى يحدد علانية[٣٤٦] ، كما كان الحرير يصادر ويحتجز ومثال ذلك ما حدث فى الإسكندرية عام ٥٣٥هـ/١١٤٠م[٣٤٧] ، أما القطن ، فعلى الرغم من كونه أحد الخامات المنتجة لصناعة النسيج ، حيث يزرع فى مصر ، خاصة فى الفيوم[٣٤٨] وكانت الدولة تفرض عليه الضرائب[٣٤٩] ، وتصنع منه الثياب فى البهنسا[٣٥٠] ، فإنه لم يصل خلال العصر الفاطمى ، لما وصلت إليه الخامات السابقة .

ويرجع اهتمام الفاطميين بهذه الصناعة أيضاً إلى أن تجارة المنسوجات المصرية كانت رائجة وتمثل سلعة سوق فى العالم الإسلامى أو بيزنطة ، بسبب ما كانت تنتجه المصانع من أقمشة عالية الجودة ، ففى الوجه البحرى ، حيث صناعة الأقمشة الكتانية ، كانت تنيس تنتج القصب الملون والبوقلمون ، وكلاهما لا ينتج فى مكان آخر فى جميع العالم[٣٥١] ، أما دمياط فاشتهرت بإنتاج القصب الأبيض والشرب[٣٥٢] ، وليس أدل على شهرة دمياط من أن مدينة كازورون الفارسية قلدت المنتجات المصرية وعرفت بـ «دمياط الأعاجم»[٣٥٣] وتنتج دبيق وهى إحدى قرى دمياط قماش مزركش ؛ فضلاً عن مدينة شطا القريبة من تنيس ودمياط ، التى ينسب إليها الثياب الشطوية[٣٥٤] .

---

[٣٤٤] انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 154.

[٣٤٥] انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 268.

[٣٤٦] انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 267.

[٣٤٧] انظر : Goitein. Med Soc, 1, p. 268.

[٣٤٨] ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ١٠٦ .

[٣٤٩] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

[٣٥٠] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٢٣٧ .

[٣٥١] سفرنامه ، ص ٩٢ .

[٣٥٢] ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص ٩٢ .

[٣٥٣] المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٤٣٣ .

[٣٥٤] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٢٦٦ .

ويبدو أن هذه الصناعة قد تقدمت مع الفاطميين بحيث وجدت مناطق جديدة فى دبقو ودميرة[٣٥٥] وتونة ، حيث يغزل فيها الغزل الرفيع[٣٥٦] ؛ فضلاً عن منية الخصيب ومنية غمر ومنية زفتى[٣٥٧] ، كما استحدثت مع الفاطميين أنواعاً أخرى من الأقمشة مثل العتابى[٣٥٨] ، الذى ينسب إلى بغداد ، والسقلاطون من بلاد الروم فى خلافة العزيز ، بسبب العلاقات السياسية الطيبة بين الخليفة الفاطمى وعضد الدولة البويهى من ناحية والصلح الذى تم مع الروم عام ٣٧٧هـ/٩٨٧م من ناحية أخرى وساعد بذلك الاتصال التجارى ، أيضاً على قيام الصناع المصريين بتقليد أنواع الأقمشة[٣٥٩] ، مثل الطبرستانى ، الذى تم تصنيعه فى تنيس ودمياط والأرمنى فى أسيوط[٣٦٠] أما الحرير فكان ينسج ويصنع ليس فقط فى الإسكندرية ، لكن أيضاً فى المدن الصغيرة فى ريف مصر ، ومنها المحلة ، حتى أن النساء كن مشغولات بحل ولف ونسج وصباغة الحرير فى كل مكان[٣٦١] .

لذلك لعبت صناعة النسيج دوراً ملحوظاً فى التجارة الخارجية ، خاصة المنسوجات الكتانية ، التى كانت تشكل للفاطميين الغاية الأساسية للتجارة الدولية[٣٦٢] ، فحملت منتجات تنيس إلى المشرق والمغرب وبيزنطة على وجه الخصوص ، أما العراق ، فكانت مصر تصدر إليها القماش الشرب ما بين عشرين إلى ثلاثين ألف ديناراً[٣٦٣] على الرغم من العداء السياسى ، الذى كان بين الخلافتين معظم الوقت ، وحظيت مدينة أسيوط بشهرة فائقة فى المشرق ، بسبب ما كانت تنتجه من منسوجات صوفية دقيقة ، حيث كانت تصدر إلى بلاد فارس منتجاتها ، التى عرفت هناك بـ «الصوف المصرى»[٣٦٤] .

---

(٣٥٥) الادريسى ، نزهة المشتاق ، ص ١٥٦ ، حيث كان بها طرازاً للخاصة وطرازاً للعامة .

(٣٥٦) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٧٧ .

(٣٥٧) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 198.

(٣٥٨) انظر ، نوع الثياب الحريرية نسب إلى ابن حفيد عميرة المسمى عتاب
Dozy. Supplément, 11, p. 93.

(٣٥٩) البراوى ، حالة مصر الاقتصادية ، ص ١٣٣ .

(٣٦٠) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 198.

(٣٦١) انظر : Goitein, Med Soc. 1, p. 102.

(٣٦٢) انظر : Goitein, Med Soc. 1, p. 105.

(٣٦٣) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٧٧ .

(٣٦٤) سفر نامه ، ص ١٣١ .

كما اهتم الفاطميون بصناعة النسيج من أجل الدعاية لدولتهم ، حيث حملت مصنوعاتهم عقائدهم الإسماعيلية ، وكذلك لتلبية حاجة البلاط الفاطمى الذى اتسم بالمبالغة والرفاهية ، ولحاجة الدولة أيضاً لما توزعه على العاملين بها من كسوة وخلع فى المناسبات المختلفة ، وحسبنا ما ذكره المؤرخون[٣٦٥] سواء عن القصر أو ما تركه الوزراء من الثياب . وبذلك حققت هذه الصناعة شهرة كبيرة ، لاسيما فى العصر الفاطمى الأول ، حيث كان الأمن مستتباً ، فأدى هذا الاستقرار السياسى إلى استغلال المقدرات المحلية والإقليمية فى إنتاج مصنوعات على درجة عالية من الجودة والدقة[٣٦٦].

وكل ما سبق يفسر حرص الفاطميين على صناعة النسيج وتجارتها ، بل واحتكارها لكل ما ينتج سواء فى دور الطراز الحكومية أو فى المصانع الأهلية ، فكان ما يصنع فى الدور الحكومية لا يباع ولا يعطى لأحد[٣٦٧] ، ويكفى أن نشير إلى أن هذه الدور ، كانت تنعت بـــ "مصانع السلطان[٣٦٨] صحيح ، أن هذه المصانع كانت مخصصة لإنتاج ملابس الخليفة وأهل القصر ، والخلافة كانت فى حاجة إليها لتسد مطالبها ، مما ألجأها مثلاً إلى أن تنشأ دار الديباج[٣٦٩] ، التى يصنع بها الحرير . أما المصانع الأهلية ، فكانت تخضع للحكومة أيضاً من خلال ما فرض عليها من ضرائب، إلى جانب الإشراف الدقيق عليها . ومن هنا كانت هيمنة الدولة الفاطمية على صناعة النسيج لم تصل إلى حد الاحتكار بل مارست الدولة عليها سياسة شبه احتكارية .

كذلك أشرفت الدولة الفاطمية على صناعة السكر بشكل يستلفت النظر ، حتى كادت أن تحتكرها أيضاً ، بدليل ما قامت به من إنشاء المعاصر ومراكز تصنيع السكر

---

[٣٦٥] احتوت خزائن الفرش والأمتعة على ألوان مختلفة من الأقمشة ، المقريزى ، الخطط ، جـــ١ ، ص ص ٤١٦ ، ٤١٧ ، وجد للأفضل بن بدر الجمالى من المقاطع والستور والمطارح والمساند الديباج والدبيقى الحرير والمذهب على اختلاف أجناسها ، ومن العتابى وغيره تسعون ألف ثوب ، وثلاث خزائن كبار مملوءة صناديق كلها دبيقى وشرب عمل تنيس ودمياط ، ابن ميسر ، أخبار ، ص ٨٢ ، المقريزى ، اتعاظ ، جـــ٣ ، ص ٧١ .

[٣٦٦] محمود إسماعيل ، سوسيولوجيا ، جـــ٢/١ ، ص ٢٦١ .

[٣٦٧] ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص ٩٢ .

[٣٦٨] ناصر خسرو ، سفر نامه ، ص ٩٢ .

[٣٦٩] المقريزى ، الخطط ، جـــ١ ، ص ٤٦٤ .

فى مختلف أنحاء البلاد ، ومنها الفسطاط ، التى اشتملت على مصانع كثيرة[٣٧٠] ، كذلك فى الوجه القبلى فى ترنوط وغيرها[٣٧١] ، كما عمت مصانع العسل أنحاء البلاد أيضاً[٣٧٢] ، ولذا أجبرت الدولة الفلاحين على أن يحملوا القصب الخاص بهم إلى هذه المعاصر الحكومية[٣٧٣] ، ونفس الشيئ بالنسبة لأراضى الاقطاعات ، فكان على المقطع أن يعصر القصب الخاص به فى معصرة الدولة[٣٧٤] ، وكان اهتمام الدولة بهذه الصناعة ربما يرجع إلى أنها كانت تجبى مقادير طائلة من خراج الأرض المزروعة قصباً[٣٧٥] ، ولذلك اهتمت بزراعته ، حتى أنه مع أواخر العصر الفاطمى ، كانت زراعته منتشرة على جانبى النيل من الصعيد حتى مصب النهر ، وكانت أصلح الجهات لزراعته ، تلك التى تقع بين فرعى رشيد ودمياط[٣٧٦] ، كما يشير ابن حوقل[٣٧٧] إلى الصافية من أعمال الغربية ، بأنها ضيعة كثيرة القصب .

ويرى البعض[٣٧٨] ، أن الحكومة الفاطمية احتكرت صناعة السكر ، ويعتبر الخليفة الحاكم أول من أدخل الاحتكار لهذه الصناعة فى مصر ، معتمداً على ما قام به الخليفة من إتلاف مقادير كبيرة من الزبيب والعنب وإلقاء العسل فى النيل[٣٧٩] ، لكن ليس لدينا ما ينهض دليلاً على أن الفاطميين احتكروا صناعة السكر فى عصره ، لأن الغرض مما قام به الخليفة هو منع شرب الخمر ، كما أن الفاطميين أتاحوا الفرصة للمصريين لإنشاء المصانع الخاصة المنتجة للسكر والعسل ، بيد أن ما قامت به الدولة من وضع الضوابط على هذه الصناعة وإحكام قبضتها عليها كاد أن يكون نهائياً .

---

[٣٧٠] ابن دقماق ، الانتصار ، بيروت ، جـ٤ ، ص ص ٤١ - ٤٢ .

[٣٧١] البكرى ، المغرب ، ص ٢ .

[٣٧٢] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٢٧٢ .

[٣٧٣] ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٦٧ .

[٣٧٤] ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٦٧ .

[٣٧٥] حسن ابراهيم ، تاريخ الدولة الفاطمية ، ص ٥٩٤ .

[٣٧٦] الادريسى ، نزهة المشتاق ، ص ص ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٥ .

[٣٧٧] صورة الارض ، ص ١٣٤ .

[٣٧٨] انظر : Mazuel, Jean, Le sucre en Egypte, Le Caire 1937, p. 11.

[٣٧٩] ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ٤ ، ص ١٧٧ . اراق الخليفة الحاكم بأمر الله خمسة الاف جرة من العسل فى البحر خوفاً من أن تعمل نبيذاً .

وتطالعنا وثائق الجنيزة[٣٨٠] عن وجود هذه المصانع الخاصة فى الفسطاط ، حيث كانت تمثل أكبر صناعة فى هذه المدينة فى العصر الفاطمى ، حتى أن كثيراً من العاملين بهذه الصناعة قد ارتبطت أسماؤهم بها ، فكان اسم «السكرى» من أسماء العائلات الشائعة[٣٨١] ، ولم تكن هذه الصناعة وقفاً على مدينة الفسطاط ، فكان هناك أيضاً مطبخاً للسكر فى شرقى الدلتا فى منية زفتى[٣٨٢] ، ويظهر من هذه المصانع ما هو صغيراً ؛ بالإضافة إلى المصانع الكبيرة أو الفابريقات ، التى كان أصحابها من الأثرياء ، لأن هذه المصانع كانت تساوى فوق آلاف الدنانير ، ويعمل بها عدد كبير من العمال ، بينما كانت المعامل الصغيرة من الممكن أن يتم تشغيلها بعشرة دنانير[٣٨٣] ، وكانت هناك شريحة من المجتمع فى أواخر العصر الفاطمى وصفت بأنها من الأقوياء المميزين ، الذين كانوا يملكون المعاصر[٣٨٤] .

وهذا معناه أن هذه الصناعة قد مارسها المصريون على اختلاف طبقاتهم الاجتماعية ، من خلال امتلاك المعاصر أو مطابخ السكر أو المسابك ومصانع العسل سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ، كما أن الأخيرة قد توائمت وروح العصر من حيث ضخامتها وكثرة عدد الصناع بها[٣٨٥] ، مما يدل على أن هذه الصناعة قد تمتعت بحرية العمل[٣٨٦] ، لكن لما كانت الدولة تجبر الفلاحين والمقطعين على عصر القصب بمعاصرها الخاصة ، التى انتشرت فى أنحاء البلاد ، فربما كانت تعود وتبيع لهذه المصانع القصب ، الذى يرد إليها ، ثم تفرض عليها الضرائب والتى بلغت على مطابخ

---

(٣٨٠) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 200.

(٣٨١) انظر : Goitein, Med. Soc, 1. pp. 266 - 267.

(٣٨٢) انظر : Goitein, Med. Soc, 1. pp. 126.

(٣٨٣) انظر : Goitein, Med. Soc, 1. pp. 81.

(٣٨٤) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .

(٣٨٥) محمود إسماعيل ، سوسيولوجيا ، جـ١/٢ ، ص ١٦٣ .

(٣٨٦) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.
وما يدل على حرية العمل فى هذه الصناعة إلى حد ما ، ما تشير إليه بردية من قيام تاجر بعمل حساب أسبوعى لسكر موزع ، انظر : جروهمان ، أوراق البردى العربية ، بردية رقم ٣٦٩ ، جـ٦ ، ص ١٢٦ .

السكر ١٣٥ دينار وعلى دار القند فى الفسطاط والقاهرة ٣٠١٨ دينار ، وعلى مربعة العسل ٢٣٢ دينار[٣٨٧] ، فضلاً عما كان يدفعه أصحاب المعاصر لتكرير السكر[٣٨٨] .

ويرى البعض[٣٨٩] : «أن الضريبة على صناعة السكر فاطمية الأصل» وربما ذلك يرجع إلى أن زراعة القصب عرفت فى مصر فى القرن الثالث الهجرى/ التاسع الميلاد[٣٩٠] ، وشهدت تطوراً ملحوظاً فى العصر الفاطمى ، حتى ذكر المخزومى[٣٩١]: «وقد استوفينا من ذكر القصب قدراً لا يؤثر عنه التجاوز ، إنما ذكرنا هذا القدر منه لكون زراعته خطرة ولكونه أعلى أصناف المزروعات» ولذلك توفرت لزراعته الأسباب من اختيار الخولى العارف بالأرض والكرامين ، الذين يقومون بخدمة الأرض والوقافون المشرفون على إدارة السواقى ، كما يرتب الحراس لحراسة القصب[٣٩٢] .

ولقد اهتمت الدولة الفاطمية بهذه الصناعة أيضاً بسبب أهميتها التجارية مثل صناعة النسيج من حيث ما ذكرناه من كونها سلعة سوق ولسد حاجة البلاط الفاطمى ، بالإضافة إلى ما تحتاجه الدولة من كميات وفيرة لتفى بالتزاماتها فيما تقوم بتصنيعه من حلوى وتوزيعه على الرعية ، وليتوائم إنتاجه مع حاجة المجتمع الذى تعود على الرفاهية ، وعلى ذلك استخدمت وسائل وأساليب جديدة لتكريره ، وتحسنت الطريقة القديمة[٣٩٣] ، كما أنتجت عدة أنواع من السكر تبعاً لدرجة تكريره .

وتبدو أهمية السكر فى أنه كان من أهم الصادرات الضئيلة ، التى تمثلت فى فائض الإنتاج الزراعى والصناعى آنذاك[٣٩٤] . حتى أصبح السكر يمثل أهم منتج

---

(٣٨٧) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ١٠٤ - ١٠٥ .

(٣٨٨) هناك وثيقة ترجع إلى عام ٤٩٤هـ/١١٠٠م تبين أنه دفع ثلاثة عشر درهماً مقابل تكرير السكر ، انظر Goitein, Med. Soc., 1, p. 116.

(٣٨٩) انظر : Rabie, The Financial System, p. 82.

(٣٩٠) جروهمان ، أوراق البردى العربية ، جـ٦ ، بردية رقم ٢٣٢ ترجع إلى عام ٢٨٨هـ/٩٠٧م ، ص ٣٦ . ذكر فيها ما دفع إلى نواطير القصب ، وفى بردية أخرى رقم ٢١٦ ترجع إلى ق٣هـ - ٩م ، جـ٤ ، ص ٦ يذكر فيها ما زرع من قصب .

(٣٩١) المنهاج ، ص ٥ .

(٣٩٢) المنهاج ، ص ص ٤ - ٥ .

(٣٩٣) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.

(٣٩٤) محمود إسماعيل ، سوسيولوجيا ، ٢/١ ، ص ١٨١ .

اقتصادى فى مصر خلال القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ، وعرف فى الشرق الأقصى باسم "المصرى"[٣٩٥] وكانت له شهرة تفوق جنديسابور ، التى اشتهرت بالسكر[٣٩٦] . فقد راجت لذلك تجارته فى وقت كانت مصر تمثل أحد أقطاب التجارة الدولية ، ومعنى ذلك أن الإنتاج الزراعى قد كرس للسوق وليس لمجرد الاكتفاء الذاتى[٣٩٧] ، حيث أن هذه الصناعة كانت واسعة الانتشار لارتباطها بالمناطق التى تزرع قصباً[٣٩٨] ، ولذلك كانت مصر تنتج عسلاً وسكراً كثيراً[٣٩٩] ، كما كانت هذه الصناعة ذات طابع رأسمالى ، حيث أن الطرق المعقدة التى استخدمت فى إنتاجها ، لا يمكن استخدامها إلا فى المصانع الكبيرة ، التى كان يطلق عليها "مطابخ السكر"[٤٠٠] .

كذلك لسد حاجة البلاط الفاطمى ، حيث تذكر المصادر[٤٠١] الأسمطة التى كانت تعد ويستخدم فيها مقادير كبيرة من السكر ؛ بالإضافة إلى سياسة الدولة تجاه الرعية استلزمت إنشاء دار الفطرة[٤٠٢] ، لإنتاج حلوى عيد الفطر ، وما كان يستهلك فيها أيضاً ، وما حوته من أسماء الحلوى ، التى كانت توزع على العاملين فى الدولة فى مناسبات مختلفة ، ولابد أن الرعية تأثروا بهذه التقاليد ، حتى كان للحلوى سوقاً فى مدينة الفسطاط تشتمل على أنواع عديدة منها خاصة فى الأعياد[٤٠٣] .

---

(٣٩٥) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.

(٣٩٦) المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٤٠٨ .

(٣٩٧) محمود إسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ١٥٦ .

(٣٩٨) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.

(٣٩٩) سفر نامه ، ص ١١٨ .

(٤٠٠) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.

(٤٠١) ما كان يعمل فى سماط عيد الفطر ، قصران من حلوى في كل واحد سبعة عشر قنطاراً من السكر ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٨٨ ، وكذلك ما تم عمله فى سماط عيد الأضحى فى خلافة الظاهر ، وصل السماط المعمول من السكر والقصور وعدد قطع تماثيله مائة وسبعة وخمسين قطعة ومن القصور السكر الكبار سبعة قصور ، انظر : المسبحى ، أخبار ، ص ٢٠١ . كذلك بلغ راتب السكر المستخدم فى سماط عيد الفطر خمسون ألف من ، وقد أعد على مائدة السلطان شجرة للزينة تشبه شجرة النارنج ، كل غصونها وأوراقها وثمارها مصنوعة من السكر ، انظر ، سفرنامه ، ص ١٢٣ .

(٤٠٢) قام الخليفة العزيز ببناء دار الفطرة وقرر ما يعمل فيها وما يحمل للناس ، وبلغ السكر المستخدم فى هذا اليوم سبعمائة قنطار ، انظر ، المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ٤٢٥ - ٤٢٦ .

(٤٠٣) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ص ٤٤٥ - ٤٤٦ ، جـ٢ ، ص ٦٩ ، ومن أصناف الحلوى الشائعة الخسكنانج والبسندود والفانيد .

ونظراً لما تقدم ، اهتمت الدولة بهذه الصناعة ، وعملت على تحسين وسائل تكرير عصير القصب فى مصانع السكر العديدة الموجودة فى مدن وقرى كثيرة فى مصر ، حيث استخدم النطرون والشب فى تنقية المواد المتخلفة ، عوضاً عن الغلى المتكرر[٤٠٤] ، وكان استخدام المادة القلوية فى التنقية يعد اختراعاً تم فى مصانع السكر المصرية[٤٠٥] ويرجع ذلك إلى تكريس النهضة العلمية لخدمة أغراض عملية[٤٠٦] .

وبناءاً على ما سبق ، فلا يمكن أن نؤكد أن الدولة احتكرت صناعة السكر وما قيل عن صناعة النسيج يصدق على صناعة السكر ، فعلى الرغم من سيطرة الدولة الكاملة عليها من حيث إنشاء المصانع السلطانية أو من خلال تشديد القبضة فى الإشراف عليهما وكذلك احتكار تسويقهما ؛ فإن إتاحة الفرصة لإنشاء المصانع الأهلية للصناعتين ، ترجح أنهما قد خضعتا لسياسة شبه احتكارية من قبل الدولة .

كما طبقت الدولة الفاطمية هذه السياسة على صناعات أخرى مثل الشمع والصابون ، فعلى الرغم من وجود مصانع الشمع المنتشرة فى الإسكندرية[٤٠٧] ، فإنه كان أيضاً يمثل أحد السلع الثابتة ، التى تأتى من تونس ، ولوجود مصانع أهلية لهذه الصناعة ، كان اسم الشماع أيضاً واحداً من أسماء العائلات اليهودية[٤٠٨] آنذاك ولأهمية هذه الصناعة ، كان يوجد لها سوقاً بالفسطاط عرف بـ "سوق الشماعين"[٤٠٩] ، كما كانت الدولة تفرض ضريبة على السلع تسمى "خاتم الشمع" تدل على استيفاء الصناعة التى تم ختمها للضرائب[٤١٠] . وقد خصص الفاطميون خزائن للشمع عرفت بخزائن دار أفتكين بسبب حاجتها له[٤١١] . وكانت الدولة لذلك تحتكر كل ما يرد إليها من بلاد المغرب[٤١٢] .

---

(٤٠٤) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.

(٤٠٥) انظر : Ashtor, Social and Economic History, p. 199.

(٤٠٦) محمود إسماعيل ، سوسيولوجيا ، ١/٢ ، ص ١٦١ .

(٤٠٧) ابن دقماق ، الانتصار ، جـ٤ ، ص ١٠٨ .

(٤٠٨) انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 125.

(٤٠٩) المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٩٦

(٤١٠) المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ١٠٤

(٤١١) المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٤٢٢

(٤١٢) انظر Goitein. Med. Soc 1, p. 60

أما الصابون ، فقد كثرت مطابخه في الفسطاط ، وكانت الدولة تعتمد على ما يرد إليها من زيت الزيتون من منطقة الفيوم ، كما أشار ابن دقماق[٤١٣] إلى قيسارية الصبانة ، التى كانت موجودة بالفسطاط وتضم العديد من الحوانيت لبيع الصابون ، كما كانت الإسكندرية إحدى المراكز الهامة لصناعة الصابون نظراً لزراعة أشجار الزيتون فى نواحيها الغربية[٤١٤] ، وقد أشار ابن جبير[٤١٥] إلى موضع الصبانة بها ، ولاشك أنها كانت تضم مطابخ أخرى للصابون خلال العصر الفاطمى ، ولما كانوا يستخرجون الزيوت من نباتات أخرى مثل اللفت والخس ، فكانوا يصنعون منه أنواعاً من الصابون عالية الجودة فى أنحاء مصر[٤١٦] . ومع ذلك كانت الدولة تقوم باستيراده من تونس ، لكنها كانت تضع الضوابط على التجار المستوردين له ، فإذا ارتفع سعر قنطار الصابون الوارد من تونس إلى حد كبير ، تسمح الحكومة لنفسها فقط بأن تبيعه بمثل هذا السعر[٤١٧] .

لكن الدولة الفاطمية قامت بالفعل باحتكار بعض الموارد والسلع إما بسبب أهميتها الاقتصادية فى الصناعة أو لاستخدامها فى ضبط الميزان التجارى لاستيراد سلع أخرى أو لافتقار الدولة فى إنتاجها أو لحاجتها الملحة والشديدة لتأكيد وضعها السياسى .

وبسبب القيمة الاقتصادية للشب والنطرون ، لاسيما فى الصناعة ، حيث يدخل الشب فى صناعتى المنسوجات والسكر كما سبق ، فضلاً عن أن الشب والنطرون كانا من السلع المهمة ، التى تشارك فى التجارة خاصة مع بيزنطة ، لذلك قامت الدولة الفاطمية باحتكارهما . ولم يبتدع الفاطميون احتكار هذين المعدنين ، فقد احتكرهما من قبل أحمد بن المدبر[٤١٨] .

ولما كان الشب يوجد بالصعيد ، خاصة فى أخميم وأسيوط والبهنسا ، فكانت الدولة تحصل عليه من خلال اتفاق بينها وبين العربان ، ويتم تسليم المستخرج منه إلى

---

[٤١٣] ابن دقماق ، الانتصار ، جـ٤ ، ص ١٠٨ .
[٤١٤] المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ١٩٧ .
[٤١٥] الرحلة ، ص ٩٥ .
[٤١٦] الادريسى ، نزهة المشتاق ، ص ١٢٩ .
[٤١٧] انظر : Goitein, Med. Soc. I, p. 267.
[٤١٨] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ .

الديوان ، ولا يستطيع أحد منهم ابتياعه لغير الدولة ، بل ويحظر عليهم وعلى غيرهم ذلك ، ولو عثر على أحد أنه اشترى منه الشب أو ابتاعه سوى الديوان ، صودر ما وجد عنده ، ونفس الشئ يقال عن النطرون ، الذى كان يوجد فى البر الغربى من أرض مصر ، وكانت تحصل منه الدولة فى كل عام عشرة آلاف قنطاراً[٤١٩] . كما اتبعت الدولة نظام الضمان للنطرون ، وكان على الضامن أن يقدم حصة مقدرة للديوان سنوياً وصلت إلى ثلاثين قنطاراً[٤٢٠] . كذلك خضع الشب لهذا النظام ، حتى أنه بلغ ما سومح به من الشب فى وزارة المأمون البطائحى فى عام ٥١٠هـ/١١١٧م ، ٩١٣،٥٠٠ قنطاراً[٤٢١] . وهذا يبين أن نظام الضمان مع الشب والنطرون قد اختلف عنه فى الموارد الأخرى ، بسبب اتباع سياسة الاحتكار .

وكانت ما تحصل عليه الدولة من الشب تقوم ببيعه لتجار الروم ، حيث تخصص مما يأتى إليها من هذا المعدن اثنى عشر قنطاراً[٤٢٢] ، وكان احتكار الشب يمثل للدولة أيضاً سلعة تجارية هامة ليس فقط من خلال مشاركتها فى التجارة الخارجية ، لكن أيضاً ، بسبب ما تحصل عليه من ربح من خلال الفرق بين سعر الشراء والبيع ، فهى تشتريه من العربان بالقنطار الليثى ، الذى يزن مائتى درهم بثلاثين درهما ، بينما تبيعه لتجار الروم بالقنطار الجروى الذى يزن ٣١٢ درهم بين أربعة وست دنانير[٤٢٣] . وإذا وضعنا فى الاعتبار الفارق فى الوزن بين القنطارين[٤٢٤] لوجدنا أن الليثى يساوى ثلثى الجروى تقريباً ، وأن السعر المقرر للدينار ثمانية عشر درهماً[٤٢٥] . ومتوسط سعر البيع خمسة دنانير ، فكانت تحصل عليه الدولة من فائدة تصل إلى حوالى مائة فى المائة .

---

[٤١٩] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ .
[٤٢٠] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ .
[٤٢١] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٨٣ .
[٤٢٢] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ .
[٤٢٣] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ .
[٤٢٤] ابن مماتى ، قوانين الدواوين ، ص ٣٢٨ .
[٤٢٥] المقريزى ، إغاثة ، ص ٦٥ ، اختلفت قيمة الدينار من وقت لآخر حتى وصل فى القرن ٦هـ/١٢م إلى ستة وثلاثين درهماً وأحياناً أربعين درهماً : انظر :
Goitein, Med. Soc., p. 97

وفى نفس الوقت كان المخصص للمصريين من الشب ثمانين قنطاراً فقط وتباع بواقع ستة دنانير ونصف للقنطار[٤٢٦] ، فهذا معناه أن الدولة تخصص نسبة ضئيلة للصناعة المحلية ، وهذا الأمر لا يمكن قبوله ، لأن الصناعات التى اهتمت بها الدولة كانت تحتاج إلى الشب ، لكن لما كانت الدولة قد أسهمت بنصيب فى هذه الصناعات ومنها النسيج والسكر ، فمن المحتمل أنه كان يخصص فى الديوان السلطانى ما يستخدم فيهما من الشب . وربما كان الغرض من تخفيض ما يخصص للتصنيع المحلى يرجع لأهمية الشب فى التجارة الدولية بسبب احتياج الفاطميين لاستيراد بعض السلع الأخرى وعلى رأسها الخشب ، حتى نجد أنه إذا زاد ثمن المبتاع من التاجر عما يجب عليه من الخمس ، أعطى شباً بحق الثلث[٤٢٧] ، كما يشير هذا الإجراء إلى استغلال المصريين فى حالة الشراء من العربان والبيع للصناع .

كما احتكرت الدولة الفاطمية بعض السلع الأخرى ، التى حواها المتجر مع اليازورى ، بداية من عام ٤٤٤هـ/١٠٥٢م ، عندما أشار على الخليفة المستنصر بشراء وخزن سلع أكثر فائدة[٤٢٨] ، حيث كان المتجر يستطيع أن يوفر ربحاً من خلال الفرق بين الشراء والبيع ، وكذلك ما وجد فى خزائن الأفضل بن بدر الجمالى بعد وفاته ومنها الخشب والحديد والرصاص والشمع والصابون وزيت الزيتون[٤٢٩] . أما الخشب الذى يعد أهمها على الإطلاق فقد تناولناه فى بحث سابق[٤٣٠] ، وانتهينا إلى أن الفاطميين قد احتكروه ، لكن سياستهم قد تلونت طوال العصر الفاطمى تبعاً لحالة القوة والضعف ، ففى العصر الفاطمى الأول كان احتكاره من أجل التوسع ، لذا فرضوا إرادتهم رغم الحظر البيزنطى ، بينما فى العصر الفاطمى الثانى حيث ضعفت الخلافة، مالوا إلى الدبلوماسية فى سبيل الحصول عليه من أجل التجارة ، كما أنهم قد احكموا قبضتهم على الخشب المحلى والمستورد بسبب الحاجة الشديد إليه .

---

(٤٢٦) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٠٩ .
(٤٢٧) المخزومى ، المنهاج ، ص ص ٤٨ ، ٥٧ .
(٤٢٨) المقريزى ، إغاثة ، ص ٢٠ .
(٤٢٩) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٨٣ ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٧١ .
(٤٣٠) انظر ، احتكار الخشب فى مصر الفاطمية ، فصلة من مجلة بحوث كلية الآداب جامعة المنوفية ١٩٩٧ ، العدد ٣٠ .

أما عن السلع الأخرى ، التى احتكرتها الدولة الفاطمية ، فإنها كانت تعتمد على استيرادها إما بسبب حاجتها الملحة لها فى الصناعة أو لنقص المنتج منها محلياً . ومنها الحديد ، الذى تبدو أهميته فى ارتباطه ببعض الصناعات الهامة مثل صناعة السفن والأسلحة وغيرها ، لذلك كان يرتبط استيراده دائماً بالخشب ، خاصة من المدن الإيطالية وغيرها ويخضع لما يتعرض له الخشب من قبل بيزنطة من فرض سياسة الحظر على تصديره إلى مصر[٤٣١] ، كما كان يحمل من صقلية وبلاد المغرب التى تعتبر الموطن الأصلى لإنتاجه[٤٣٢]. ومع ذلك قلما يرد ذكر الحديد فى وثائق الجنيزة[٤٣٣] «وعند الإشارة إليه نجد أن تجارته لم تكن حرة . ولم يخرج الرصاص عن نفس الاهتمام فى استيراده ، حتى ما كان يتم جلبه من الخارج كانت السلطات الحكومية تستحوذ عليه»[٤٣٤] .

أما الشمع ، فكان من السلع الثابتة ، التى تستورد من تونس[٤٣٥] ، وكان ما يأتى منه يستنفذ من قبل السلطات الحكومية فى الإسكندرية[٤٣٦] ، وكان التجار يبيعونه بأقل ما يشترونه[٤٣٧] ، كما كان يتعذر فى بعض الأحيان الحصول على الصابون بسبب القيود التى تضعها الدولة[٤٣٨] .

كذلك كان زيت الزيتون من السلع التى حرصت عليها الدولة الفاطمية ، على الرغم من قيامها باستخراج الزيوت من نباتات أخرى[٤٣٩] ، وكذلك برغم زراعته فى مصر ووجود معاصر له فى بعض المدن ، لاسيما فى صندقا بكورة البهنسا والفيوم

---

[٤٣١] لويس ، القوى البحرية والتجارية ، ص ص ٣٠٢ ، ٣٣٥ .

[٤٣٢] المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ٢٢٦ ؛ الإدريسى ، ص ١١٧ ، متز ، الحضارة الإسلامية ، جـ٢ ، ص ٣٢٤ .

[٤٣٣] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 60.

[٤٣٤] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 60.

[٤٣٥] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 125.

[٤٣٦] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 60.

[٤٣٧] عندما يكون سعر الشمع فى القيروان ٦ دينار لكل مائة رطل ، كان التاجر يبيعه بـ ٤ ، انظر : Goitein, Me. Soc. 1, p. 219.

[٤٣٨] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 184.

[٤٣٩] سفر نامه ، ص ١٢٠ .

والقسطاط[٤٤٠]، فكان يتم استيراده من تونس[٤٤١] خاصة سفاقس[٤٤٢] ، وربما لارتباطه على وجه الخصوص بصناعة الصابون . ويبدو احتكار الدولة له من خلال ممارسة الحظر عليه ، والتى تتضح من خلال خطابات الجنيزة[٤٤٣] ، ومنها خطاب يرجع إلى حوالى القرن الخامس الهجرى / الحادى عشر الميلادى ذكر فيه : «ان زيت الزيتون قد منع بواسطة الحكومة» كما نسمع عن منع تجار تونس من تصدير بضائعهم ، خاصة زيت الزيتون ، الذى يعد أهم صادراتها الزراعية ، وكذلك عن حرمان التجار من استيراده[٤٤٤] ، ولكثرة ما تحصل عليه الدولة سواء من المنتج محلياً ، أو الوارد من تونس بواسطتها كان سعره رخيصاً فى أسواق الفسطاط[٤٤٥] مقارنة بزيت السيرج المستخرج من السمسم ؛ لأن المعروض من زيت الزيتون كان كثيراً .

وفيما يخص اختيار العمال ، وما ورد بشأنهم فى كتب الدعوة : "على ألا تكون بمحاباه ، حتى لا تؤدى بالضرر على الناس ، والحرص على اختيار أهل الورع والفقه والعلم" وغيره من الصفات والواجبات التى تؤدى إلى صلاح الأحوال ، لكن يبدو أن الخلافة الفاطمية كانت حريصة ومنذ البداية على اختيار من ينفذ سياستها المالية بكل دقة . وما عرضناه سلفاً من تطبيق لهذه السياسة يتضح أن الدولة كانت تحتاج إلى رجال من طراز يختلف اختلافاً بيناً فى الغالب على ما تضمنه النص السالف الذكر .

فعلى الرغم من استياء جوهر من سياسة الإخشيديين الاقتصادية بشكل عام ، نراه يقر جعفر بن الفرات فى الإشراف على النواحى المالية . وربما يرجع هذا الإجراء لأنه كان لا يزال مشغولاً بإتمام الفتح ، حتى أنه أقر بقية المناصب بما فيهم القاضى السنى رغم الاختلاف المذهبى[٤٤٦] ، لكن بعد استقرار الأمور ومجئ المعز ، عرض على ابن الفرات أن يتولى الوزارة استمراراً لدوره أيام الإخشيديين ، لكن

---

[٤٤٠] المقدسى ، أحسن التقاسيم ، ص ١٩٧ .

[٤٤١] الادريسى ، نزهة المشتاق ، ص ١٠٩؛ أنظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 154.

[٤٤٢] البكرى ، المغرب ، ص ٢٠ .

[٤٤٣] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 268.

[٤٤٤] انظر : Goitein, Med. Soc. 1, p. 60.

[٤٤٥] سفر نامه ، ص ١٢٠ .

[٤٤٦] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١١٩ .

جعفراً اعتذر للخليفة[٤٤٧] . ثم قام المعز بتولية يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن ، كافة وجوه الأموال . صحيح أن اختيار ابن كلس على وجه الخصوص كان اختياراً موفقاً ، لأنه تمرس فى شئون مصر المالية والاقتصادية ، عندما كان يعمل فى خدمة كافور ، وتردد على الريف وعرض أخبار القرى ، حتى أنه أصبح خبيراً بالضياع وإذا سئل عن أمر غلالها ومبلغ ارتفاعها أجاب[٤٤٨] .

وقد استطاع يعقوب بن كلس وعسلوج بن الحسن أن يستخرجا أكثر من مائتى ألف وعشرين ديناراً فى يوم واحد من مال تنيس ودمياط والاشمونيين ، وهذا لم يسمع بمثله قبلا[٤٤٩] . وكان ذلك لإرضاء المعز ، حتى يسترد ما أنفقه من أموال فى مصر[٤٥٠] ، لأن جوهراً عندما جاء إلى مصر ، كان محملاً بالأموال والخزائن[٤٥١] ، وظن المعز عند مجيئه أن الأموال مجتمعة لدى جوهر فوجدها قد أنفقت فى مؤن مصر وجندها[٤٥٢] . ومن هنا كان اختياره لهذين الرجلين اللذين استطاعا أن ينفذا مشيئته ويشتدا فى استخراج الأموال من المصريين .

ومع الخليفة العزيز ، حينما تولى على بن عمر بن العداس الأموال عام ٣٨١ هـ/٩٨٣م أمره : «بأن لا يرتفق ولا يرتزق ولا يضيع ديناراً ولا درهماً»[٤٥٣] . أى لا يقبل هدية ولا رشوة ، ومثل هذه الأوامر والوصايا ترتبط فى الغالب الأعم مع تولية المناصب ، ولا تعبر دائماً عن سياسة الحاكم بشكل عام . وكان ابن العداس أحد ضمان الأموال منذ أيام الخليفة المعز ، وأحد القائمين أيضاً على الخراج ، وضمن كورة بوصير ، لكن عندما نقص خراج البلاد ، قبض عليه واعتقل وذكر المؤرخون[٤٥٤] أن سبب ذلك أنه خانه الضمان والأسعار ، وعين بعده فى الوساطة عيسى بن نسطورس ، الذى استطاع أن يضبط الأمور ويجمع الأموال ويوفر كثيراً من الخراج[٤٥٥] ،

---

[٤٤٧] ياقوت ، ارشاد الأريب لمعرفة كل أديب ، القاهرة ، ١٩١١ ، جـ٣ ، ص ص ٤١٠ - ٤١٤ .
[٤٤٨] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٥ .
[٤٤٩] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٧٧ .
[٤٥٠] المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ١٤٦ .
[٤٥١] ابن تغرى بردى ، النجوم ، جـ٤ ، ص ٢٨ .
[٤٥٢] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١٤٦ .
[٤٥٣] المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٣١ .
[٤٥٤] ابن الصيرفى ، الإشارة ، ص ٢٤ .
[٤٥٥] ابن ظافر ، أخبار ، ص ٤٠ .

واستطاع بذلك أن يحظى برضا الخليفة العزيز ، لأن الغرض من تعيينه هو ومن سبقه تدبير وتوفير الأموال للدولة .

ونفس الشيئ يقال عن الخليفة الحاكم ، الذى أثنى على أحد رجال دولته ، وهو الوزير ابن عبدون النصرانى ، لأنه جمع له من الأموال ما هو خارج عن أموال الدواوين ثلثمائة ألف دينار[٤٥٦] . كذلك أقام الحاكم اثنين هما الحسن وعبد الرحمن أبنى أبى السيد معاً فى الوساطة عام ٤٠٥هـ/١٠١٤م ، بعد أن ضمنا أموال الدولة وإجراءها على رسومها ووفرا ثلثمائة ألف دينار بعد ذلك سنوياً تحمل لبيت المال[٤٥٧] ، على الرغم من أن مدة وساطتهما لم تطل أكثر من اثنين وستين يوماً قتلا بعدها ، لكن يبدو أنهما قد وضعا من الإجراءات ما أدت إلى استمرار توفير هذه الأموال .

والوزراء الذين تولوا مع خلافة المستنصر ، لم يرتبطوا بالخليفة قدر ارتباطهم بأمة وسياستها العشوائية ، التى كانت تسعى فقط إلى الهيمنة على شئون البلاد من دون أبنها بدون سياسة مرسومة ، ومن هنا جاءت سياستها تجاه تعينهم حتى وصل الأمر إلى أن هناك عدد كبير منهم من تولى أشهراً أو أياماً أو من وصلت وزارته إلى يوم واحد[٤٥٨] .

ووصولاً مع العصر الفاطمى الثانى نجد أن الخليفة الآمر بعد تخلصه من وزيره المأمون البطائحى اعتمد على رجلين من رجال الدواوين ، أحدهما مسلم وهو جعفر بن عبد المنعم والآخر سامرى ، يقال له أبو يعقوب إبراهيم . وقد توليا استخراج ما يجب من زكاة ومكس وأقام معهما مستوف يعرف بأبى نجاح الراهب ، الذى تحكم فى الناس ، وطالب النصارى بالأموال[٤٥٩] . ولما كانت سياسته تسير وفق مشيئة الآمر لقبه بـ "الأب القديس الروحانى النفيس ، أبى الأباء ، سيد الرؤساء ، مقدم دين النصرانية وسيد البطريركية"[٤٦٠] مما ساعده على التمادى فى عسفه تجاه الناس .

---

[٤٥٦] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٨٢ .
[٤٥٧] ابن الصيرفى ، الإشارة ، ص ٣٠ .
[٤٥٨] ابن الصيرفى ، الإشارة ، ص ص ٣٨ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ .
[٤٥٩] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ١٢٥ .
[٤٦٠] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ١١٧ .

أما بهرام الأرمنى ، الذى وزر للحافظ ٥٢٩-٥٣٣هـ/١١٣٥-١١٣٩م ، فلم يكتف فقط بتوزيع الولايات والوظائف على أهله وبنى جنسه ، لاسيما قوص أهم ولايات مصر ، بل جاء على الناس واستباح أموالهم وبالغ فى أذيتهم[٤٦١] ، هذا فضلاً عن طلائع بن رزيك الذى أشرنا إليه سلفاً ، والذى ظلم الناس وباع الولايات[٤٦٢] .

وإذا كان عصر الوزراء العظام قد تقلصت معه سلطات الخلفاء حتى أصبحت أفعال الوزراء لا تحسب على الخلافة ، إنما هى نتيجة لضعفهم ، لاسيما أن هؤلاء الوزراء لم يهمهم على الأقل مصلحة الخلافة بقدر ما كانت تشغلهم مصالحهم الشخصية ، لكن هذا ليس معناه أن نرفع عن الخلافة المسئولية ؛ فضلاً عن أن العصر الفاطمى الأول قد أوضح أن الخلفاء المؤسسين للخلافة كانوا حريصين على اختيار رجالاً يستطيعون تنفيذ مشيئتهم وسياستهم المالية على خير وجه ، وبقدر ما يحسب لهم حسن الاختيار ، إذ أن غالبية الوسطاء والوزراء كانت لهم خبرة سابقة بشئون المال ، كالعمل فى ديوان الخراج أو بيت المال ، كان هذا الأمر له وجه آخر فى قدرة هؤلاء الرجال فى التحرى عن الأموال والحصول عليها بشكل يرضى الخلفاء .

لكن هناك بعض الفترات تخرج عن هذا الإطار ، حتى فى العصر الفاطمى الثانى مع وزارة المأمون البطائحى على وجه الخصوص ، والذى كان كل همه رفع المعاناة عن الرعية واتخاذ الإجراءات التى من شأنها أن تؤدى إلى إصلاح الأحوال ، وقد عرضنا لهذا سلفاً فيما قام به من المسامحات ، وحتى قبل تعينه فى الوزارة كان الساعد الأيمن للأفضل بن بدر الجمالى وكان من وراء ما قام به الأفضل من حل الاقطاعات وإعادة توزيعها ، لكن بوجه عام كانت السياسة الغالبة للفاطميين واحدة ؛ وهى اختيار الرجال ، الذين استطاعوا أن يحققوا لهم ما أرادوه . وهذا يختلف عما ذكرناه من اختيار العمال وفق صفات معينة صحيح أن هناك فرقاً بين العامل والوزير ، لكننا حاولنا أن نطبق هذا النص فى ضوء النصوص المتاحة ، طالما أنه ما يطبق على

---

[٤٦١] المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ١٥٩ .
[٤٦٢] ابن ظافر ، أخبار ، ص ١١١ .

العمال لابد أن يكون بالتبعية متأثراً بأعلى سلطة فى الخلافة ، كما أن كثيراً من الوزراء فى العصر الفاطمى الثانى كانوا فى الأصل ولاة لبعض الأقاليم[٤٦٣] .

كما أن الخلفاء اتبعوا مع هؤلاء سياسة المصادرات ، التى تعد أحد أبواب الدخل المؤقتة لأنها تخضع للظروف السياسية ومدى قوة الدولة وقدرتها على تقليم أظافر كبار رجال الدولة . ولما كان أمان جوهر قد شمل بعض التلميحات عما كان يتم أيام الإخشيديين ومنها "الاحتواء على نعمكم وأموالكم" وأشار إلى أن الأمور سوف تتحسن بمجئ الفاطميين ، خاصة أن الإخشيديين طالما قاموا بمصادرة كبار رجال الدولة والتحوط على أموالهم[٤٦٤] ، بعد القبض عليهم أو بعد وفاتهم ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى التجار ، كما أنه بعد وفاة كافور وتفاقم الأحوال الاقتصادية بسبب نقصان مياه النيل وغلاء الأسعار ، قام الوزير جعفر ابن الفرات بالقبض على بعض الأقوياء ممن التحق بخدمة الدولة وصادرهم وكان منهم يعقوب بن كلس[٤٦٥] ، مما كان سبباً فى هروبه إلى المعز وتحريضه على المجئ إلى مصر[٤٦٦] . بيد أن الفاطميين قد مارسوا هذه المصادرات فى بلاد المغرب ، حيث أن القاضى النعمان برر مصادرة الأئمة لأموال الناس والاستيلاء عليها بقوله : "إن للأئمة الحق فى امتحان الناس فى أموالهم بأخذها منهم بدون سبب"[٤٦٧] .

وكان ابن كلس أول من صودر مع الفاطميين فى خلافة العزيز عام ٣٧٣هـ/ ٩٨٤م ، بعد أن عزله من منصبه ، وحمل من ماله خمسمائة ألف دينار ، لكنه سرعان ما أعاده إلى منصبه[٤٦٨] . كما صودرت أملاك عمر بن العداس ، عندما اتهمه الخليفة العزيز بتبديد أموال الدولة[٤٦٩] . وعندما قبض على عيسى بن نسطورس ، لم يعد إلى

---

[٤٦٣] ومنهم بهرام الأرمني كان والياً للغربية قبل أن يتولى الوزارة وكذلك رضوان بن ولخشى ، أما ابن رزيك فكان واليا على الأعمال الاسيوطية ، انظر ، ابن ميسر ، أخبار ، ص ص ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٤٩ .

[٤٦٤] المقريزى ، اتعاظ ، جـ١ ، ص ١٠٤ .

[٤٦٥] سيدة كاشف ، مصر فى عهد الاخشيديين ، ص ٣٤٥ .

[٤٦٦] النويرى ، نهاية الأرب ، جـ٢٨ ، ص ٦٠ .

[٤٦٧] الهمة ، ص ٦٩ .

[٤٦٨] ابن ميسر ، أخبار ، ص ١٥٩ .

[٤٦٩] ابن الصيرفى ، الاشارة ، ص ٢٤ .

عمله ، إلا بعد أن حمل إلى الخزانة ثلثمائة ألف دينار[٤٧٠] . ومع الخليفة الحاكم بأمر اللّه ، كثرت المصادرات ، ولم تقف عند حد كبار رجال الدولة بل تعدتهم إلى الرعية ، فصادر الحسين بن جوهر والقاضي عبد العزيز بن النعمان عام ٤٠٠هـ/١٠١٠م[٤٧١]. كما قام بمصادرة الكتاب من مسلمين ونصارى وطالبهم بحساب ما كانوا يتولونه وصادر أموالهم[٤٧٢] . ومن كثرة ما تمت مصادرته ، أنشأ الخليفة ديواناً برسم من يقبض ماله من المقتولين من كبار رجال الدولة عرف بـ "ديوان المفرد"[٤٧٣] وهذا الديوان لم يكن أمراً مستحدثاً مع الفاطميين فقد سبقهم إليه العباسيون وصودر كثير من كبار رجال الدولة ، وأنشئ لهذا الغرض ديواناً عرف بـ «ديوان المصادرات» كان مسئولاً عن إدارة الأملاك التى يتم مصادرتها[٤٧٤] .

كما امتدت المصادرة إلى الرعية أيضاً ، فقام الخليفة الحاكم بمصادرة أملاك الكنائس[٤٧٥] ، وتزايد ضرره بأهل مصر ، من خلال الجند السودان ، الذين قاموا بنهب أموال الرعية وفتح دورهم ومخازنهم وأخذ أمتعتهم وفتح دكاكين البزازين ونهب ما فيها وتخللوا إلى الأسواق وأخذوا ما أرادوا منها وأفسدوا بقية ما فيها[٤٧٦] ، وإذا كان ما أورده المؤرخون بشأن سياسة الخليفة الحاكم ربما تعد حرباً شنها السنة ضد الشيعة للنيل منهم وعلى ذلك أوردوا روايات من المحتمل أن يكون مبالغ فيها . كما أننا لو اعتبرنا أن هدف الحاكم من هذه المصادرات هو القضاء على نفوذ رجال الدولة والاستئثار بالسلطة ، فإننا لا يمكن أن نعتبر سياسته بشكل عام مقياساً للعصر الفاطمى فى مصر ، لأن عصره قد اختلف فيه ، فما قام به من أعمال أكان يبغى من ورائها الإصلاح أم أنها كانت مرتبطة بشخصه ؟ ومهما كانت أهدافه من المصادرات ، فاستمرارها بعده ، توضح رغبة الفاطميين فى التحوط على الأغنياء سواء كبار رجال الدولة أو الرعية بشكل مستمر .

---

(٤٧٠) ابن ظافر ، أخبار ، ص ٤١ .

(٤٧١) يحيى بن سعيد ، تاريخ ، ص ١٩٨ .

(٤٧٢) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ص ٨١ - ٨٢ .

(٤٧٣) القلقشندى ، صبح الاعشى ، جـ٢ ، ص ٤٥٣ .

(٤٧٤) متز ، الحضارة الإسلامية ، جـ١ ، ص ١٥٠ .

(٤٧٥) المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٤٩٥ .

(٤٧٦) ابن ظافر ، أخبار ، ص ص ٥٥ - ٥٦ .

ففى خلافة الظاهر ، قام كبار رجال الدولة بمصادرة التجار ، وارتبط ذلك بوقوع الغلاء عام ٤١٥هـ/١٠٢٣م[٤٧٧] ، وكان من المنتظر أن تكون هذه المصادرات لتجار الغلة حتى يمنع من احتكارها ، لكن النص جاء عاماً ، حتى نفهم منه أنه شمل جميع التجار الذين كانوا يمثلون أول القائمة فى المصادرين من الرعية لخصوصية ارتبطت بهم خلال هذا العصر أو غيره حيث أن ازدهار التجارة يؤدى إلى تراكم للأموال فتشيع المصادرات ، خاصة مع اضطراب أحوال الجند ؛ فيورد المسبحى نصاً غاية فى الأهمية[٤٧٨] ، إبان عصر الظاهر من خلال مطالبة صاحب بيت المال بما عنده وامتناعه عن إعطائهم الأموال ، فقيل له : «فتقترض من التجار وتصادر من تحب من مصادرته ، فقال له الشيخ النجيب أبو القاسم الجرجرائى : وأى مال مع التجار ؟ وتجار مصر هلكى تحت التحمل بلاء» . وذلك يبين أن تجار مصر طالما تعرضوا للمصادرات خاصة من قبل الجند ، حتى أنه انتقل طائفة من التجار البزازين ، وجماعة أخرى ممكن تسكن بساحل الصعيد والوجه البحرى إلى وسط البلد خوفاً من نهب البلد ، كما اضطر الناس لنقل رحالاتهم وأموالهم من القياسر والحوانيت بمصر إلى منازلهم وأخلوا دكاكينهم من أمتعتهم خوفاً من وقوع فتنة أو نهب[٤٧٩] ، وكذلك تعرض المصريون خلال فتن الجند أيام المستنصر للنهب والمصادرة .

وقد قام الوزراء أيضاً بالمصادرات وسوف يتضح هذا الدور خلال العصر الفاطمى الثانى ، فالوزير بدر الجمالى ، الذى استطاع أن ينقذ الخلافة من كوارثها الاقتصادية المتلاحقة خلال عصر المستنصر ، قامت سياسته أيضاً على المصادرات ، حتى أنه لم يبن جامع العطارين بالإسكندرية إلا من مال وأملاك المصادرات[٤٨٠] . وربما تكون هذه الأموال ، تلك التى قام بمصادرتها من الأمراء والقواد الأتراك بعد مجيئه إلى مصر أو من الأموال التى أخذها من أهل الإسكندرية[٤٨١] ، بينما ابنه

---

(٤٧٧) المقريزى ، الخطط ، جـ١ ، ص ٣٥٤ .
(٤٧٨) المسبحى ، أخبار ، ص ١٦٩ .
(٤٧٩) المسبحى ، أخبار ، ص ٢٠٠ .
(٤٨٠) ابن ظافر ، أخبار ، ص ٧٧ .
(٤٨١) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٤٦ ؛ المقريزى ، اتعاظ ، جـ٢ ، ص ٣٢١ .

الأفضل ذكر المؤرخون أنه لم يعرف أنه صودر أحد فى زمانه ، سواء من كبار رجال الدولة أو الرعية[٤٨٢] .

كما شهدت خلافة الآمر مصادرات عديدة ، بدأها بوزيره المأمون البطائحى وأخيه المؤتمن وهما بالقصر ، فصودرت دورهما[٤٨٣] . كما صادر قوم من النصارى وأخذ منهم مائة ألف دينار وتجاوز الأمر إلى العمال والقضاة والكتاب والشهود والضامنين والتجار أيضاً قد تعرضوا للمصادرة والاعتقال حتى أن من كثرة هذه المصادرات فى مصر والقاهرة اضطر التجار إلى الخروج من البلد[٤٨٤] . وعامة الناس والسوقة ، حتى وصل الأمر إلى مصادرة رجلاً حمالاً ، أخذ منه عشرين ديناراً ثمن جمل ، الذى لم يكن له سواه[٤٨٥] . وكان الآمر يعتمد فى إنجاز هذه المصادرات على أبى نجاح الراهب ، الذى كان يجلس بجامع عمرو ويستدعى الناس للمصادرة ، وقيل أن الذى احتاط عليه من أملاك المسلمين كان كثيراً[٤٨٦] . وكان هذا الخليفة مدفوعاً للقيام بالمصادرات بدافع القسوة والطمع ، فقد عرف أنه كان قبيح السيرة مبالغاً فى ظلم الناس وأخذ أموالهم واغتصاب أملاكهم[٤٨٧] ، أو أن تناقص الإيرادات بشكل عام كانت أحد الأسباب التى دفعته إلى ذلك ؛ فضلاً عن اهتمامه البالغ بالترف واللهو ، خاصة أن الرسوم الفاطمية اكتملت فى عهده ، ولما كان الأفضل من قبل قد حجر عليه ومنعه من الظلم ، فبعد التخلص منه ، ولى المأمون البطائحى ومما اشترط عليه أن تكون جباية الأموال بالقصر[٤٨٨] ، ولم نسمع أن المأمون قد مارس سياسة المصادرات ، لكن بعد التخلص منه أيضاً ، استطاع الخليفة الآمر أن يمارس سلطاته التعسفية على النحو الذى أسلفناه ، ولما كانت هذه الممارسات زائدة عن الحد ، فبعد مقتله عام ٥٢٤-٥٢٥هـ / ١١٣٠م استطاع أبو على أحمد بن الأفضل بعد توليه الوزارة أن يرد على المصادرين ما أخذ منهم وأعاد أملاكاً كثيرة إلى أربابها[٤٨٩] .

---

(٤٨٢) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٨٣ .
(٤٨٣) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ١١٤ .
(٤٨٤) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣ .
(٤٨٥) ابن ظافر ، أخبار ، ص ص ٨٨ - ٨٩ .
(٤٨٦) ابن ميسر ، أخبار ، ص ٧١ .
(٤٨٧) ابن ظافر ، أخبار ، ص ٩١ ؛ المقريزى ، الخطط ، جـ٢ ، ص ٢٩١
(٤٨٨) المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٧٧ .
(٤٨٩) ابن ظافر ، أخبار ، ص ٩٤ ؛ النويرى ، نهاية الأرب ، جـ٢٨ ، ص ٢٩٧

ومع عصر الوزراء العظام ، كان طبيعياً أن نسمع عن جور وعسف هؤلاء ، فابن السلار ، الذى وزر للظافر ٤٤٠هـ/١١٥٠م ، ذكرت عنه المصادر[٤٩٠] : «أنه كان ذا سيرة جائرة وسطوة قاطعة» دون أن تشير صراحة إلى قيامه بالمصادرات ، وإن كان يفهم ضمنياً ممارسته لهذه السياسة ، كما قام الوزير طلائع بن رزيك بمصادرة الكثيرين ، والأمر لم يشمل فقط كبار رجال الدولة ، حتى تصفو له الساحة السياسية ، لكنها تعدت إلى مصادرة الرعية ، حتى أنه أفنى ذوى الآراء والحزم ، وكان أشد الناس تطلعاً إلى ما فى أيدى الناس من أموالهم وصادر أقواماً لم يكن بينهم وبينه معاملة ولا سبب يوجب التعرض[٤٩١] .

وفى آخر وزارة للفاطميين ، قام صلاح الدين ، الذى وزر للعاضد عام ٥٦٦ هـ / ١١٦٩م بمصادرة جزء من الأرض المزروعة حوالى ثلاثين فداناً ، كانت ملكاً لدير ناهيا بالجيزة ، والتى منحت للرهبان من قبل الخليفة الآمر بشكل دائم[٤٩٢] .

وما قام به هؤلاء الوزراء ربما لا يعبر إلا عن نزعات فردية رغبة منهم فى الاستئثار بالحكم وتعضيد مكانتهم بالأموال ، لكن ما تم طوال العصر الفاطمى ومن البداية يدل على أن الخلفاء قد مارسوا سياسة المصادرات بشكل سافر وكان من المنتظر أن تستمر هذه السياسة حتى أواخر أيامهم .

صفوة القول ، أن الفاطميين انتهجوا سياسة مالية محددة ، كلفت لهم ما أرادوه ، وجوهر هذه السياسة كان قائماً على الاستفادة من خيرات مصر والسيطرة على اقتصادها ، وهذا لا يتأتى إلا من خلال اتباع سياسة ضريبية محكمة تستهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من أموال المصريين مع القيام ببعض الإجراءات الإصلاحية ، التى من شأنها تحسين هذا الدخل .

فالسياسة المالية أو على الأقل النظام الضريبى ، بدأ مع الخليفة المعز ، الذى قام بإرساء دعائم هذه الدولة ، وتبعه الخلفاء ، الذين أتوا من بعده حتى عصر المستنصر ، الذى يعتبر الحد الفاصل بين عصرين متمايزين ، حيث اتسمت الفترة الأولى بسياسة اعتمدت على مراقبة الأسواق وتخفيف الضرائب نسبياً وتحسين أوضاع

---

[٤٩٠] ابن ظافر ، أخبار ، ص ١٠٣ .
[٤٩١] ابن ظافر ، أخبار ، ص ١١١ ؛ المقريزى ، اتعاظ ، جـ٣ ، ص ٢٢١ .
[٤٩٢] أبو صالح ، كنائس وأديرة مصر ، ص ص ٧٨ - ٧٩ .

العملة مع اتباع السياسة المالية التى تحقق لهم أهدافهم ، وهذه الإجراءات أدت إلى دفع عجلة الصناعة والتجارة قدماً مما أدى إلى عالمية الانتاج حتى بلغت شهرة بعض المنتجات المصرية الآفاق ، عندما عرفت بـــ "المصرى" أما الفترة الثانية ، اتسمت باتباع الدولة لأسلوب الاحتكار لبعض السلع وفرض المكوس الباهظة ، التى أدت إلى تضييق الخناق على الصناع والتجار فلم يرتفقوا بهم وكانت سياسة المصادرات سواء من قبل الخلفاء أو رجال الدولة الذين نفذوا مشيئتهم قد أضرت بالناس جميعاً .

ثم الهيمنة على بعض الصناعات والموارد . فبينما كان المكوس تشكل عبئا على الرعية ، عملت الدولة على تنفيذ سياسة شبه احتكارية لبعض الصناعات واحتكارية لبعض الموارد ، كما كانت من خلال المتجر تستطيع أن تسيطر على عجلة الاقتصاد مستفيدة من حالة هبوط الأسعار ، مما يجعل التجار مضطرين إلى بيع بعض السلع للدولة ، خاصة أن دور المتجر مع اليازورى انتقل من الحماية إلى الاحتكار .

ومسألة الاحتكار هذه ، تعتبر من الأمور الشائكة التى لا يمكن أن نحكم عليها بشكل مطلق صحيح أن الفاطميين احتكروا بالفعل بعض الموارد والسلع ، لكن بالنسبة لبعض الصناعات ، كانت هيمنة الدولة قوية ، حتى كان من الصعب القطع فيها برأى . لكن مع وجود المصانع الخاصة قللت من هذه السياسة وأصبحت بذلك شبه احتكارية . وكذلك ارتباط الاحتكار بوضعية العصر الفاطمى ووقوعه خلال منظومة اتسمت بتغير فى الأوضاع أو كما عبر عنها بـــ «الصحوة البرجوازية» ثم ما شهدته فيما بعد من انتكاسة لهذه الصحوة ، فقد تأثر الفاطميون بهذه المعطيات إلى حد كبير ، بل واسهموا فى هذه التغيرات ، فلم يخرج عصرهم عن هذا الإطار من حيث القوة والضعف .

وإن كانت هناك بعض الفترات التى شهدت محاولات للإصلاح مع بدر الجمالى وابنه الأفضل ثم المأمون البطائحى ، لكنها لم تستطع أن تحدث تأثيرات ذات شأن ، بسبب سير الدولة الفاطمية إلى منتهاها ارتباطاً بطبيعة الفترة التى شهدها العالم الإسلامى خلال القرن السادس الهجرى / الثانى عشر الميلادى .

ومقابل هذه السياسة المالية امتلأت قصورهم بالأموال ، وحسبنا على ذلك تلك الخزائن التى حواها قصر الخلافة ، كما أن المصادر لا تخلو من نصوص صريحة تؤكد هذا الثراء ، فضلاً عن مزاحمة الرعية فى كافة الشئون المتعلقة بالمال . وبذلك اختلفت الصيغة النظرية عن الواقع إلى حد كبير ، واختلف القالب النظرى الذى قدم

للمصريين مع الفتح ومن خلال كتب الدعوة عندما اصطدم بواقع التطبيق العملى ، فلم يتحقق ما وعد به الفاطميون أهل مصر ، لأنه يتعارض مع تحقيق آمالهم التوسعية ولم يكن سوى برنامجاً دعائياً لتحقيق ما هدفوا إليه ، وخالفت بذلك الدولة ما سطرته مع ما مارسته ، فجاءت الصورة فى أحسن الظروف مشوهة لمثالية لم تحدث !! .